

# المجلة الاجتماعية القومية

يصدرها

المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجناية

بالقاهرة

من مواد العدد :

الأنشطة غير الرسمية ومشكلاتها في مصر

الدلالة الأخلاقية لكفاءة العلماء في دول العالم الثالث

عمالة الطفل في إطار حقوقه الأساسية

بعض العوامل غير العقلية المميزة بين مستويات التحصيل الدراسي

باللغة الإنجليزية

تكنولوجيات الطاقة الملائمة لتحسين نوعية الحياة في الريف المصري

مؤتمرات

رسائل جامعية

عرض كتب



يناير ١٩٨٨

العدد الأول

المجلد الخامس والعشرون

# المجلة الاجتماعية القومية

يصدرها

المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية

بريد الزمالك - القاهرة

رئيس التحرير

دكتور / أحمد محمد خليفة

نائب رئيس التحرير

دكتور / عزت حجازي

قواعد النشر

- ١ - المجلة الاجتماعية القومية دورية ثلث سنوية (تصدر في يناير ومايو وسبتمبر) تهتم بنشر مواد في العلوم الاجتماعية .
- ٢ - يعتمد على رأى محكمين متخصصين في تحديد صلاحية المادة للنشر .
- ٣ - تحتفظ المجلة بكافة حقوق النشر . ويلزم الحصول على موافقة كتابية من المركز قبل إعادة نشر مادة نشرت فيها .
- ٤ - يحسن ألا يتجاوز حجم المقال ٢٥ صفحة كوارتو مسافة مزدوجة . ويقدم مع المقال ملخص بلغة غير التي كتب بها ، في حوالى صفتين .
- ٥ - يشار إلى الهوامش والمراجع في المتن بأرقام . وترد قائمتها في نهاية المقال ، لا في أسفل الصفحة .

ثمن العدد والاشتراك

- ثمن العدد الواحد (في مصر) جنيه واحد (وخمسة دولارات للخارج)
- قيمة الاشتراك السنوي (في مصر) جنيهان (وعشرة دولارات للخارج) .
- وتكون المراسلات على العنوان التالي :
- المجلة الاجتماعية للقومية ، نائب رئيس التحرير ،
- المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، بريد الزمالك ، القاهرة ، مصر .

يناير ١٩٨٨

العدد الأول

المجلد الخامس والعشرين

رقم الإيداع ١٦٥ / ١٩٨٨ دار الطباعة الحديثة ت : ٩٠٨٣١٨

## المجلة الأتتماعفة القومفة

المجلد الخامس والعشرون      ففافر ١٩٨٨      العدد الأول

### مواد العدد

#### الصفحة

#### أولا : بآوث ودراسات :

- ١ - الأنشطة غير الرسمية ومشكلاتها فى مصر  
آسفن طه الفقفر      ٣
- ٢ - إبدلالة الأآلاففة لكفاءة العلماء فى دول العالم الثالث  
مصطفى سوف      ٤٥
- ٣ - عمالة الطفل فى إطار آقوقه الأساسية  
عادل عازر      ٦٧
- ٤ - بعض العوامل غير العقلفة الممفزة بفن مستويات الآآصول للدراسة  
عزة صالح الألفى      ٧٩

#### ثانفا : ندوات ومؤتمرات :

- ١ - الالتزام والموضوعة فى كتابة تاريخ مصر المعاصر  
مآمد شومان، آسانفن كشك      ١١٩
- ٢ - آآللل السفاسات العامة فى مصر  
أبراهفم عرفات      ١٣٧
- ٣ - المؤتمر الرابع لعلم النفس فى مصر، القاهرة ١٥ - ٢٧ ففافر ١٩٨٨  
أآمد سعد آلال      ١٤٩
- ٤ - مسافة الآنمفة: آآللل نقدى للآوار بفن الشمال والآنوب  
أمفرة عبد اللطف مشهور      ١٧٧

ثالثاً : رسائل جامعية :

- ١ - دراسة مقارنة في الصحة النفسية بين عمال القطاعين العام والخاص  
أحمد سعد جلال ١٨٥
- ٢ - التعليم والتنشئة السياسية في مصر  
نسرين البغدادي ١٩٣
- ٣ - فلسفة التاريخ عند أرنولد توينبي  
نيفين جمعه علم الدين ٢٠١

رابعاً : عرض كتب :

- ١ - برتران شنايدر ، ثورة حفاة الأقدام  
عزت حجازي ٢٠٩

بحوث ودراسات :

## الأنشطة غير الرسمية ومشكلاتها في مصر<sup>(\*)</sup>

حسين طه الفقير<sup>(\*\*)</sup>

مقدمة :

تزايد الاهتمام العالمي في العقدين الأخيرين بدراسة الوسائل اللازمة لتنمية الأنشطة غير الرسمية وزيادة نشرها في المناطق الحضرية والريفية، أملا في أن تسهم بدور يعتد به في حل المشكلات المعنية في الدول المختلفة . وكان لا بد ان تتباين الطموحات المعلقة على هذه الأنشطة الصغيرة من مجموعة لأخرى من الدول ومن دولة لأخرى أيضا، وفقا للواقع الاقتصادي والاجتماعي الذي تتميز به وتعايشه كل منها.

وبناء على المقدمة السابقة، ينصرف اهتمامنا في هذه الورقة إلى بيان أهمية دراسة وتنمية الأنشطة غير الرسمية، في المجتمع المصري على وجه الخصوص، ثم بيان المشكلات المرتبطة بدراسة تلك الأنشطة وكيفية تذليل هذه المشكلات.

وفي النهاية فإننا نستهدف أيضا أن نوضح الأسس والاعتبارات التي يجب أخذها في الحسبان عند تصميم الاستقصاءات الميدانية للأنشطة الصغيرة وغير المنظمة، على نحو يمكن - بعد استيفائها - من استنباط المؤشرات والمتغيرات الحاكمة لكل نشاط منها.

هذا هدف لم توفره الدراسات الدراسات السابقة عن الأنشطة الصغيرة بصورة مكتملة، سواء تلك التي قامت بها جهات محلية منفردة أو بالمشاركة مع جهات أجنبية.

---

(\*) تقرير فرعي في أعمال بحث القطاع غير الرسمي الذي يخطط لاجرائه قسم المجتمعات الحضرية والمدن الجديدة ، بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية .

(\*\*) دكتوراه في الاقتصاد ، خبير بمعهد التخطيط القومي.

المجلة الاجتماعية القومية

العدد الاول

يناير ١٩٨٨

المجلد الخامس والعشرون

وتتضمن هذه الدراسة جزئين ، ينصرف الأول منها الى بيان حقيقة هذه الأنشطة ، وأسباب الاهتمام بدراستها وتنشيطها فى الفترة الاخيرة من جانب الدول المختلفة والمجتمع المصرى . ويتناول الجزء الثانى المشكلات المرتبطة بدراسة الأنشطة الصغيرة، وجوانب القصور فى الدراسات السابقة، والبيانات المتاحة عنها. كما يتناول مجموعة من المقترحات ثم صياغتها فى عرض نتائج هذه الدراسة المفصلة.

### الجزء الأول

#### حقيقة الأنشطة غير الرسمية وأسباب الاهتمام المتزايد بدراستها فى الدول المختلفة والمجتمع المصرى

نتناول فى هذا الجزء بيان حقيقة الأنشطة الصغيرة وما تشكله من وزن نسبى فى مجمل الاقتصاديات المختلفة ، وكذلك سببين أساسيين للاهتمام العالمى حسب مجموعات الدول المختلفة بدراسة الأنشطة غير الرسمية أو غير المنظمة فى الوقت الراهن ، والآمال المنعقدة على مثل هذه الأنشطة فى المجتمع المصرى سواء فى تعجيل معدلات التنمية أو المساهمة فى حل المشكلات الراهنة التى تعانيها مصر .

وبناء على ذلك يتضمن هذا الجزء تناولاً للآتى :

أولاً : حقيقة الأنشطة غير الرسمية .

ثانياً : تزايد الاهتمام العالمى بدراسة الأنشطة غير الرسمية وأسبابه :

١ - الدول الصناعية المتقدمة .

٢ - الدول الآخذة فى النمو .

٣ - المجتمع المصرى .

## أولاً : حقيقة الأنشطة غير الرسمية :

عندما تذكر عبارة القطاع غير الرسمي أو المشروعات الصغيرة فإن ما يتبادر إلى الذهن أمران ، الأول : ينصرف إلى أنها المشروعات التي تستخدم العدد الأقل من العمالة والحجم الأقل من رأس المال في النشاط الخاص وهذا تصور حقيقى إلى حد بعيد ، أما الثانى فقد يتمثل فى أن هذه المشروعات تمثل قطاعا ذا وزن نسبى هامشى فى جملة الاقتصاد القومى وهو تصور خاطئ . حقا إذا نظرنا إلى كل مشروع منها منفردا فسوف نجد أنه ضئيل نسبيا إلى المشروع المنتظم فى القطاع العام أو الخاص ، ولكن وعلى المستوى الكلى أى بتجميع هذه الأنشطة على مستوى الاقتصاد القومى نجد أن هذه المشروعات تتولد بها أكثر من منتصف الدخول الاجمالية المتولدة فى المجتمع وتضم فى وحداتها المتناثرة فى المناطق الريفية والحضرية أكثر من نصف عدد العمالة فى كثير من دول العالم الثالث وهو ما نوضحه كالتالى :

١ - تضم الأنشطة غير الرسمية فى اندونيسيا نحو ما يقرب من ٥٥% من قوة العمل بتعريف السكان ذوى النشاط ، كما يقدر الدخل المتولد بهذه الأنشطة بنحو أكثر من ٥٠% من الدخل القومى<sup>(١)</sup>.

٢ - وفى شبه القارة الهندية فإن المخصصات الموجهة لهذه المشروعات فى خطط التنمية الهندية قد ازدادت من ٥٢ م. روبية فى الخطة الأولى ( ١٩٥١ - ١٩٥٦ ) إلى نحو ٦,٢ مليار روبية فى الخطة السادسة ( ١٩٨٠ - ١٩٨٥ ) أى بزيادة قدرها نحو ١١٩ مثلا . وقد ازداد انتاج هذه المشروعات الصغيرة من ١٤٠ مليار روبية عام ١٩٧٨/٧٧ إلى نحو ٣٢٦ مليار عام ١٩٨٢/٨١ بنسبة زيادة قدرها ١٣٣% تقريبا خلال أربع سنوات . ومن ناحية أخرى فقد ازدادت فيها العمالة بتعريف السكان ذوى النشاط من نحو ٤٥٠ مليون إلى نحو ٧٥٠ مليون عامل خلال هذه الفترة . ومن ناحية أخرى ارتفعت قيمة الصادرات لهذه الأنشطة من نحو ١٠ مليارات إلى ٢٠,٢ مليار روبية بين عامى ١٩٧٨ ، ١٩٨٢/٨١<sup>(٢)</sup>

٣ - ويتضمن قطاع الصناعات الصغيرة فى كوريا ، وهى جزء من الأنشطة

الصغيرة في مجملها نحو ٥٣٪ من قوة العمل الصناعية ١٤ سنة فأكثر منهم ١٥٦,٨ ألف عامل حققوا قيمة مضافة قدرها ٤٥,٥ مليون دولار في منشآت تضم أقل من خمسة عمال ، ٢٣٦,٦ ألف عامل حققوا نحو ١٤٠,٤ مليون دولار قيمة مضافة في منشآت تضم من ٥ - ٤٩ عاملا ، نحو ٩٧,٤ ألف عامل حققوا نحو ٩٣,٣ مليون دولار قيمة مضافة في منشآت تضم من ٥٠ - ٩٩ عاملا عام ١٩٧٥ (٣) .

٤ - أما في تايوان فإن نسبة العاملين في الصناعات الصغيرة نحو ٣٦٪ من اجمالي قوة العمل الصناعية عام ١٩٧١ (٤) .

وهكذا يتبين لنا ان الأنشطة الصغيرة في بلدان مختلفة لا تمثل فقط وعاء متسعا وعميقا لاستيعاب قوة العمل من السكان النشيطين اقتصاديا، ولكن أضأت تتضمن مجالات كثيرة لانتاجية مرتفعة لأفراد المجتمع .

ثانيا : تزايد الاهتمام العالمي بدراسة الأنشطة غير الرسمية وأسبابه :

تتفاوت طبيعة ' وأهداف الاهتمام العالمي بدراسة الأنشطة غير الرسمية من مجموعة لاخرى من الدول وذلك على النحو الذى نوضحه فيما يلى :

#### ١ - الدول الصناعية المتقدمة :

تهتم هذه الدول بدراسة الأنشطة الصغيرة أو غير الرسمية المتواجدة بها انطلاقا من ان خصائص هذه الأنشطة قد تمكن بزيادة الاهتمام بها من محاولة تخفيف الأزمات التى تعاشها منذ بداية السبعينيات وحتى الآن وأهمها تلك الظاهرة المعروفة بالتضخم الركودى (Stagflation) تلك الظاهرة التى تتعايش فيها معدلات البطالة ومعدلات التضخم معا وبمستوى مرتفع نسبيا لكل منهما حيث بلغ معدل التضخم الركودى نحو ١٨٪ فى كثير من الدول الصناعية المتقدمة فى منتصف الثمانينيات (٥) .

ولعل دافعا نشطا لدى الدول الغربية المتقدمة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية يحركها فى هذه الحقبة لدراسة الأنشطة غير الرسمية فى بلدان العالم الثالث دراسة مستفيضة . انها تحاول الاحاطة الكاملة ليس فقط بهيكل هذه الأنشطة (Structure) فى كل دولة ولكن أيضا للتعرف على الآليات الاجتماعية والاقتصادية



التي تحكمها . وتستند في هذه المحاولة الى مؤسسات التمويل الدولية ومؤسسات البحث العالمية ، ولا يخفى ان الاحاطة بهذه الجوانب يمكنها من صياغة شروط تكيف هذه القطاعات لآليات السوق العلمية Adjustment Policies .

وفي اعتقاد الباحث أن هذه الأنشطة لم يتم اختراقها اختراقا كاملا من جانب دول السوق المتقدمة حتى الآن وهي في نظر هذه الدول تمثل سوقا واسعة منتظرة لتصريف كثير من المنتجات البالية في الغرب وتصريف التكنولوجيات التقليدية ، ومنافذ ممتدة لاستثمار فائض الأموال في سياج من التبعية التي تتسرب عن طريقها الفوائض التي تتحقق في البلدان النامية الى السوق العالمية .

## ٢ - الدول النامية :

ظلت الدول الآخذة في النمو - معظمها - تركز في خططها التنموية التي تبنتها منذ حصولها على الاستقلال السياسي في بداية الخمسينيات على اتباع استراتيجيات للتنمية تستخدم انماطا من الاستثمار أرمقتها بالديون الخارجية وشوهدت هيكلا الانتاجية على النحو الذي افقدها القدرة على اشباع الحاجات الاجتماعية لشعبها .

ومن ناحية اخرى فقد ركزت تلك الخطط التي تبنتها تلك الدول على القطاعات المنظمة أو القطاعات الرسمية في الوقت الذي استمرت فيه الزيادات السكانية بمعدلات مرتفعة الأمر الذي يفوق مقدرة القطاعات المنظمة على استيعاب العمالة المتزايدة في القطاعات الريفية والحضرية . ومن ثم يكون قد غاب عن هذه الدول لمسنيين طويلة ان القطاعات الصغيرة وغير المنظمة هي أكثر قدرة على استيعاب العمالة وأكثر قدرة على الانتشار في الحيز الجغرافي والاقليمي لأى دولة . فضلا عن ذلك فان منتجات هذه المشروعات انما تتوجه بالأساس الى اشباع الاحتياجات المحلية .

إن بلدان العالم الثالث الآن في أمس الحاجة لتنمية الأنشطة الصغيرة بها ونشرها جغرافيا لتغطي القطاعات الريفية والحضرية التي تنفشى فيها البطالة الصريحة والبطالة المعقنة والموسمية كما تعاني فيها قطاعات عريضة من السكان

من حالات الفقر وتدنّى مستويات الدخل ويمكن لنا نكر أهم تلك المشكلات فى الآتى :

#### أ - مشكلة البطالة :

تتراوح معدلات البطالة فى كثير من الدول النامية بين ٧ ٪ ، ١٣ ٪ من اجمالى قوة العمل بها . وترتفع هذه المعدلات فى قوة العمل النسائية وبخاصة فى المناطق الحضرية - ويستوجب ذلك الاهتمام بتنمية الأنشطة التى تتخفف فيها تكلفة فرصة العمل . وتلك الأنشطة التى لا تعتمد على مستلزمات مستوردة فى ظل الواقع الحالى للدول النامية الذى يتميز بمعاناتها من ضعف مصادر موارد النقد الاجنبى ( باستثناء الدول النفطية المصدرة ذات الفائض ) .

#### ب - مشكلة تفاقم المديونية الخارجية :

بلغت المديونية الخارجية لمجموعة البلدان النامية أكثر من تريليون دولار عام ١٩٨٦ ، وأصبحت أعباء خدمة هذه الديون ( أقساط + فوائد ) تلتهم قدرا كبيرا من النواتج القومية السنوية فى هذه الدول<sup>(٦)</sup> . ان هذه المشكلة تمثل قيدا بالغا ليس فقط فى الحد من قدرة هذه الدول على استيراد مستلزمات الانتاج والغذاء، ولكن ايضا فى الحد من قدرتها على التوسع فى الطاقات الانتاجية القائمة فى القطاعات المنظمة ودو ما ينتج عنه ضالة قدرتها على تشغيل الأعداد المتزايدة والداخلية سوق العمل سنويا . ان مشكلة المديونية الخارجية اذن هى أحد الأسباب القوية المستمرة التى تستدعى تنشيط القطاعات الصغيرة لضمان مصادر متنوعة لدخول الأسر المتزايدة بها .

#### ج - مشكلة الغذاء :

تتسبب فى وجود هذه المشكلة عوامل عديدة تنعكس جميعها فى انخفاض جهود الانتاج المحلى بتلك الدول من المواد الغذائية الزراعية والصناعية ناهيك عن الأنماط السيئة فى الاستهلاك . ويدعم هذه المشكلة تننى القدرات الشرائية وسوء توزيع الدخل القومى وهى بهذا النحو تتجسد فيها ظواهر الفقر المدقع التى تعاني منها الشرائح الاجتماعية العريضة بالدول النامية ذات العجز . ان الاهتمام بتنمية الأنشطة الصغيرة اذن، هو محاولة لايجاد مجالات للتكسب تخفف من وقع الفقر على تلك

الشرائح الاجتماعية من السكان وهي مجالات لا يمكن والحال هذه ان تكون فى القطاعات المنظمة .

#### د - التكلفة والعائد :

قد يؤثر التساؤل بعد هذا العرض لأهم المشكلات التى تستدعى الاهتمام بتنمية الأنشطة الصغيرة عن تكلفة تنمية هذه الأنشطة فى هذه الدول والاجابة على هذا التساؤل تتلخص فى استدعاء خصائص الأنشطة الصغيرة وغير الرسمية ذاتها كما حذنها الدكتور محمد عبدالفتاح منجى فى الآتى (٧) .

- القدرة على الانتشار الجغرافى بحيث يمكن لهذه المشروعات ان تغطى المناطق الريفية والحضرية .

- عدم تأثر الأنشطة الصغيرة بضعف البنية الأساسية فى المجتمع ، الأمر الذى لا يتطلب استثمارات يعتد بها فى قطاعات الهياكل الأساسية .

- عدم حاجة المشروعات من هذا النوع الى رأس مال ضخم ، الأمر الذى ييسر دخول اعداد كبيرة من السكان ذوى رؤوس الأموال المحدودة .

- اعتماد معظم هذه المشروعات على خامات محلية متوفرة فى المجتمع مما يضمن استمرار نشاطها وعدم مواجهة مشكلات الاستيراد .

- تعتبر مثل هذه المشروعات بمثابة مراكز تدريب عملى منتشرة فى أنحاء البلاد، الأمر الذى تصبح معه مصدرا خصباً لمد القطاعات المنظمة بجزء هام من العمالة المدربة والماهرة .

- نظرا لصغر حجم هذه الوحدات فان حاجتها لمستويات التنظيم والادارة الرفيعة تعتبر متواضعة نسبيا ، الأمر الذى يمكن تدبيره فى البلدان النامية .

- انخفاض تكلفة فرصة العمل بهذه الوحدات يؤدى الى زيادة قدرتها على استيعاب فائض قوة العمل فيخفف بالتالى من معدلات البطالة المرتفعة .

- ان تنلمى أعداد هذه الأنشطة الصغيرة يحد من التدفق البشرى الى القطاعات

المنظمة مما يبقى على انتاجية مرتفعة بها ناهيك عن زيادة قدرتها على التوسع عن طريق الفوائض المحققة بها فتزداد طاقتها على استيعاب مزيد من العمالة .

- عدم وجود قيود ملزمة للعمل في المشروعات الصغيرة يجعلها قادرة على استيعاب اعداد هائلة من السكان خارج من العمل ( شيوخ وأحداث ) ، وكذلك استيعاب مزيد من الاناث اللاتي لا تسمح امكاناتهن بالتواؤم وتقليد القطاع المنظم .

- ويضيف «الكبروا ينوكا» ان الاهتمام بهذه الأنشطة بزيادة اعدادها وانتاجيتها يؤدي الى التغلب على مشكلة نقص المنظمين ونوى الخبرة التي تعتبر عنق الزجاجة الرئيسى فى عملية التنمية فى بلدان العالم الثالث<sup>(٨)</sup> .

### ٣ - المجتمع المصرى :

فيما يتعلق بالاقتصاد المصرى لا تكاد نجد استراتجية واضحة تتعلق بدفع الأنشطة الصغيرة وتنميتها وزيادتها وفقا لخطط وسياسات خاصة وذلك على النحو الذى تميز عليه الهند كما سبق وأشرنا . ولكن من ناحية اخرى ينصرف الاهتمام فى الخطط القومية الى ما يسمى بالصناعات الصغيرة التى تقترب من القطاع المنظم وذلك لتحقيق الأهداف الواردة فى هذه الخطط وأهمها :-

- الاسهام فى تحقيق الأمن الغذائى والكمائى .

- استغلال الخامات المحلية .

- استغلال الطاقة الكهربائية فى الريف .

- الاسهام فى تنمية الصادرات .

- للتكامل بين الصناعات الكبيرة والصغيرة .

وفى رأينا فان تحقيق هذه الأهداف على مستوى الصناعات الصغيرة فى مجملها يظل رهنا بالاحاطة بهيكل هذه الأنشطة والجوانب التى تتحكم فى كل منها واتاحة البيانات الكافية عن كل نشاط منها وهو ما لم يتم بصورة مرضية حتى الآن . ان هناك من المشكلات القومية ما يدعو السياسات الاقتصادية فى مصر العمل على زيادة فاعلية هذه الأنشطة فى المرحلة الحالية ومنها :

## أ - الزيادة السكانية المرتفعة والبطالة :

بلغ معدل النمو السكاني في مصر نحو ٢,٨٪ في المتوسط سنويا خلال الفترة من ١٩٧٦ - ١٩٨٦ وهو ما أدى الى بلوغ عدد سكان مصر نحو ٥١ مليون تقريبا منهم اكثر من مليوني متعطل ، وبمناخ بطالة صريحة ، وعلى أساس توزيع قوة العمل ٦ سنوات فأكثر<sup>(١)</sup> . ما بالنا اذا أضفنا الى هؤلاء المتعطلين الأعداد المتعطلنة في صور البطالة الاخرى كالبطالة المقنعة في الجهاز الحكومي والقطاع العام والبطالة الموسمية في الأنشطة المختلفة والبطالة بين العائدين من هجرة العمل في الخارج الخ ..

ومن الجدير بالذكر ان قوة العمل في الخطة الخمسية الثانية ٨٨/٨٧ - ١٩٩٢/٩١ مقدر لها ان تزيد من نحو ١٢,٨ مليون عام ١٩٨٧/٨٦ الى نحو ١٤,٩ مليون عام ١٩٩٢/٩١ ، أي أن الأعداد التي سيتم تشغيلها في فئات السن من ١٥ - ٦٤ سنة لن تزيد عن ٢,١ مليون نسمة وفقا للموارد الاستثمارية المقرر توفيرها خلال الخمس سنوات<sup>(١٠)</sup> . ومعنى ذلك ان معدل البطالة السالف الاشارة اليه ( ٢ مليون متعطل = ١٦٪ تقريبا من قوة العمل ) سوف يكون أكبر كثيرا في نهاية الخطة الخمسية الثانية بفرض بقاء العوامل الأخرى على حالها وبإضافة اعداد المتعطلين في فئات السن من ٦ سنوات الى اقل من ١٥ سنة وهي تلك الفئات التي تدرج في عداد الأنشطة غير الرسمية .

## ب - تدنى قدرة القطاعات المنظمة على التشغيل :

ويرجع تدنى قدرة هذه القطاعات على التشغيل في المرحلة الحالية الى انتشار الطاقات المعطلة والتي تبلغ نحو اكثر من ٣٠٪ في كثير من الأنشطة الصناعية المختلفة في القطاع العام وتزداد عن هذه النسبة في الأنشطة الصناعية الخاصة . ان هذه المشكلة تثبط عزيمة التوسع في الانشطة المختلفة التي تعاني منها وبالتالي تحد من استيعابها لمزيد من العمالة . كما ان زيادة نسبة المخصصات الاستثمارية للقطاع الخاص في السنوات القادمة ( ١٨ مليار جنيه بنسبة ٣٩٪ من جملة استثمارات الخطة الثانية ) لا تجعلنا نتفائل في قدرتنا على مزيد من تشغيل العمالة بأكثر من

الأعداد التي ذكرتها تقارير الخطة الخمسية الثالثة بل لا تجعلنا نتفاعل في تشغيل عدد ٢,١ مليون نسمة المبالغ الإشارة إليها ، وذلك لعدم قدرة الأنشطة الخاصة والمشاركة على تعويض ذلك القصور في ظل تفاقم أعداد الشركات الخاسرة بها ، والاتجاه الى تقليص الائتمان ضمن وسائل محاربة التضخم<sup>(١١)</sup> ، وتأكيدا لذلك تفيد بيانات السجل التجارى تصاعد أعداد حالات الإفلاس من عام لآخر خلال فترة الثمانينيات حيث ازدادت من ١٧٥ حالة عام ١٩٨١ الى ٣٩٤ حالة عام ١٩٨٤ وكانت قد انخفضت عام ١٩٨٥ إلى نحو ٢٨٤ حالة غير أنها ارتفعت الى نحو ٣٥٤ حالة عام ١٩٨٦ أى بنسبة زيادة ٢٤,٦٪ ما بين عامي ١٩٨٥، ١٩٨٦<sup>(١٢)</sup> .

ويتضح مما سبق ان اختلال أداء الأنشطة الخاصة والقطاع المشترك مع الاتجاه من جانب الدولة الى التخلي جزئيا عن دورها الاستثمارى المنشود فى أنشطة عديدة زراعية وصناعية وخدمية لهُو مؤشر ذو دلالة فيما يتعلق ليس فقط بزيادة معدلات التشغيل بل ومعدلات التنمية<sup>(١٣)</sup> .

وعلى كل حال فان التقرير بهذه الحقيقة السالفة انما يعنى المطالبة ان يعوض هذا القصور مستقبلا فى محاولة من المجتمع بسياسات متكاملة لتنشيط القطاعات غير الرسمية وزيادة اعدادها فى المناطق الريفية والحضرية .

#### ج - تفاقم أعباء الالتزامات العامة :

تصاعدت فى المرحلة الأخيرة الأعباء المالية للحكومة، وأهمها الالتزامات المتعلقة بتسديد أعباء القروض العامة المحلية والأجنبية . لقد بلغت هذه الأعباء نحو ٤,٦ مليار جنيه فى مشروع موازنة عام ١٩٨٨/٨٧ وهى تمثل نحو ٤٢٪ تقريبا من جملة الإيرادات السيادية للدولة . وتمثل نحو ١٥٣,٣٪ من جملة حصيلة الأوعية الانخارية المصرية عن نفس العام<sup>(١٤)</sup> .

وبالطبع فان تعاطف نسبة الأعباء العامة الى مجموع الأوعية الانخارية انما يشير ليس فقط الى كبر حجم فجوة الموارد المحلية، ولكن ايضا يشير الى اختلال فى الموازنة العامة للدولة مرجعه الأساسى عدم الكفاءة فى تحقيق الإيرادات والأمر الذى ينأى بحثه عن نطاق هذه الورقة وان استوجبت الإشارة<sup>(١٥)</sup> .

إن زيادة الالتزامات العامة ونسبتها واستنزافها جانبيا ضخما من الإيرادات

العامّة على النحو المتقدم الذكر قد برّر للدولة الاتجاه إلى تقليص الاتفاق العام مع اتباع أدوات انكماشية أخرى تساهم جميعاً في التأثير على القطاعات المنظمة أن تتزايد قدرتها على التوسع والتشغيل بما لا يتلّام وزيادة قوة العمل. وبناءً على ذلك فمن الجدير بالمؤسسات الاقتصادية في ظلّ هذا الوضع أن تتجه إلى القطاعات غير الرسمية أو الأنشطة الصغيرة التي لا تتطلب سوى موارد ضئيلة نسبياً تقوم الدولة بحققها بها بغية توسيع رقعتها في المجتمع .

## الجزء الثاني

### مشكلات دراسة الأنشطة غير الرسمية في مصر وسبل تلافيها

إن دراسة الأنشطة غير الرسمية لازالت تواجه بعدد من المشكلات سواء كانت دراسة مكتبية أو ميدانية . ففي الأولى يواجه أي دارس بندرة البيانات وقاعدة المعلومات المتاحة عن هذه الأنشطة على الأقل فيما يتعلق بالاقتصاد المصري أما في حالة الدراسة الميدانية فيتبين من خلال استعراض الدراسات التي تمت حتى الآن أن هناك قصوراً بينا تعانيه كافة هذه الدراسات وذلك لمبببين :

الأول : أن هذه الدراسات - معظمها - يتضمن عينات غير ممثلة لمجتمع الدراسة لضآلتها ، وبذلك . لا يمكن التعويل بدرجة كبيرة على النتائج التي توصلت إليها .

الثاني : أنها لم تحدد معايير كافية لتوصيف النشاط موضع الدراسة تعريفاً وقياساً لبعض المتغيرات .

وبناءً على ذلك يكون من اللازم قبل إجراء تصميم للاستقصاء الميداني عن أي نشاط منها توفر ( أو إيجاد ) للتعريف الملائم له متضمناً المعايير التي يستند إليها وتحديد مجموعة المؤشرات التي نصاغ وفقاً لها أسئلة الاستقصاء .

ونحاول في هذا الجزء استعراض المشكلات المختلفة المتعلقة بدراسة الأنشطة غير الرسمية في مصر ويتضمن عرض هذه المشكلات تقييماً موجزاً للدراسات السابقة مكتبية وميدانية حتى يمكن تلافي أسباب القصور التي تعانيها مثل هذه

الدراسات فى الدراسات المقبلة . وفيما يلى نتناول هذه المشكلات تباعا وهى :

أولا : مشكلة التعريف .

ثانيا : مشكلة ندرة الدراسات الشاملة .

ثالثا : مشكلة ضآلة قاعدة البيانات المتاحة عن طريق الأجهزة المتخصصة .

رابعا : مشكلة تصنيف الأنشطة غير الرسمية بين أنشطة مشروعة وأنشطة غير مشروعة .

خامسا : ملخص النتائج .

أولا : مشكلة التعريف :

أن أول ما يواجه دارس الأنشطة غير الرسمية هو مشكلة تعريف هذه الأنشطة إذ ليس هناك تعريف متفق عليه وتكاد كل دراسة تستقل بتعريف خاص بها تحدد بناء على الهدف من إجرائها . ولقد تبين لمعهد جورجيا للتكنولوجيا ان هناك نحو ٥٠ تعريفًا مستخدما فى نحو ٧٥ دولة حتى عام ١٩٧٨. وان كلا من هذه التعريفات تتعرض، إما لرأس المال المستخدم فى المشروع غير المنظم فتحصره ما بين ٢٥ ألف إلى نحو ٢ مليون دولار أمريكى، أو إلى العمل فتحصر القوة العاملة فى المشروع فى حدود ١٥ - ٥٠٠ عامل.

وبالطبع فان عدم الاتفاق على تعريف محدد للأنشطة غير الرسمية يستلزم حين القيام بدراسة لهذه الأنشطة وضع التعريف الملائم للنشاط موضع الدراسة بحيث يتضمن المعايير اللازمة لكشف المتغيرات التى تتحكم به . ان هذه المهمة رغم ضرورتها وأهميتها الا انها لم تراعى بالقدر الكافى فى صياغة التعريفات السابقة وهذا ما سوف يتضح من استعراضنا للنقاط التالية :

#### ١ - تعريف جهاز التعبئة العامة والاحصاء :

يعرف الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء الأنشطة غير المنظمة ( غير الرسمية ) بأنها «تلك الأنشطة التى تمارس بصفة أساسية أنشطة غير مالية ولا تلتزم بمملك الدفاتر والسجلات المحاسبية المنتظمة ، وان كان بعضها يفعل ذلك عن طريق



تقديم ميزانيات وحسابات النتيجة ، وكذا الأنشطة التي تزاوّل خارج المنشآت والخدمات العائلية وتضم فئات العمالة التالية<sup>(١٦)</sup>.

أ - فئة من يعمل لحسابه ولا يستخدم أحد .

ب - فئة العمالة لدى الأسرة بأجر أو بدون أجر .

ج - فئة من يعمل لدى الغير بدون أجر .

د - فئة من يعمل بأجر نقدي .

هـ - فئة من يعمل لحسابه ويستخدم آخرين .

#### ملاحظات حول التعريف :

هناك ملاحظتان أساسيتان يمكن رصدتهما هنا حول التعريف السابق تتمثلان في الآتي :

الأولى : ان التعريف يدخل عمالة قد لا تكون في الأنشطة غير الرسمية واحتلتها الفئتان الأخيرتان ( د ، هـ ) حيث يمكن ان يضمهما أيضا النشاط المنظم خاص أو عام . ومن ناحية أخرى فان فئة العمالة لا تلتنا بشكل قاطع على طبيعة النشاط الذي تعمل فيه كما لا تلتنا على كون هذا النشاط مباحا أو محظورا.

الثانية : أنه لا يقدم معايير كافية لتوصيف النشاط غير الرسمي حيث ركز التعريف على ثلاثة معايير هي نوع النشاط ، انتظام الدفاتر وهيكل العمالة حسب الحالة العملية في تعداد السكان العام . وهناك معايير أخرى لا نقل أهمية عن هذه المعايير مثل معيار رأس المال المستخدم ومستوى التنظيم والانتشار وهو ما أخذ به التعريف التالي :

#### ٢ - تعريف معهد التخطيط القومي<sup>(١٧)</sup> :

يتضمن مفهوم الأنشطة غير الرسمية في دراسة الصناعات الصغيرة التي اعدّها معهد التخطيط القومي مجموعة من المعايير التي يمكن سحبها على الأنشطة غير الرسمية. الأخرى ( بخلاف القطاع الصناعي ) أهمها :

- أ - عدد العاملين .
- ب - رأس المال المستخدم .
- ج - درجة الانتشار .
- د - مستوى التنظيم .
- هـ - كمية وقيمة وجودة الانتاج .
- و - الخدمات المقدمة من قبل الدولة .

#### ملاحظات حول التعريف :

من الواضح ان المعايير السابقة تغطي جانباً كبيراً من أركان التعريف بأى نشاط ولكن هناك من المعايير ما يمكن اضافتها بحيث إذا أخذ بها فى مجموعها تجعل التعريف مكتملاً ويمكن محبه باطمئنان على أى نشاط من أنشطة القطاع غير المنظم وهى :

- أ - نوع التكنولوجيا المستخدمة فى هذه الأنشطة ومصادرها .
- ب - نوع مستلزمات الانتاج كمياتها ، ومصادرها .
- ج - هيكل الطلب على المنتجات ( منافذ التوزيع ) .
- د - الوضع القانونى للنشاط .

ومن الجدير بالذكر ان اختيار مجموعة معينة من هذه المعايير هو رهن بنوع النشاط المراد دراسته ومن ناحية أخرى فان اختيار نشاط معين للدراسة لا بد ان تسبقه معرفة بهيكل الأنشطة غير الرسمية فى المجتمع، وهذا ما لم تأخذ به الدراسات السابقة وان كان بعضها يميل الى سرد أنواع هذه الأنشطة كما هو وارد فى دراسة «بنوكا» حسب المشاهدات الميدانية فى كينيا حيث حصر هذه الأنشطة فى الآتى .

- صناعات السلاسل - صناعات المشغولات الخشبية - فنانى الديكور .
- صناعات المشغولات الدقيقة - تجار القمح - تجار أخشاب الوقود.

- نجارى للقوارب الصغيرة - تجار الأسماك .
- أصحاب مستودعات الوقود والعاملين معهم - العاملين بمحطات البنزين الخاصة .
- بائعى الصحف المتجولين - صناع الفخار - السباكين .
- العاملين بورش اصلاح الدراجات والمركبات الاخرى - صناع الأحذية والصنادل .
- اصحاب عصابات القصب ومن إليهم - الخطاطين .
- بائعى الخردة - بائعى الجملة المتجولين - بائعى الأغذية المشوية والمطبوخة والمملوقة .
- ماسحى البلكونات والأحذية - النساجين والغزالين - السقاين - الساعتية .
- ورش النجارة والحداة - ورش التنظيف وكى الملابس - تجارة الملابس المستعملة .
- صناع الجواريف والمقشات - صناع ترابيس الشبابيك والأقفال
- صناع الفوانيس واللعب - الدباغين - الخياطين - الاسكافيه والسمكرية .
- وواضح ان التصنيف السابق لم يوفر هيكلًا لهذه الأنشطة يتبين منه الوزن النسبى لكل نشاط منها فى جملة هذه الأنشطة . او نسبة هذه الأنشطة جميعا الى جملة الأنشطة الاقتصادية فى المجتمع . ان مهمة التصنيف المرتبط بهيكل مقاس يمكن من الدراسة التاريخية لكثير من المتغيرات الحاكمة فى الأنشطة المختلفة ومنها<sup>(١٨)</sup> .
- مدى الكفاءة فى استخدام رأس المال والعمل .
- حصر الأصول الرأسمالية العاملة فى هذه المنشآت واشتقاق معاملات رأس المال العمل Capital Labor Ratio وتكلفة فرصة العمل .
- مشكلات الحصول مع رأس المال والمعاناة من الوسطاء
- مشكلات الحصول على التراخيص والبنية الأساسية .
- طرق التمويل وتعبئة المدخرات .. الخ .

ومبلغ الفائدة من دراسة هذه العوامل تنصرف الى تمكين راسمى السياسة الاقتصادية من صياغة التوجهات المتعلقة بتنمية هذه الأنشطة بالاضافة الى تفسير معدلات الحياة والموت لها فى ظل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية السائدة فى المجتمع . وتساعد معرفة اسباب المعدلات الأخيرة فى التمكن من علاجها الأمر الذى يضمن استمرار هذه الأنشطة وانتشارها فى المناطق الريفية والحضرية .

ثانياً: الدراسات السابقة :

أ - مميزات عامة :

قبل استعراض الدراسات السابقة التى اجريت فى مصر عن الأنشطة الصغيرة نجد انه من الجدير بالذكر بداية ان هناك خصيصتين لصيقتين بكافة هذه الدراسات سواء كانت قد أجريت عن طريق جهة محلية أو بالمشاركة مع جهة اجنبية وهاتان الخصيصتان هما :

الاولى : ان كل دراسة وضعت لنفسها تعريفاً للأنشطة الصغيرة يتحدده بناء على نمط المجتمع ومرحلة التنمية التى بلغها بالاضافة الى الجوانب التشريعية والادارية السائدة فيه .

الثانية : أن كل دراسة تم اجراؤها كانت تبتغى هدفاً معيناً بحيث اقتصرت الوسائل المستخدمة ونطاق البحث وحجم العينة على تحقيق ذلك الهدف .

وتعتبر هاتان الخصيصتان أهم العوامل التى تفسر عدم شمولية دراسات الأنشطة غير الرسمية حتى الآن<sup>(١٩)</sup> .

وقد نوافق هـلوتر ويتشتر، فى القول بأن صياغة سياسات قصيرة الأجل لتنمية هذه الأنشطة فى البلدان النامية وخاصة فيما يتعلق بالموارد البشرية تقتضى الاعتماد على كل من المسنوح القديمة المفصلة والمسنوح الجديدة العامة<sup>(٢٠)</sup> ، ولكن من ناحية أخرى تختلف معه إذا كانت كلمة عامة مقصوداً بها تضمين الاستثمار الميدانية كافة الأنشطة غير الرسمية سلعية وخدمية لأن المصح العام وان يوفر قاعدة بيانات عن هيكل هذه الأنشطة يظل عاجزاً عن توفير البيانات التفصيلية عن المتغيرات التى تتحكم فى كل نشاط منها .

## ١ - دراسة تنمية الموارد البشرية فى اقليم قناة السويس (٢١) :

استهدفت هذه الدراسة التعرف على حالات الفقر فى المناطق الحضرية باقليم قناة السويس الذى يضم محافظات السويس ، الاسماعيلية وبورسعيد . وقد تم اجرائها عن طريق وزارة الاسكان والتعمير بالتعاون مع بيت خبرة انجليزى عام ١٩٨٠ .  
وبناء على هذا الهدف المشار اليه فقد ضمنت استمارة الاستبيان التى أعدت للدراسة مجموعة من البيانات المفيدة فى هذا الشأن أهمها :

- بيانات العمالة والاجور .
- بيانات عن التدريب .
- رأس المال اللازم لمزاولة النشاط .
- المشكلات التى تواجه الأنشطة المختلفة موضع الدراسة .
- وأهم جوانب القصور التى تعانيها هذه الدراسة يمكن بيانها كالتالى .
- عدم تضمين المناطق الريفية فى الاقليم حيث اقتصرت على الجانب الحضرى .
- ضالة الحيز الجغرافى للمصح الميدانى وذلك لاقتصارها على اقليم القناة .
- اجريت الدراسة لمرة واحدة وبذلك فهى لا توفر سياقاً تاريخياً لدراسة تطور الأنشطة .

## ٢ - دراسة معهد التخطيط القومى عن الصناعات الصغيرة (١٩٨١) :

استهدفت هذه الدراسة التعرف على المشكلات التى يعانيها قطاع الغزل والنسيج فى جانبه الخاص غير المنظم والعوامل الحاكمة فى تنميته فى الاقتصاد المصرى (٢٢) ، وتعتبر هذه الدراسة دراسة ميدانية رائدة فى التركيز على هذا النشاط وكثافة البيانات التى امكن الحصول عليها وتحليلها رغم ضالة حجم العينة وقد ركزت الاستمارة الميدانية على البيانات التالية :

- العمالة وتوزيعاتها وأجورها .

- الاستثمارات والأصول الثابتة .

- التكاليف والخامات ومصادرهما .

- الانتاج والطاقت العاطلة .

- مصادر التمويل تفصيلا .

- منافذ التوزيع للمنتجات تفصيلا .

- المشكلات التي يعانيها القطاع .

ولعل أهم جوانب القصور في هذه الدراسة ما يلي :

- محدودية العينة اذ لم تزد مفرداتها عن ٣٠٤ منشأة حرفية وهو ما يشكل قيذا على إمكانية تعميم النتائج المستخلصة منها .

- لا توفر الدراسة بيانات تاريخية لمقارنة تطور النشاط .

٣ - دراسة المعهد الألماني للتنمية (GDI) ومعهد التخطيط القومي عن التوظيف والهجرة في مدينة مصرية متوسطة ١٩٨٣ (٢٣) :

وهي دراسة استطلاعية للدور الذي يمكن ان يلعبه القطاع غير المنظم في تنمية المدن الصغيرة والمتوسطة . وقد اختيرت مدينة الفيوم كعينة للدراسة ، وجعلت موضوع دراستها هو الصناعات الحرفية في القطاعات الريفية والحضرية واعتمدت على الزيارات الميدانية والبيانات المنشورة .

ويتضح ان هذه الدراسة تعتبر جزئية حتى على مستوى المدينة الواحدة . كما أن الزيارات الميدانية غالبا ما لا توفر قاعدة معلومات. يمكن من استنباط مؤشرات هامة للتحليل على عكس الاستقصاءات المدونة.

٤ - دراسة الزهار : دور الصناعات الصغيرة في الاقتصاد المصري ١٩٨٢ (٢٤) .

استهدفت هذه الدراسة التعرف على المشكلات التي تعانيها الصناعات الصغيرة في مصر وبخاصة في مجالات التحويل. واستخدمت هذه الدراسة مجموعة من

المعايير التى اخذت بها دراسة معهد التخطيط القومى أهمها العمالة ورأس المال ودرجة الانتشار . وقد ابرزت هذه الدراسة مجموعة من المشكلات التى يعانىها القطاع غير المنظم فى مصر فى النواحي التشريعية والتنظيمية والمؤسسية ومشاكل الحصول على التمويل والمستلزمات وأهم المطالبات التى تنادى بها هذه الدراسة ما يلى :

- ضرورة وضع تعريف رسمى للصناعات الصغيرة .

- وضع وتنفيذ مسح شامل للقطاع الصغير حتى يسهل وضع خطة قومية لتطويره .

- التركيز على التوسع فى الصناعات الصغيرة لخدمة أغراض التنمية وزيادة الانتاج والعمالة.

#### ٥ - مشروع دراسة القطاع الحرفى فى مصر ( ١٩٨١ - ١٩٨٢ ) (٢٥).

قام باجراء هذه الدراسة كل من جهاز الصناعات الحرفية والتعاون الانتاجى التابع لوزارة الحكم المحلى وقطاع دراسة الحرفيين بالبنك الدولى .

لقد تمثل الهدف من هذه الدراسة فى التعرف بصورة تفصيلية عن هيكل الأنشطة الحرفية وغير الرسمية فى مصر والمتغيرات التى تحكم نمو هذه الأنشطة فى مجالات التمويل والتكنولوجيا والأصول الرأسمالية المستخدمة بالإضافة الى بيانات المستلزمات السلعية ومصادرهما ومنافذ توزيع المنتجات وحجم الأرباح المحققة بالإضافة كذلك الى بيانات عن الخدمات المقدمة من قبل الدولة وعلاقة هذه الأنشطة ببقية قطاعات الاقتصاد القومى .

ومما يؤسف له أن تحليل الاستقصاءات الميدانية المعمقة التى قام بها فريق شيكى وجهاز الصناعات الحرفية لم يتح حتى الآن للباحثين لا من قبل البنك الدولى ولا من الأجهزة التى أعلنته على إجراء مسح الميدانى، بل لم يتح أيضا حتى للمؤسسات المسئولة عن البيانات فى مصر!!

لقد تم رصد نحو ٦٣٠٠٠ منشأة حرفية فى القطاعات الصناعية غير الرسمية وتمت المقابلات المعمقة علي نحو ١٧٠٠٠ منشأة فى مناطق القاهرة الكبرى ، الاسكندرية ، اسيوط ، دمياط. ويؤكد الباحث هنا على ضرورة مطالبة جهاز

الصناعات الحرفية باتاحة هذه الدراسة للأجهزة المتخصصة باستخدام البيانات وعلى رأسها وزارة التخطيط والجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ومعهد التخطيط القومى . ان توفير مثل هذه الدراسة وجعلها فى متناول الباحثين هى مسئولية الجهات التي شاركت فى هذه الدراسة وذلك لأهمية النتائج المنتظرة من تحليل الاستقصاء الموسع فى نحو ٦ محافظات .

لقد تضمنت إستمارة المقابلات المعمقة نحو ما يزيد عن ١٤٠ استفسارا إجماليا تفصيليا عن الآتى (٢٧) :

- ١ - بيانات أساسية عن المنشآت بالتفصيل .
- ٢ - أنواع المنتجات تفصيلا
- ٣ - اعداد المشتغلين وتوزيعاتهم بالتفصيل .
- ٤ - المشكلات المرتبطة بالعمالة تفصيلا .
- ٥ - الاجور والانتاجية .
- ٦ - الخامات ومصادرها والمشكلات المتعلقة بالحصول عليها والتخزين .
- ٧ - المخزون من الانتاج الخام ومستلزمات الانتاج .
- ٨ - منافذ توزيع المنتجات بالتفصيل .
- ٩ - مشكلات المنافسة مع المنتجات المحلية والاجنبية تفصيلا .
- ١٠ - نظم الانتاج والرقابة الداخلية على المنتج تفصيلا
- ١١ - عمليات تدوير المنتجات ومشكلاتها .
- ١٢ - مشكلات الصيانة ونظمها والمعدات المتطلبة لذلك ومصادرها من قطع الغيار الخ..
- ١٣ - نوع الطاقة المستخدم كمية وقيمة والمشكلات المرتبطة بالاستخدام .
- ١٤ - الاتجاه الى التحديث فى الأصول الرأسمالية وأنوع التكنولوجيا المستخدمة وتحديث المنتجات وأنظمة العمل .
- ١٥ - مشكلات تمويل التوسع والتحديث تفصيلا .



١٦ - دور الدولة في تقديم المساعدات الفنية ودور المؤسسات الحكومية في التمويل والتدريب والامداد بالخامات الخ .. تفصيلا .

١٧ - أسعار الفائدة المائدة في النشاط في حالة الافتراض بهدف الاستثمار أو بهدف تمويل رأس المال العامل .. الخ. تفصيلا .

١٨ - علاقة المنشآت بالمعامرة والوسطاء تفصيلا .

١٩ - المشكلات المتعلقة بالقوانين واللوائح والتشريعات الاقتصادية تفصيلا ( تشريعات العمل - للتأمينات - الضرائب - المرافق .. الخ .

٢٠ - الأزمات التي تواجه مشكلات السيولة والاختناقات في العملية الانتاجية تفصيلا.

٢١ - الامور المتعلقة بظروف العمل في النشاط والاتجاه الى التوطن تفصيلا .

٢٢ - تقديرات رأس المال الثابت ورأس المال العامل ومدى كفايتهما ومدى كفاية المخزون وكيفية تقدير كل منها .

٢٣ - تصنيف مستلزمات الانتاج بالكمية والقيمة والمصدر وتصنيف المدخلات سلعية وخدمية .

٢٤ - تصنيف مستلزمات الانتاج بالكمية والقيمة والمصدر وتصنيف المدخلات سلعية وخدمية.

٢٥ - تقييم المنتج من كل صنف حسب المدخلات اللازمة لانتاجه وصافي أرباح المنشأة في العام او في ربع العنة .

٢٦ - مشكلات عامة تواجه النشاط .

ولم تغفل الاستثمارة المعقدة ان تضيف اتجاهات التطور لبعض المتغيرات الحاكمة في النشاط كلما كان ذلك ضروريا .

وهكذا تتضح اهمية النتائج المستخلصة من هذه الدراسة الميدانية .

ويتضح من عرضنا لمكونات الاستقصاء الميداني لهذه الدراسة الموسعة أن البيانات التي توفرها يمكن الاستناد اليها في صنع السياسات المتعلقة بتطوير بنية

المجتمع المصرى وحل مشكلاته القائمة . ومن ثم يكون حجب نتائج مثل هذه الدراسات عملا يؤيد شكنا فى نية جهات البحث الاجنبية التى لا هم لها إلا معرفة كل كبيرة وصغيرة عن مجتمعنا منذ منتصف السبعينيات وحتى الآن.

#### ٦ - دراسة قطاع الدباغة والأحذية فى الأنشطة الصغيرة (١٩٨٤) (٢٨):

استهدفت هذه الدراسة التعرف على الأسباب الحقيقية الكامنة وراء ارتفاع اسعار الأحذية فى السوق المصرى وضمت العينة المسحوبة نحو ٨٦ منشأة حرفية وتجارية . ولقد استند الباحث فى هذه الدراسة الى استمارات المقابلات الميدانية المعمقة التى استوفاهما فى إطار دراسة القطاع الحرفى السالف الاشارة اليها .

وتكمن أهمية هذه الدراسة ليس فقط لأنها تتضمن جزءا من البيانات التى لم تتح حتى الآن من دراسة القطاع الحرفى ولكن ايضا لأنها ركزت على نشاط متكامل فى القطاع الخاص غير الرسمى ( دباغة جلود - صناعة أحذية - تجارة جلود وأحذية) (٢٩) . وأهم النتائج التى توصلت لها هذه الدراسة ما يلى :

١ - انخفاض تكلفة الأصول الرأسمالية فى هذه الأنشطة الخاصة نسبيا الى القطاعات المنظمة .

٢ - الانخفاض النسبى لرأس مال العمل مع الارتفاع النسبى فى انتاجية العامل فى المتوسط .

٣ - يؤثر تضاعف الانتشار للجلود المدبوغة تأثيرا بالغا فى زيادة ارباح الدباغة .

٤ - ان اسعار بيع الأحذية تكاد تكون منفصلة عن مستويات التكلفة .

٥ - ان أسواق الجلود وأسواق الأحذية تخضع لهيمنة الوسطاء وان المنافسة فى سوق الأحذية هى منافسة ظاهرية لا فعلية .

٦ - يمكن لهذه الصناعة ان تسهم اسهاما فعالا فى زيادة موارد الدولة من النقد الأجنبى بتصحيح بعض سياسات الانتاج والتسويق والتجارة الخارجية .

٧ - تؤثر هجرة العمالة فى صناعة الدباغة وصناعة الأحذية وينصرف هذا التأثير الى رفع اجور العمالة الماهرة فى هذين النشاطين .

٨ - أن هذه الأنشطة رغم ارتفاع الانتاجية بها لا تحظى بنصيب معتدل من خدمات الدولة .

٩ - تؤثر الواردات من الأحتية والنعال تأثيرا سلبيا على المستهلك المصرى إذ يستغل عنصر المقارنات السعرية برفع اسعار المنتجات المحلية .

٧- دراسة الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء عن سوق العمل فى القطاع غير المنظم (١٩٨٥).

تمت هذه الدراسة عام ١٩٨٢ ونشرت عام ١٩٨٥ وقد استهدفت فى المقام الأول التعرف على تكلفة فرصة العمل فى هذا القطاع سواء التكلفة المتوسطة او التكلفة الحدية ، واعتمدت على الدراسات المكتبية واستمارة استبيان وقد اختيرت خمس محافظات للتطبيق الميدانى تضم ٥٠٠٠ مفردة بواقع الف مفردة فى كل محافظة وهي محافظات القاهرة . الاسكندرية - دمياط - الجيزة - أسيوط

إن هذه الدراسة - على هذا النحو - قد ركزت على جوانب البيانات التى تتيح حسابا لتكلفه فرصه العمل والمشكلات المتعلقة بها وهى لهذا تعاني من جوانب القصور التالية :

١ - عدم الوضوح الكافى لتعريف القطاع غير المنظم فى الدراسة وعدم صياغة المعايير اللازمة للتعريف قبل اجراء المصح الميدانى . ان هذا الجانب قد افقد الدراسة امكانية الالمام بكثير من المتغيرات ذات الفائدة فى التعرف على حقيقة وخصائص هذا القطاع .

٢ - ضيق العينة رغم وقوعها فى خمس محافظات فهى لم تتضمن سوى ٥٠٠٠ حالة فقط وقد اعترفت الدراسة بهذا القصور وطالبت فى النهاية بتوسيع حجم العينة لتضم ٥٠٠٠٠ حالة وتوسيع رقعة البحث فى المحافظات المختلفة . وبالطبع فان هذا القصور يضع قيда على امكانية تعميم نتائجها مع الأنشطة غير الرسمية كافة .

٣ - رغم ضيق العينة فانها ضمت أنشطة متعددة الأمر الذى افقد الاستثمار القدرة على التفصيل وعلى النمو الذى لم يمكن من تضمين المؤشرات الكلية والجزئية

المتعلقة بكل نشاط ( سلعى أو خدمى ) حتى يتسنى بيان الخصائص الرئيسية لهذه الأنشطة .

٤ - ورود الأمثلة فى صياغة إجمالية مسطحة على عكس ما جاء فى استقصاءات دراسة القطاع الحرفى السالف الإشارة إليها وأمثلة ذلك ما يلى :

أ - تضمنت الاستثمار ٥٠ سؤالاً افترضت انها تغطى كافة الأنشطة غير المنظمة ومن المثير ان سؤالاً منها يسأل صاحب المنشأة عما اذا كان نشاطه يقع فى دائرة القطاع الزراعى او القطاع الصناعى أو الأنشطة الأخرى مع ان تحديد نوع النشاط موضع البحث هى عملية مسبقة من جانب الهيئة المسؤولة عن البحث !!

ب - عند محاولة التعرف على وسائل الإنتاج يكفى التساؤل بمعرفة ما اذا كانت هذه الوسائل بدوية.او نصف آلية أو آلية علماً بأنه من الضرورى ان يتم التعرف تفصيلاً على

- نوع الآلة .

- عدد العمال/ الآلة .

- الطاقة الميكانيكية للآلة ( حصان - وات .. الخ )

- الوقود المستخدم للآلة ومعدلات الاستهلاك .

- مصدر شراء الآلة وقيمتها وقت الشراء والقيمة الحاضرة .

ج - فى التعرف على مستلزمات الإنتاج يكفى بمعرفة بما اذا كانت محلية أو خارجية علماً بأنه لا بد من التعرف على انواع هذه المستلزمات وعلى النحو التالى :

- الاصناف بالتفصيل ومصدر شرائها المستخدم خلال مدة الانتاج .

- الكمية والقيمة لكل صنف .

- منافذ التوزيع (الأسواق) التى تتحكم فى كل منها .

- مشكلات الحصول على كل صنف منها .

- فترة التخزين لكل منها .

د - فى التساؤل عن مصادر التمويل كان يقتضى التفصيل فيه لمعرفة الآتى :

- مصادر تمويل رأس المال الثابت ورأس المال العامل .

- محلى ( بنوك - افراد - تمويل عائلى - من تحويلات عمل بالخارج - حكومية ) .

- مساعدات اجنبية .

هـ - هناك تفصيلات مهمة لم ترد بشأنه اسئلة اجمالية ومنها :

- العلاقة بأجهزة الدولة ( الضرائب - التأمينات - الجهاز المصرفى - جهاز

تعاونيات الحرفيين - اجهزة التدريب - الجمارك ) .

- المنافسة الاجنبية للمنتجات .

. - هيكل الطلب على المنتجات ومدى موسميته .

٨ - دراسة محمود عبد الفضيل عن الدخول الخفية فى مصر ١٩٨٧ (٣٠):

وهى أحدث دراسة تمت عن الأنشطة غير الرسمية والدخول المتولدة عنها فى مصر فى الآونة الأخيرة . وتعتبر هذه الدراسة جانبا تطبيقيا من الدراسة المشار إليها أدناه . والحقيقة ان هذه الدراسة قد استهدفت اختبار مجموعة من القضايا الملحة الآن وأهمها :

١ - محاولة رصد وتفسير الآثار الاقتصادية والاجتماعية لوجود الأعمال .

الاضافية جنبا إلى جنب والأعمال الاصلية (سواء كانت علما أو حكومية أو خاصة ) .

٢ - كيفية معاشة الفقر والتضخم فى مصر من جانب الفئات الاجتماعية

المختلفة .

٣ - الاختبار الميدانى لصحة التقديرات المتعلقة بخط الفقر فى مصر .

وتضمنت العينة الميدانية ٥٠٠ حالة ضمننت تقريبا معظم الوظائف الممكنة فى

كل من الحكومة والقطاع العام والتعاونى والقطاع الخاص وحاولت ان تمثل العديد

من الفئات الاجتماعية من لسانة الجامعات والمهن العلمية والمدرسين والمهندسين والأطباء والعمالة مع مختلف تخصصاتها وموظفي الإدارة والحسابات الى غير ذلك . وتم تطبيقها فى خمس محافظات هى القاهرة - القليوبية - المنصورة - أسيوط - موهاج (٣١).

ولقد تضمن الاستقصاء الميدانى مجموعة من الاستفسارات المركزة تتمثل فى الآتى :

- ١ - البيانات الشخصية والاجتماعية وتفصيلاتها .
- ٢ - بيانات عن العمل الأصلي متضمنة الاجور والدخول وساعات العمل والأعمال الإضافية للعمل الأصلي .
- ٣ - بيانات تفصيلية عن العمل الإضافي والدخول الإضافية .
- ٤ - مقاييس التقلب فى الدخول ( أو الاجور ) الإضافية ومقارنة اقصى وأدنى دخل .
- ٥ - استفسارات للتعرف على المهن الهامة التى يتميز اصحابها بالقيام بأكثر من وظيفتين أو مهنتين .
- ٦ - استفسارات لقياس مدى طغيان المهنة الإضافية على المهنة الأصلية بساعات العمل والدخول المتولدة منها .
- ٧ - استفسارات للتعرف على الأسباب الهامة للأعمال الإضافية المتعلقة بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية .

وأهم النتائج التى يمكن رصدها لهذه الدراسة ما يلى :

- ١ - تمكنت الدراسة من استخراج العديد من المؤشرات الهامة التى من المتوقع ان تكون بداية ، لو أخذ بتوصيات الدراسة من جانب المؤسسات المعنية فى اعادة النظر فى :

أ - بيانات بحوث القوى العاملة بالعينة .

ب - بيانات بحوث ميزانية الأسرة في مصر .

ج - بيانات الحسابات القومية وتقدير المتغيرات الاقتصادية الرئيسية على أسس جديدة ( الاستهلاك - الانخار - الاستثمار .. الخ )

د - اعادة النظر في تقدير خط الفقر في مصر .

٢ - استخدمت الدراسة وسائل كمية غير تقليدية في التحليل لقياس وتوصيف المظاهر الاقتصادية الاجتماعية المتضمنة في الأنشطة غير الرسمية مثل :

- توصيف التركيب المهني لكل من الأعمال الإضافية والأعمال الأصلية واستنباط بعض المصفوفات مثل مصفوفة التناظر المهني لكل من الأعمال الأصلية الإضافية ( مصفوفة من ٢٦×٢٦ مهنة ) .

- مؤشرات مقارنة ساعات العمل الأصلية والإضافية .

- مؤشرات مقارنة الدخول الإضافية والدخول الأصلية .

- مؤشرات أعباء التكسب من الأعمال الإضافية .

وتعتبر هذه الأنواع في غاية الأهمية للدراسات التي ستجرى على هذه الأنشطة فيما بعد .

٣ - من الممكن لو تمت دراسة شاملة عن الأنشطة غير الرسمية في مصر مستخدمة هذا المنهج ان تتوصل الى تفسير جديد لنظرية الفقر والتكيف مع الفقر ليس في مصر وحدها ولكن في بلدان العالم الثالث الشبيهة .

وأهم الانتقادات التي يمكن ان توجه الى هذا الاستقصاء انه استقصاء محدود بـ ٥٠٠ مفردة مما يعنى أنه يندرج في ظل دراسات الحالة او الدراسات الاستطلاعية (٣٢) .

كما انه برغم هذا العمق الذى تضمنته الاستقصاءات ، الا انه لم يتطرق الى تفصيل الأنشطة الإضافية من ناحية توصيف أعمال النشاط الواحد سلعى أو خدمى ( صناعى أو زراعى ، خدمات .. الخ ) .

ثالثا : قصور قاعدة البيانات عن القطاع غير الرسمي :

يعتبر قصور البيانات المتاحة عن الأنشطة غير المنظمة مشكلة تواجه أى باحث يفتدى لدراستها ومما يزيد هذه المشكلة تعقيدا أن بيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء لا تتناول هذه الأنشطة بشكل شامل ومباشر . وعلى الباحث ان يصنف ليس فقط بيانات الاستقصاءات الميدانية التى تمت فى الدراسات السابقة معن هذه الأنشطة لتتقيحها من ناحية ولتفصيل كثير من تساؤلاتها من ناحية اخرى ، ولكن ايضا عليه بفحص البيانات المتاحة عن طريق الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء وبيانات الأجهزة والمؤسسات الاخرى المعنية وبعض البيانات التى تتيجها بعض الدراسات الاجنبية عن مصر :

#### ١ - الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء .

١ - التعداد العام للسكان وبحوث القوى العاملة بالعينة :

يمكن من هذه الاصدارات استخراج بعض البيانات المتعلقة بهذه الأنشطة أهمها :

١ - بيانات الجدول الرابع من التعداد العام للسكان - توزيع السكان حسب الحالة العملية والنوع الأفراد ٦ سنوات فأكثر حيث يمكن استخراج بعض قات العمالة حسب النوع كالاتى .

- يعمل لحسابه ولا يستخدم أحدا.
- يعمل لحسابه ويستخدم آخرين .
- يعمل لدى الأسرة بدون أجر نقدى .
- يعمل لدى الغير بدون أجر نقدى .

٢ - بيانات الجدول رقم ( ١٥ ) فى تعداد السكان والذى يوزع العاملين حسب التقسيم السابق وفئات السن والذى يفيد فى تحديد الشريحة الاجتماعية التى لا يمكن لها العمل فى القطاع المنتظم لعدم بلوغهم السن القانونية للعمل .

٣ - يمكن الاستفادة من بيانات تعداد المنشآت الذى يواكب بيانات التعداد العام



للسكان فى استخراج بيانات العاملين والمنشآت التى يقل فيها عدد العمال عن عشرة عمال وهى كلها تقع فى القطاع غير المنظم وعلى النحو الموضح فى الجدول الملحق رقم ( ١ ) .

٤ - يمكن الاستفادة الجزئية من بحوث العمالة بالعينة فى معرفة :

أ - عدد العاملين فى الشريحتين الاجتماعيتين من ٦ - ١٢ سنة ومن ١٢ الى أقل من ١٥ سنة وهى شرائح تنتمى لعمالة القطاع غير المنظم . الملحق رقم ( ٢ ) .

ب - عدد العاملين لحسابهم ولا يستخدمون أحداً وأصحاب العمل الذين يديرونه لأنفسهم ولا يستخدمون عمالا ، وكذلك من يعملون لحساب الأسرة أو الغير بدون أجر نقدى كما هو واضح فى الجدول الملحق رقم ( ٣ ) .

٥ - يمكن الاستفادة من بيانات تجارة الجملة والتجزئة على نحو جزئى حيث تتضمن هذه المسوح قدرا اكبر من التفصيل حول عدة متغيرات تتعلق بهذا النشاط أهمها على مستوى المناطق الريفية والحضرية :

- نوع النشاط وحجم المشتغلين وتوزيعهم حسب النوع .
- اجمالى الأجور والمبيعات لحساب المنشأة والغير .
- المصروفات وتفصيلاتها والكيان القانونى للمنشأة .

٦ - بيانات الاجهزة والمؤسسات المحلية الاخرى :

ومن بين هذه المؤسسات المحلية التى يمكن الاستفادة جزئيا من بيانات أصدرتها ، الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية وخاصة تقرير الانجاز السنوى . ففى هذا التقرير نجد توزيعات لأعداد المؤمن عليهم حسب المهن المختلفة التى تضم كثيرا من الشرائح الاجتماعية فى الأنشطة غير المنظمة ومنها :

١ - صغار المشتغلين لحساب انفسهم والحرفيين الذين لا يزاولون أعمالا فى محل ثابت .

٢ - عمال التراهيل . ٣ - خدم المنازل .

٤ - أصحاب المراكب الشراعية وأصحاب وسائل النقل البسيط الذين لا يستخدمون عمالا .

٥ - مهن أخرى .  
وقد بلغ عدد هؤلاء جميعا نحو ٥٧٠,٢ ألف عام ١٩٨٤ وهو رقم أقل كثيرا من الواقع (٣٣).

٣ - بيانات متاحة في دراسات اجنبية عن مصر :

وأهم مثلين عن هذه الدراسات تلك الدراسة التي قام بها البنك الدولي عن القطاع الحرفي كما سبقت الاشارة لها ودراسة وكالة التنمية الدولية الامريكية عن مصر عام ١٩٨١ (٣٤).

لقد تناولت الدراسة الأخيرة المتغيرات التي تتحكم في تنمية القطاع الخاص والقطاع الخاص الصناعي بصفة خاصة وفقا لهيكل هذا القطاع في أواخر السبعينيات وهي تدعو لمزيد من تحرير القطاع الخاص وزيادة وزنه النسبي في الاقتصاد المصري في المرحلة المقبلة . وقد أوردت الدراسة هيكلا للأنشطة الصناعية موزعا بين القطاع العام والخاص ونرى ان معرفة هذا الهيكل من جانب الجهات البحثية لا يساعد فقط على وضع السياسات المتعلقة بتنمية الأنشطة المختلفة ولكن أيضا يبين الأنشطة الخاصة التي تتضمن النمبة الكبرى من الأنشطة غير الرسمية . فمثلا من البيانات المتضمنة في الملحق رقم ( ٤ ) نكتبين ان الأنشطة غير الرسمية في القطاع الصناعي يمكن ان ترتب على النحو التالي حسب رقعة هذه الأنشطة :

- المنتجات الخشبية .
- الملابس والأحذية .
- منتجات الجلود .
- الأغذية .
- الطباعة .
- المنتجات المعدنية .
- المنتجات غير المعدنية .

- الكيماويات .

- الغزل والنسيج .

وهكذا ... تابع الملحق رقم ٤ .

والبيانات غير المتاحة حتى الآن هي نمية النشاط غير الرسمي في كل من هذه الأنشطة المسالفة .

#### رابعاً : ضرورة التفرقة بين الأنشطة المباحة والمحظورة :

تتميز البلدان النامية ومنها مصر بتنامي ما يسمى بالاقتصاد الخفى او الاقتصاد الرمزي بحيث أصبح يسير جنباً الى جنب مع الاقتصاد الحقيقى فى المجتمع . ومن ناحية أخرى أصبح حجم الاقتصاد الخفى يفوق حجم الاقتصاد الحقيقى بل أصبح المحرك الاقتصادى العالمى فى الآونة الراهنه<sup>(٣٥)</sup> .

ونظراً لأن الأنشطة غير الرسمية هى التى تتضمن فى الغالب الأنشطة الخفية والتى يتواجد بها أنشطة محظورة قانوناً أو عرفاً لأنها تتشابه من حيث حجم قوة العمل وضالة المنشآت والأنشطة غير الرسمية المباحة فيجب عند تصميم الاستقصاء الميدانى التفرقة بين هذين النوعين من الأنشطة غير الرسمية . وامثلة هذه الأنشطة ما يلى :

- أنشطة تهريب الأموال الى الخارج .

- أنشطة التعامل فى السوق السوداء ( نقد ، ملع )

- تهريب السلع والبضائع من المناطق الحرة .

- أنشطة التجارة فى المخدرات بأنواعها وزراعتها وتصنيعها .

- أنشطة البناء العشوائى .

- أنشطة تجريف التربة الزراعية وصناعة الطوب على المصاحبة الخضراء .

- أنشطة الاختلاس والرشوة والتهريب الضريبى والجمركى .

- أنشطة المتاجرة فى الشرف والأعراض .

- أنشطة التجارة فى السلع الحاضنة على تدمير الخلق والقيم الدينية فى المجتمع ( أقلام - كتابات رخيصة .. للخ )

- أنشطة الدروس الخصوصية فى المدارس والجامعات .

- العمل لفترتين على حساب وقت العمل الأصلى فى الحكومة أو القطاع العام .

وتشير أكثر من دراسة ان تنامى هذه الأنشطة فى مصر فى عهد الانفتاح قد ارتبط بمصاحبات اجتماعية تمثل تطورا سلبيا فى قيم الانتاج والتكسب وأنماطها ، وأنماط الاستهلاك، وأساليب جمع وتركيم الثروات، والتركيب الاحتكارى لسوق الاستيراد والتجارة ، ولقد انعكس هذا التطور السلبى على استفحال الأنشطة الهامشية والأنشطة الطفيلية .

#### خامسا : ملخص النتائج :

من العرض المتقدم يمكن لنا ان نلخص أهم النتائج على النحو التالى :

أولا : ليس هناك تعريف محدد حتى الآن عن الأنشطة غير الرسمية وأن كل دراسة انما تحدد التعريف الخاص بها وفقا للهدف من الدراسة .

ثانيا : ان حجم الأنشطة غير الرسمية يمثل وزنا كبيرا فى جملة الاقتصاد القومى، سواء من ناحية الدخول أو استيعاب العمالة .

ثالثا : هناك أسباب قوية تدعونا فى الوقت الراهن لدراسة الأنشطة غير الرسمية ومعرفة هيكل هذه الأنشطة على النحو الذى يمكن من تخطيط التنمية لها .

رابعا: ان كافة الدراسات التى أجريت عن هذه الأنشطة تعتبر جزئية، الأمر الذى يدعونا للمطالبة بمسوح شاملة لها فى مصر.

خامسا : ان قيام جهات بحث اجنبية بمسوح موسعة لا مبرر له مرة اخرى خاصة فى ظل عدم اتاحة نتائج تحليل الاستقصاءات الميدانية للباحثين المصريين وفى ظل الشكوك المثارة حول نية هذه الجهات من اجراء البحوث الموسعة على الأنشطة المختلفة .

سادما : يتضمن القطاع غير الرسمي أنشطة مباحة وأنشطة محظورة الأمر الذى يجب اخذه فى الحسبان عند تصميم الاستقصاءات الميدانية بحيث يصمم استقصاء لكل من هذه الأنشطة على نحو مختلف عن الأخرى .

مابعا : رغم عدم شمولية البيانات المتاحة حتى على مستوى النشاط الواحد من الأنشطة غير الرسمية سواء فى الدراسات التى تمت أو البيانات المتاحة عن طريق الأجهزة المتخصصة إلا أنه يمكن الاسترشاد بها بعد تجميعها وتصنيفها .

ثامنا : دراسة الأنشطة غير الرسمية على نحو اجمالى وباستقصاء شامل موحد لكل الأنشطة لا يمكن من استخراج المؤشرات والمتغيرات الهامة التى تتحكم بكل نشاط منفرد منها . وبناء على ذلك تأتى ضرورة التصرف على هيكل الأنشطة غير الرسمية ثم توضع استمارة الاستقصاء التفصيلية لكل نشاط منفرد إذا ما كان هدفنا هو استخلاص المؤشرات الكفيلة باستخدامها فى صنع السياسة الاقتصادية المتعلقة بتنمية وتخطيط النمو فى هذه الأنشطة .

جدول رقم (١)  
تعداد المنشآت ١٩٧٦

النسبة الى جملة المنشآت جملة اقل من ١٠ منشآت	النسبة الى جملة المنشآت جميع المنشآت من ١ - ١٠٠ فاكتر	الجملة للجميع (داخل النشاط)		العدد اقل من ١٠ منشآت		النشاط الاقتصادي الرئيسي
منشآت	منشآت	منشآت	منشآت	منشآت	منشآت	
٥٧٠٦ ٤٩٨	٩٢١ ٩٢٧	٢٣٠٤٢ ٥١٢٠٧	٤٣٣٣٣ ٣٦٥٨٢	٥٨١٣٠ ٤٨٠٠٤	٤٢٨١١ ٣٤١٥٤	١- التجارة والمطاعم والفنادق أ - تجارة التجزئة
٣٧٤ ١١٢	٣٨٨ ٧١١	٤١٥١٢ ١١١٣٩	١١٥٨١ ٧١١٠	٣٦٣٩٠ ١٣٠٣٩	١٥٩١١ ٧٤٠٥	٢- المصانع التحويلية أ - صناعة النسيج والنسيج والملابس والجلود
١٢٣ ١١٢	١٦٥ ١١٢	٣٣٤٨٣ ١٢٤٨٣	١١٨٣٥٨ ٥٥١٧١	١٧٧٨٨ ١٢٨٥٥	١١٧٠٨ ٨٥١٧٨	٣- خدمات المجتمع العامة والخدمات الاجتماعية والشخصية أ - الخدمات الشخصية والترفيهية
٤٧ ٣٥	٧٠٧ ٣٥	٧٧٨٨٩ ٤٨٨١	٣٠٥٧٨ ١٨١٣٩	٥٥٠٥ ٣٨٣٣٩	٢١١٧٩ ١٧٩٠٩	ب - خدمات المجتمع ك - الزراعة وصيد البحر
٣٢٣ ٢٤	٧٨٣ ٢٤	٤٩٨١ ٤٩٨١	١٨١٣٩ ١٨١٣٩	٣٨٣٣٩ ٣٨٣٣٩	١٧٩٠٩ ١٧٨٨٧	د - الزراعة وصيد البحر
١٢١ ١٢١	١٢١ ١٢١	٢٠١٧٥ ١٥٧٥٥	٢٠١٧٥ ١٥٧٥٥	١٢٠٢١ ١٢٠٢١	١٢٠٢١ ١٢٠٢١	هـ - الترميم والتأهيلات أ - المقارنات وخدمات الأعمال
٧ ٧	٧ ٧	١٧٥٨ ١٧٥٨	١٧٥٨ ١٧٥٨	١٧٥٨ ١٧٥٨	١٧٥٨ ١٧٥٨	٦ - التشيد وبناء أ - المقارنات الجزئية

المصدر : أنظر قائمة المراجع (٧)

جدول رقم (٢)

المشتغلون الذين تبلغ أعمارهم أقل من ١٥ سنة في ج.م.ع

بيانات من بحث العمالة بالعينة مايو من كل عام (الأرقام بالملئات)

السنوات	٦ - أقل من ١٢	١٢ - ١٥
١٩٦٠ مايو	٣٧٠	٣٨٣٠
٦١ إبريل	-	٦٧٤٩
٦٢ إبريل	-	٧١٣٦
٦٣	-	-
٦٤	-	٢٩٧٧
٦٥	٣٧٠٦	٦٧٣٣
٦٩	٣٦١٥	٦٤٣٠
٧٠	٣١٥٣	٦١٠٤
٧١	٣٨٣٨	٥٧٨٦
٧٢	٣٩٠١	٥٨٢٥
٧٣	٣٦٤٧	٥٣٩٥
٧٤	٣٦٥٤	٥٧٣٥
٧٥	٤٤٤٧	٥٣٨٥
٧٧	٤٩١٩	٤٧٧٨
٧٨	٤٦٤٠	٥٤٦٣
٧٩	٣٧٩٠	٥١٥٩
٨٠	٦٠٢٤	٤٩٩٩
٨١	٥٦١٣	٤٤٧٧
٨٢	٤٤٢٢	٣٩٥١

- البحث في أعوام (١٩٦٣ - ١٩٦٤) تم إجراؤه ولكن البيانات المنشورة عبارة عن نسب .

- البحث لم يتم تنفيذه في أعوام (١٩٦٥، ١٩٦٦، ١٩٦٧، ١٩٦٨)

- لم ينشر في بيانات البحث الخاص بأعوام (٦١، ٦٢، ٦٣، ١٩٦٤) بيانات عن المشتغلين من (٦ إلى أقل من ١٢ سنة)

- لم ينشر في دورة ١٩٦٢ بيانات عن المشتغلين في سن (١٢ - أقل من ١٥ سنة)

المصدر : نفس المصدر السابق (٧)

جدول رقم (٣)

المشتغلون (١٢ - ٤٤ سنة) حسب الحالة العملية في ج.م.ع

بيانات من بحث العمالة بالعينة مايو من كل عام (الأرقام بالمتات)

سنوات	يعمل بأجر	يعمل لحسابه ولا يستخدم أحدا	صاحب العمل ويديره ويستخدم عمالا	يعمل لحساب الأسرة والتير بدون أجر
١٩٦٠ مايو	١٧٧٩.	١١٦٣.	٨٨٨.	٨٧٨.
١٩٦١ إبريل	٢٨٥٥٥	١٣٥٩٢	٩٥٧.	١١.٩٨
١٩٦٢ إبريل	٣٨٥١٦	١٤٦١٩	٩٣٩٨	١١٣٩٥
١٩٦٣ مايو	٤٦٤٠٢٤	٢١٩٠١٣	٢٧٠٨٣	٢٥٠١٤
١٩٦٤ مايو	٤٨٠.٣	٢٤٤.٦	٢١١٠٩١	٢١٠١٣
١٩٦٨	٣٦٦٨	١١٥٤٦	١٣٥١٦	١٥٦٧١
١٩٦٩	٣٦.٧٧	١٢٨٧٩	١٥.٩٥	١٦.٣٢
١٩٧٠	٣٨٥٦.	١٦٣٦٤	١.٤.٤.٤	١٥١٦٤
١٩٧١	٣٦١٩.	١٦٤.	١٣٧١٧	١٦٩٧٨
١٩٧٢	٣٩٦٠.	١٨٨٤.	١.٩٤٥	١٧٤٣٥
١٩٧٣	٤.٧٩٦	١٥٧٣٢	١٣١٧٣	١٥٨٧٥
١٩٧٤	٤٤.٢	١٥٩٦٩	١٢٤٢٤	١٦٨٧٨
١٩٧٥	٤٥٤٧١	١٤٧٥٩	١٣٥٨.	١٦٤٩٧
١٩٧٧	٤٩٤.٦	١٦٢٤١	١٢٩.٥	١٣٤٣.
١٩٧٨	٤٩٤٦٩	١٨.٧٤	١٣٥٣.	١٤٤.٧
١٩٧٩	٥٢.٨١	١٥٩٩٥	١٣٦٦	١٤٣٦١
١٩٨٠	٥٥٦٧٣	١٦٨٦.	١٢٣٢٢	١٣٦٦١
١٩٨١	٥٦.٧١	١٦٧٤٦	١٣٧.٨	١٣٩٣٢
١٩٨٢	٥٦٦.٥	١٨٢٣.	١٣٤٤٢	١٢٨٦٩

- البحث في أعوام (١٩٦٣ - ١٩٦٤) تم إجراؤه ولكن البيانات المنشورة كانت مبنية عن نسب مئوية .

- البحث في أعوام (١٩٦٥ - ١٩٦٦ - ١٩٦٧ - ١٩٧٤) لم يتم تنفيذه .

المصدر : نفس المصدر السابق (٧)



ملحق رقم (٤)

الهيكل الصناعي موزعا حسب القطاعين العام والخاص  
وفقا للقيمة المضافة المتولدة به عام ١٩٧٧

(القيمة بالالف جنيه)

الصناعة	الاجمالى	القطاع العام	القطاع الخاص	القطاع الخاص%
الأغذية	١١٢ ٦٠٠	٦٠ ٠٠٠	١١٢ ٦٠٠	٦٥
المشروبات	٢ ٥٠٠	١٤ ٣٠٠	٢ ٥٠٠	١٥
الدخان	٢ ٢٠٠	٣١ ٤٠٠	٢ ٢٠٠	٧
الفزل والنسيج	٤٠ ٠٠٠	١٨٠ ٥٠٠	٤٠ ٠٠٠	١٨
الملابس والأحذية	٧٤ ٩٠٠	١١ ٤٠٠	٧٤ ٩٠٠	٨٧
المنتجات الخشبية	٣٣ ٢٠٠	٣ ٥٠٠	٣٣ ٢٠٠	٩٠
منتجات الورق	٥٠٠	٣٢ ٤٠٠	٥٠٠	٢
الطباعة	١١ ٣٠٠	٩ ٢٠٠	١١ ٣٠٠	٥٥
منتجات الجلود	٧ ٣٠٠	١ ٦٠٠	٧ ٣٠٠	٨٢
المطاط	٦٠٠	٨ ٥٠٠	٦٠٠	٧
الكيمويات	٣٥ ٧٠٠	١٠٠ ٥٠٠	٣٥ ٧٠٠	٢٠
المنتجات غير المعدنية	١١ ٣٠٠	٣٤ ٦٠٠	١١ ٣٠٠	٣٥
المعادن الأساسية	٥ ٧٠٠	٦٩ ٤٠٠	٥ ٧٠٠	٨
المنتجات المعدنية	١٢ ٧٠٠	٢٠ ٥٠٠	١٢ ٧٠٠	٣٨
المنتجات والمعدات غير الكهربائية	١ ٧٠٠	٦٠ ٧٠٠	١ ٧٠٠	١٤
الألات الكهربائية	٣ ٥٠٠	٣٩ ٩٠٠	٣ ٥٠٠	٨
معدات ومهمات النقل	٤ ٧٠٠	٤٩ ٩٠٠	٤ ٧٠٠	٩
صناعات أخرى	٦ ٥٠٠	٥٠ ٩٠٠	٦ ٥٠٠	١١
الاجمالى	٣٥٦ ٩٠٠	٧١٩ ٢٠٠	٣٥٦ ٩٠٠	٢٣

المصدر : أنظر قائمة المراجع (٣٤)

## المراجع والهوامش

(١) فى محاضرة لأحد خبراء مجموعة شيكى وشركاه التى تولت دراسة القطاع الحرفى فى مصر عام ٨١ / ٨٢ بمقر قطاع دراسة الحرفيين بالبنك الدولى - مكتب القاهرة . شارع ٢٦ يولييه بالزمالك ، مايو ١٩٨٢ .

(2) U. N., Small Industry Bulletin for Asia and Pacific, No. 20, New York, 1985, P. 8.

(3) World Bank, Small Scale Enterprises in Korea and Taiwan, World Bank Staff Working Paper, No 384, April 1980, Pp . 5-14 , 18

(4) Ibid

(٥) انظر دراسة التضخم المستورد للدكتور رمزى زكى، التضخم المستورد، دار المستقبل العربى، ١٩٨٧ ص ٩ - ٧٤.

(6) IMF, World Economic Outlook, April 1986, P . 75 .

(٧) محمد عبدالفتاح منجى : «البيانات المتاحة عن الصناعات الصغيرة والحرفية فى مصر» (أوجه القصور وأسلوب العلاج) ، ورقة مقدمة الى ندوة للنهوض بالصناعات الصغيرة فى مصر ، معهد التخطيط القومى بالاشتراك مع مؤسسة فريدريش ايبرت ، القاهرة ( ١ - ٤ ابريل ١٩٨٤ )

(٨) اكيرا وابتوكا : الاطار القانونى لتطوير المشروعات الصغيرة مع اشارة خاصة لنظام التراخيص ، معهد دراسات التنمية ، جامعة نيروبي ترجمة معهد التخطيط القومى ، بدون تاريخ ، ص ١ - ٤ .

(٩) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء : النتائج الأولية للتعداد العام للسكان والامساكن والمنشآت ، ١٩٨٦ ، ابريل ١٩٨٧، ص ص ٢ ، ٤٧

(١٠) مجلس الشعب : الفصل التشريعى الخامس ، دور الانعقاد العادى الأول ، تقرير لجنة الخطة والموازنة عن مشروع الخطة الخمسية الثانية ٨٧/٨٨ - ٩١/٩٢ ، يونيه ١٩٨٧ ، ص ص ٤٤ - ٤٥ .

(١١) انظر تفصيلا فى تقييم شركات القطاع الخاص والمشارك حتى عام ١٩٨٥ فى :

حسين طه الفقير : العائد الاجتماعى لتعبئة الانذار الضائع تجاه اشباع الحاجات الأساسية فى الاقتصاد المصرى ، نظرة مستقبلية ، رسالة دكتوراه فى الاقتصاد ، قسم الاقتصاد ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة .

الاقتصاد ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٦ ، ص ٦٣١ - ٦٤١ .

(١٢) وفي نفس الوقت بلغت احكام البروتستو نحو ٣١١,٣ الف حالة عام ١٩٨٣ ، بلغت قيمتها نحو ١٢٩,١ مليون جنيه في ذلك العام . وأيا كان هذا الرقم فإنه يعتبر ذا دلالة هامة للبرهنة على اختلال أداء القطاع الخاص في السنوات الأخيرة . اما البيانات فقد تم الحصول عليها بمعرفة الباحث من مصلحة التسجيل التجارى بالقاهرة يناير ١٩٨٨ .

(١٣) فى دراسة سابقة للباحث عن الظاهرة المعكوسة التى يعانىها قطاع الزراعة الآن وهى ظاهرة التحديث والتشييع فى آن واحد تم إثبات ان تخلى الدولة عن زيادة الاستثمارات العامة فى هذا القطاع كان سبباً قوياً ولايزال فى احدث هذه الظاهرة التى مؤداها أنه فى الوقت الذى يتم فيه تحديث القطاع باستيراد التكنولوجيا واستنباط السلالات الجيدة والميكنة ، تتم فيه ايضا عمليات التشييع المختلفة ومنها تفريغه من قوة العمل الشابة ليحل محلها عرض «همر» من العمالة ( نساء - صبية - شبوخ ) بالاضافة الى عمليات التجريف والبناء على المساحات الخضراء ناهيك عن تشويه التركيب المحصولى انظر ..

حسين طه الفقير: العمالة الزراعية ومشكلة التحديث والتشييع فى المقصد الزراعى المصرى « قضايا فكرية » ، الكتاب الخامس مايو ١٩٧٨ ص ص ٤٤ - ٤٥

(١٤) مجلس الشعب : تقرير لجنة الخطة والموازنة عن الموازنة فى ١٥ يونيه ١٩٨٧ ، ص ١٠ - ١٣

(١٥) أبرز تقرير مجلس الشعب عن حساب ختامى للموازنة السنة المالية ١٩٨٥/٨٤ أهم أسباب تدنى حصيلة الدولة من الموارد السيادية فى الآتى :

- انخفاض حصيلة الضرائب والرسوم الجمركية .

- خسائر الشركات المتزايدة التى أثرت على الحصيلة الضريبية عليها .

- تراخى بعض الجهات فى تطبيق قانون رسم تنمية الموارد المالية رقم ١٤٧ لسنة ١٩٨٤ .

- نقص حصيلة ضرائب الاستهلاك .

ويمكن ان نضيف الى ذلك استمرار نظام الاعفاءات الضريبية والجمركية التى تعادل سنوياً أكثر من مليار جنيه اذا اضيفت اليها اعفاءات الودائع وبعض انواع القروض ، انظر الأسباب السالفة الذكر فى : مجلس الشعب ، التقرير العام للجنة الخطة والموازنة عن حساب ختامى للموازنة العامة والهيئات الاقتصادية وهبات القطاع العام وختامى للخزانة العامة عن السنة المالية ١٩٨٥/٨٤ ، ص ١٢ .

(١٦) - الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء : دراسة عن سوق العمل فى مصر ، القطاع غير المنظم ، يونيه ١٩٨٥ ، ص ٧ - ٨ .

(١٧) معهد التخطيط القومى : الصناعات الصغيرة والتنمية الصناعية ، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية ، رقم ١٨ ، يوليه ١٩٨١ .

(18) World Bank, Employment and Development of Small Enterprises Sector, Policy Paper, Feb. 1978, P .18 .

(١٩) على سبيل المثال قد تتمثل أهداف دراسة نشاط معين منها كما فى دراسة سابقة عن كل من كوريا وتايوان فى معرفة :  
١ - الى أى حد يمكن ان ينطبق على هذه المشروعات اسلوب الاستخدام المكثف للعمل .

٢ - الى أى حد تختلف انتاجية العناصر وفقا لحجم المنشأة كما الى أى حد تختلف الانتاجية الاجمالية بين المشروعات الصغيرة والمشروعات الكبيرة .

٣ - ما هى العوامل المؤدية الى توطن فرع معين من فروع الصناعة فى اقليم معين .  
انظر الى المرجع رقم ( ٤ ) .

(٢٠) انظر لوزن ديتشتر : معلومات سوق العمل فى البلاد النامية - نظرة عامة ، ترجمة على رجب على ومراجعة محمد عبدالفتاح منجى ، مذكرة خارجية رقم ( ١٣٠٦ ) ، معهد التخطيط القومى ، ١٩٨١ ، ص ٤٦ .

(21) Sepectrum, Emco, Consultant, Human Resources Development in the Suez Canal Region, 1981 - 1981-2000, Cairo, 1981.

(٢٢) تضمنت عينة الدراسة تنوعا كبيرا فى الأنشطة الفرعية لهذا القطاع تدرج تحت صناعة الغزل والنسيج فضلا عن ذلك فانها لم تقتصر على الجانب الحضرى بل والمناطق الريفية ايضا .

(23) GDI, INP, Employment and Migration in an Intermediate Egyptian City, the Role of the Informal Sector, case study, Fayoum city, 1983 .

(٢٤) محمد حامد الزهار : دور الصناعات للصغيرة فى الاقتصاد المصرى مع اشارة خاصة الى مشكلة تمويلها ، المجلة المصرية للدراسات التجارية ، جامعة المنصورة ، المجلد السادس ، العدد الثانى ، ١٩٨٢ .

(25) Chechies and company, Artisan Sector Studies Project, Cairo, 1981 .

(٢٦) اتخذت الشركة المتخصصة فى جمع معلومات القطاع الحرفى مقرا لها فى شارع ٢٦ يوليو بالزمالك عام ١٩٨٢ ، حيث تابعوا عملية المسح الميدانى فى المحافظات المختلفة من هذا المقرر .

(٢٧) شارك الباحث فى الجزء الميدانى المتعلق بقطاع الدباغة والجلود وبعض الحرف الأخرى فى مدينة القاهرة الكبرى ( القاهرة - الجيزة - القليوبية ) وأسفرت هذه المشاركة عن دراسة للباحث عن قطاع الدباغة والجلود ، وقد شارك الباحث فى هذه الدراسة لاستخدام النتائج فى دراسة أكبر عن الاحتياجات الأساسية فى الاقتصاد المصرى سنة ١٩٨٢ .

(٢٨) حسين طه الفقير : مكن الارتفاع فى أسعار الحذاء ، الأهرام الاقتصادى ، الأعداد ( ٧٨٨ ) ، و ( ٧٨٩ ) ، و ( ٧٩٠ ) ، فبراير/ مارس ١٩٨٤ .

(٢٩) رغم ضالة هذه العينة إلا أنها كدراسة استطلاعية فى القاهرة الكبرى حاولت ان تجد تفسيراً لعوامل مختلفة تساهم فى رفع أسعار الأحذية بعيداً عن العوامل الاقتصادية فى تحليل يربط الظاهرة الجزئية تجد تفسيراً لها فى الظواهر الكلية وقد يكون من الطريف ان نحيل القارئ لترخيص هذه المقولة الى المقال التالى :

E. Rey Weintaub : the Foundations of Macroeconomics, A Critical Survey, the Journal of Economic Literature, vol. xv, No 1, March 1977 .

(30) Abdel-Fadil, M., A New Look at the Hidden Economy and Informal Incomes in Egypt, unpublished study, American University, Cairo, Dec. 1987 .

(٣١) أسعد الباحث ان يشترك فى الجانب الميدانى من هذه الدراسة مما مكنه من التعامل المباشر مع العاملين فى الأنشطة غير الرسمية من الفئات الاجتماعية المختلفة ، الأمر الذى دعم ( أو غير ) بعض الفروض التى كانت فى ذهن الباحث من دخول وأعمال الأنشطة غير الرسمية فى الاقتصاد المصرى .

(٣٢) ورغم هذه المحدودية فقد استغرق استيفاء هذه الحالات نحو ٩ شهور متواصلة ولقد كانت بعض الحالات تستغرق أكثر من مقابلة ميدانية .

(٣٣) الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية : تقرير الاتجازات السنوى لعام ١٩٨٣ / ١٩٨٤ .

(34) Paul G . Clart : Private Sector Industrial Development Strategy, A Study Presented for the U. S. Agency for International Development, Cairo, Dec. 1981 .

(٣٥) محمود عبدالفضيل ، تأملات فى المسألة الاقتصادية المصرية ، دار المستقبل العربى، ١٩٨٣، صص ١١ - ٤٧ ، ٧٥ - ٨١ .

(٣٦) إبراهيم شحاتة ، برنامج الغذ ، تحديات وتطلعات ل اقتصاد المصرى فى عالم متغير ، دار الشروق ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٧ ، صص ١٨ .

صدر حديثا

تقرير عن

حق العمل فى الاقتصاد المصرى

ويتناول البحث دراسة حق العمل فى مصر باعتباره احد الحقوق الاقتصادية والاجتماعية الاساسية ، وذلك فى ضوء الوثائق الدولية والدستور والتشريع الدولى ، والمبادئ الاقتصادية الرئيسية المرتبطة بهذا الحق ، وذلك بهدف التعرف على مدى تطبيق هذه النصوص والمبادئ فى الواقع العملى ، ودور الدولة فى توفير هذا الحق لافراد المجتمع المصرى .

وهو التقرير الاول من مجموعة بحوث حقوق الانسان فى مصر، التى يشرف عليها الاستاذ الدكتور احمد خليفة .

والتقرير اعداد الأستاذة الدكتورة سلوى على سليمان بالاشتراك مع عالية عبد المنعم المهدي ، والدكتورة أميرة عبد اللطيف مشهور ، والدكتورة فادية أبو شهبة ، والاستاذة أبتسام الجعفرأوى .

# الدلالة الأخلاقية لكفاءة العلماء فى دول العالم الثالث<sup>(\*)</sup>

مصطفى سوف

## تقديم

جرى العرف بين علماء النفس على اعتبار أن كفاءة الأداء تستوجب المسؤولية الأخلاقية عند ممارسة العلاج النفسى، ( هكذا الحال فى المستور الأخلاقى لعلماء النفس المصادر عن جمعية علم النفس الأمريكية ) ( 1953 APA). ولما يتحدث الزملاء عن كفاءة الأداء، كمشكلة أخلاقية عند ممارسة البحث العلمى الأساسى أو التطبيقى على حد سواء) .

إلا أن المنطلق فى هذا المقال هو أن الظروف التى يعيش ويعمل فى ظلها العلماء ( بمن فيهم من المتخصصين فى العلوم النفسىة ) فى دول العالم الثالث تقضى بأن تكون الكفاءة التى يجرى بها العالم بحوثه محل مساءلة أخلاقية .  
الكفاءة العلمية مسألة أخلاقية ؛ السبب ، والماهية ، والسياق :

١ - تنشأ المسؤولية الأخلاقية المترتبة على كفاءة الباحث فى إجراءاته بحوثه العلمية بمجرد أن يعي ذاته كباحث أو كعالم ، وبمجرد أن يخطو الخطوة الأولى نحو العضوية فى مجتمع العلماء ( سواء بالتقدم بطلب العضوية فى جمعية علمية تحدد هويته ، أو بإدعاء الحق فى التعبير عن فكره من خلال أحد المنابر العلمية كالدوريات

---

\* كانت للكتابة لهذا المقال فى أوائل سنة ١٩٨٥ للإسهام به فى «الندوة التحضيرية لمؤتمر أخلاقيات البحث العلمى الاجتماعى» المنعقدة فى المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية فى المدة من ٤ - ٦ يونية سنة ١٩٨٥ . ثم أعدنا النظر فيه وأدخلنا بعض التعديلات على النص الأصلي فى أواخر سنة ١٩٨٧ ، وألقى المقال بصورته المعدلة فى المؤتمر السنوى الرابع لعلم النفس المنعقد فى المدة من ٢٥ - ٢٧ يناير سنة ١٩٨٨ بكلية الآداب ، جامعة عين شمس .

المجلة الاجتماعية القومية

العدد الاول

يناير ١٩٨٨

المجلد الخامس والعشرون

المتخصصة ، أو جلسات المؤتمرات ، أو بالالتحاق عضوا عاملا في هيئات أو مراكز البحوث ، أو بالالتحاق بإحدى وظائف هيئات التدريس في الجامعات ، أو بالتقدم للحصول على إحدى المنح العلمية ... الخ ) .

عندئذ تنشأ مسئوليتان ، كلاهما ذات طبيعة أخلاقية :

الأولى : مسئولية نحو مجتمع العلماء ( علماء التخصص ، والعلماء بوجه عام ) .

والثانية : نحو المجتمع العريض ، وهو المجتمع الذى يدفع له أجر نشاطه العلمى ( حيث أنه يكاد يكون من المحال فى العصر الحديث أن يتفرغ العالم لأداء بحوثه على نفقته الخاصة ) .

٢ - والمقصود بالمسئولية الأخلاقية الالتزام بقواعد السلوك المنشورة صراحة ، والمتفاهم عليها ضمنا ، داخل الجماعة التى يكتسب الشخص العضوية فيها . ويمكن اعتبار هذا القول حداً أننى للتعريف الاجرائى المطلوب فى حالتنا التى نحن بصددھا ، بليل أن عدم الالتزام بهذه القواعد يستتبع سلسلة من العقوبات أقصاھا الطرد من الجماعة ( وهو ما تمارسه فعلاً جمعيات علم النفس فى عدد من المجتمعات المتقدمة ، وتنتشر قوائم بأسماء المطرودين من حين لآخر ) .

٣ - مع التسليم بترتيب المسئولية الأخلاقية على الكفاءة البحثية للباحث فى جميع المجتمعات ، فإن هذه المسئولية تتضاعف فى حالة علماء المجتمعات النامية ، وذلك للأسباب التالية :

أ - لأن هذه المجتمعات تحتاج بشدة إلى التطبيقات العلمية المناسبة ، وهذه فى حالة العلوم السلوكية قلما تصدر ، أو يمكن أن تصدر ، إلا عن العلماء أبناء الوطن .

ب - لأن هذه المجتمعات النامية لا تستطيع أن تتحمل نسبة الفاقدة من الأموال والطاقة والوقت فى بحوث قليلة الجدوى ، وهو ما يمكن أن تتحملة المجتمعات المتقدمة دون أن تضر كثيرا . وبعبارة أخرى إن هامش الفاقدة من هذا القبيل فى المجتمعات النامية عواقبه وخيمة .



ج - ولأن أبناء هذه المجتمعات محتاجون لأن يؤمنوا بقيمة العلم بوجه عام لترشيد مستقبل أوطانهم في جميع دروب الحياة ، ومن بين العناصر اللازمة لتدعيم هذا الإيمان أن يغلب على سيرة العلم والعلماء صفة الأخلاقية .

مواضع المسؤولية الأخلاقية المتعلقة بالكفاءة العلمية للباحث :

#### ١ - إختيار « المشكلة » موضوع البحث :

في المجتمعات المتقدمة يجيز الباحثون لأنفسهم حريات كثيرة في إختيار المشكلات التي يتناولونها بالبحث . وقد يكون الأساس في الإختيار هو كون المشكلة مرتبطة ارتباطا ما بالمجال الذي ينال منحا بحثية من إحدى المؤسسات . وقد يكون الأساس هو مجرد ارتباطها - بصورة ما - بمشروعات الأسناذ البحثية . وقد يكون هو طرافتها من وجهة نظر الباحث ، بمعنى أن هذه المشكلة لم يتعرض لدراستها دارس من قبل . ولا تثير هذه الاختيارات جميعا مسالة أخلاقية ذات وزن .

أما في المجتمعات النامية فثمة مسؤولية أخلاقية ملقاه على عاتق العلماء . مؤداها أن المشكلات التي يختارونها لتكون موضوعا لبحوثهم يجب ؛ أولا وقبل كل شيء ، أن تكون مشكلات لها وزن أو دلالة ، بعبارة أخرى يجب أن تكون لها علاقة واضحة بمجال رحب من مجالات النشاط العلمى أو الاجتماعى.

ولا يعنى ذلك ضرورة أن تكون مشكلة البحث ذات مرام تطبيقية نفعية مباشرة وواضحة ، كما أشاعت ذلك بعض الدوائر العلمية المؤسسة في مجتمعنا المصرى فى وقت من الأوقات . ولا يعنى الالتزام بأن يكون اسم المشكلة أو عنوانها ذا رنين ضخم كما لانزال نجد عند كثير من الزملاء . كذلك لا يعنى هذا أن أمام الباحث قائمة جاهزة يستطيع أن يختار منها المشكلات ذات الدلالة ويترك ما عداها . وكذلك لا يعنى أن يملى عليه أحد ما ينبغي له أن يختار وما لاينبغى له أن يدرس . ولكنى يعنى فقط أن يكون الباحث ، وهو يختار مشكلته ، على بينة من وزنها ومعناها ، وهذا يقتضيه أن يشمذ وعيه بحيث يتمكن بفضل هذا الوعى من رؤية المشكلة وسط شبكة من العلاقات متسعة الرقعة ؛ علاقات بعالم المنهج، والموضوع ، والتطبيق . ويقرر ما تكون الرؤية واضحة لعقله هو ، ويقرر استطلاعه أن يقدمها ( أى يقدم الرؤية )

واضحة ومقتعة لعالم المتخصصين ، ومن يتوقع « أن يهتم الأمر ، يكون تبرير عناصر الوقت والجهد والمال التي سوف ينفقها في بحث هذه المشكلة وإيجاد الحل أو الحلول المناسبة لها .

ومن ثم نستطيع أن نتصور كيف أن المشكلة الواحدة نفسها قد تبدو في نظر أحد الباحثين مشكلة عقيمة ، أى مقطوعة الصلات بأى مجال رحب ، بينما يراها باحث آخر على أنها شديدة الخصوبة . وفى هذه الحالة يقضى الالتزام بالمسؤولية الأخلاقية بأن يتخلى عنها العالم الأول ، بينما يعنى بالنظر فيها العالم الثانى . ها هنا يقوم الحكم الأخلاقى على نسبية الرؤية ، ومع ذلك فهذه النسبية ليست بغير حدود لأن كثيرا من المشكلات تكون واضحة للدلالة لأهل العلم وأهل الاختصاص بوجه عام .

وكل العلماء معرضون لهذه المواقف ، وكثير من المشكلات يصنق عليها الحكم بنسبية الرؤية لدلائنها ، والنتيجة التي نخرج بها هي أنه حيث يكون الباحث متمكنا من الرؤية الرحبة لامتدادات مشكلته ، وحيث لا تستعصى المشكلة عليه في موضوع الامتداد هذا ، أو الوزن ، أو الدلالة ، فثمة إمكانية بحثية مبررة أخلاقيا . ويدعم هذا التبرير أن هذا العالم سوف يكون أقدر من غيره على إستخلاص معظم ما تتطوى عليه هذه المشكلة وحلولها من إمكانات لمستقبل الجهود البحثية والتطبيقية .

يلزمنا قبل أن نعبر هذه النقطة الى ما يليها أن نوضح ما يأتى : أن جوهر المسؤولية الأخلاقية هنا هو أن يكون العالم في هذه المجتمعات النامية في محاولة دائبة ، واعية ، للتأكد من أنه يقدم أفضل استثمار ممكن لوقته وجهده ، وما ينفق له أو عليه من أموال؛ لأن ظروف الحياة في هذه المجتمعات لا تسمح بالتبر ، ولا بكثير من مظاهر اللهو والعبث التي يمكن أن تقع في هذه المجالات مما تسمح به ظروف الحياة في المجتمعات المتقدمة، حيث الوفرة هي القاعدة الأساسية .

## ٢ - العناية بـ : تصميم البحث :

تتغلغل المسؤولية الأخلاقية المتعلقة بكفاءة العالم في نواح كثيرة من توظيفه . هذه الكفاءة ، وخاصة فيما يتعلق بالعلوم السلوكية . ومن بين الأمور التي يجب إثارتها في هذا المقام مسألة تصميمات البحوث التي يقوم بها العلماء . والمقصود هنا هو

الإشارة إلى التصميم بأوسع معانيه ، وهو التخطيط للبحث بدءاً من : ( أ ) اختيار عينات البحث ، ( ب ) العناية بتدريب الباحثين المساعدين ، أو باحثي الميدان ، وحسن تدريبهم ، ( جـ ) الأداة التي يستخدمها الباحث في جمع مشاهداته ، أو بياناته ، من حيث كفاءة هذه الأداة ، وملاءمتها ، ( د ) طرق التحليل التي يستخدمها لاستخلاص النتائج السليمة مما جمعه من بيانات .

وفيما يلي نتحدث عن كل من هذه النقاط الأربع :

#### أ - اختيار عينات البحث :

في بحثنا في التعاطي طويل المدى للحشيش ، وقد أجريناها على عينات من الرجال مختلفة النوعيات والأحجام ، تبين لنا أن البحث عن ارتباط مباشر بين التعاطي وبين تدهور الأداء على عدد من المقاييس الموضوعية للوظائف النفسية مجهود لا يجدى ، فليس هناك ارتباط مباشر بين الطرفين وذلك بحليل تعارض النتائج في الدراسات المختلفة للدارسين المختلفين . لكن هناك ارتباطاً غير مباشر بين الطرفين المذكورين ، ونسعى بينهما في تحقيقه ثلاثة متغيرات معدلة moderator variables ، هي : التعليم ، والعمر ، وبعد «الريفية - الحضرية» ruralism urbanism . وقد نظرنا إلى هذه المتغيرات الثلاثة على أنها جوانب مختلفة لما يسمى عند المتخصصين في علم النفس العصبي neuro psychology بـ «مستوى التنبيه العصبي» level of arousal . ومن ثم فحيث يكون مستوى التعليم مرتفعاً ، والعمر في بدء الشباب ، والإقامة في المدن الكبيرة ، يكون تعاطي الحشيش تعاطياً طويل المدى مصحوباً بأكبر قدر من تدهور الأداء . وحيث يكون مستوى التعليم منخفضاً ( أو حيث تكون الأمية ) . والعمر متأخراً ، والإقامة في القرى ينخفض أو يتلاشى أى ارتباط بين التعاطي والأداء . وهذا بالفعل ما وصلنا إليه (Soueif, 1976 a ; 1976 b ; 1975 )

وتعتبر هذه النتيجة بالغة الأهمية فيما يتعلق بالموضوع الذي ناقشناه في مقالنا الراهن . ولكي ندرك حجم هذه الأهمية أو وزنها نتصور ماذا كان يمكن أن يحدث لو أننا ، منذ بداية شروعا في إجراء الدراسة كنا قد أخذنا عينات من المتعاطلين أقرب إلى الأمية ، وإلى المدن المتأخرة ، وإلى الريفية أو النصف الريفية ؛ في هذه الحالة

كان حتماً علينا أن نخرج بنتيجة مؤداها أنه لا توجد علاقة بين تعاطي الحشيش وبين تدهور الأداء ، وفي نوع من الغفلة ، وهذا ما يحدث كثيراً ، ولأسباب متنوعة ، كنا سنضع هذا الاستنتاج في صيفته المعممة<sup>(١)</sup>. وإذا أدخلنا في حسابنا ما يقوم به «المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية» ، ( وهو الجهة التي أجرينا بحوثنا المشار إليها تحت رعايتها الأكاديمية والمادية ) من تقديم المشورة العلمية أحياناً لأجهزة الدولة التشريعية والتنفيذية ( وهي مهمة أسندنا إلى المركز المرسوم بقانون الصادر بإنشائه في سنة ١٩٥٥ ) أدركنا مدى الحرج الأخلاقي الذي كنا مستورط فيه كعلماء . في حين أن الوقاء الأوحى الذي وفر علينا ، وعلى المركز ، وعلى الدولة ، الوقوع في هذا الخطأ هو مجرد الحرص لأسباب منهجية خالصة ( أى لأسباب تتعلق بالكفاءة العملية) على تنويع العينة مع تكبير حجمها (إذ شملت ٨٥٠ متعاطياً و ٨٣٩ حالة ضابطة من غير المتعاطين ) ، وهذا ما مكّننا فيما بعد من تفنيت هذه العينة إلى مجموعات فرعية ، متنوعة فيما بينها ، ومتجانسة بداخل كل منها ، مع استمرار احتفاظ هذه المجموعات الفرعية بأعداد كبيرة نسبياً بحيث تسمح ، بعد إجراء التحليلات الإحصائية المختلفة، بالانتهاء إلى استنتاجات لا تقتصر دلالتها على الدلالات الإحصائية فحسب بل تتعداها إلى الدلالات الاجتماعية والاكلينيكية. ( Soueif 1975, 1976 a ; 1976 b)

يثير هذا الحديث عن اختيار عينات البحوث وما يستتبعه من مسؤولية أخلاقية في حالة علماء الدول النامية مسائل كثيرة. أولها سؤال يلزمنا أن نجيب عليه سريعاً، ولو أنه لا يخصنا في هذا السياق مباشرة، لكننا نجيب عليه لكي نزيحه من طريق التفكير فلا يبقى مصدراً لتشتيت الفكر . ألا يستتبع إختيار العينات مسؤولية أخلاقية في حالة علماء الدول المتقدمة ؟ والاجابة هنا هي : بلى ، فهو يستتبع فعلاً هذه المسؤولية؛ ولكن ليس بالدرجة والالزام اللذين يستتبعهما في حالة علماء الدول النامية .

إلا أن السؤال الجوهرى الذى يستلزم المواجهة ، والذى يقوم فى واقع الأمر مقام الجذر وراء عدد كبير من الأسئلة الفرعية ، هو : لِمَ هذا الاهتمام بموضوع العينات ؟ أو ، ما هو التعميم المعقول الذى يمكننا الخروج به من مثال بحث تعاطى

الحشيش الذى ضربناه ؟ وإجابتنا على ذلك هى : أن خطوة إختيار عينات البحث تعتبر بالنسبة لمؤثر خطوات البحث ، أى بحث ، بمثابة الجذر بالنسبة إلى سائر أجزاء النبات . ومن ثم فإن أى خطأ يتمرب إليها، سواء أكان مقصوداً أم غير مقصود، من شأنه أن يتسرب إلى مضمون جميع الخطوات التالية ، مهما يكن إتقانها من حيث الشكل ، يستوى فى هذا الكلام عينات الأشخاص ( إذا كانت مفردات جمهور البحث أشخاصاً ) ، أو عينات الآراء فى قضية يعينها ( إذا كانت المفردات آراء ) ، أو عينات السلوك ( إذا كانت المفردات وحدات سلوكية معينة ) .

ويتعرض الباحث عادة لإغراءات لا حصر لها للحيد عن القواعد المنهجية السليمة فى إختيار العينات ، منها إغراء صغر الحجم، وإغراء سهولة الوصول الى الأفراد ( أو المفردات ) .. الخ . وقد أثر ذلك بشدة فى مضمون العلوم النفسية كما نشأت داخل إطار المجتمعات المتقدمة . مثال ذلك ما نلاحظه فى كثير من مراجعتنا الحديثة لعدد من حقائق العلوم النفسية من أنها لا تنطبق إلا على شباب الطبقة المتوسطة من الذكور، دون بقية الشرائح الاجتماعية ، مع أن هذه الحقائق تقدم فى المراجع فى صياغات معممة بحيث توحى بأنها صادقة صدقاً محققاً على أبناء وبنات جميع الشرائح الاجتماعية ، وهو إدعاء غير صحيح ، وأقل ما يقال فيه إنه دعوى لا يقوم عليها برهان واقعى ، لأن البحوث الميدانية والمعملية التى تستند إليها هذه الحقائق أجريت ( فى أغلب الأحيان ) على عينات من التلاميذ الذكور فى المدارس الثانوية والجامعات .

هذا الخطأ لا يجوز أن يتكرر الآن من علماء الدول النامية ، لأبواب متعددة، ننكر منها مايتأتى :

١ - أن هذا نوع من الفاقد لا تقوى هذه الدول على تحمله ، لا من حيث حجم الاتفاق ، ولا من حيث عدد العلماء العاملين فى هذه الدول .

٢ - ولأن خبرة علماء الدول المتقدمة تقوم أمامنا الآن مفصحة عن كل ما تنطوى عليه من إيجابيات ومسلبيات ، وبالتالي لم يعد أمامنا عذر ألا نستفيد من هذا التاريخ .

٣ - ولسبب ثالث بالغ الأهمية ، ذلك أنه يتعلق باختلاف كبير بين بنية المجتمع النامي وبنية المجتمع المتقدم في أوروبا وأمريكا ؛ فالوزن النسبي لشرحية الطبقة المتوسطة ، وخاصة المتوسطة الصغرى من ساكني المدن في المجتمعات المتقدمة أكبر كثيرا من الوزن النسبي لهذه الشرحية في المجتمع النامي ، هذا من الناحية الكمية والكيفية ، ومن ثم فالأخطاء المترتبة على التعميم من بحث هذه الشرحية إلى بقية الشرائح الاجتماعية خطأ محدود نسبيا في حالة المجتمعات المتقدمة ، بينما هو خطأ جسيم في حالة مجتمعات العالم الثالث . ومن هذه الزاوية يلزمنا أن نقيم بحوث الزملاء في وطننا ، أولئك الزملاء الذين يقتصرون في بحوثهم على أخذ عينات من تلاميذهم في المدارس والجامعات ثم يقومون بنتائجهم في صياغات معمة . هنا تبدو الاتباعية أو المحاكاة الآلية لما يفعله علماء الدول المتقدمة ضارة أبغ الضرر بالعلم الوليد في مجتمعاتنا النامية ، لأنها ( هذه المحاكاة ) تصيب هذا العلم في مصداقيته .

ب - العناية بتدريب الباحثين المساعدين ، وحسن الاشراف عليهم :

لتدريب الباحثين المساعدين (في الميدان أو في المعمل) هدفان: الكفاءة والأمانة . وقد تكلم دينر وكراندال (Diener & Crandal, 1978, 151) عن الدوافع المتعددة والمتنوعة التي تدفع بعض المساعدين أحيانا إلى التحيز أو التزييف الصريح للبيانات التي يتصدون لجمعها .

وما يهمنا في هذا المقال هو أن نبين كيف أنه في معظم البحوث السلوكية لا غنى للعالم عن استخدام عدد من الباحثين المساعدين ، وأن حصيلة عملهم في نهاية الأمر تدخل في نطاق مسؤوليته هو قبل أي إنسان وقبل أية سلطة أخرى .

أما عن وجه الضرورة في استخدام المساعدين فهو غالبا حجم البحث ؛ فكثرًا ما يتجه الباحث السلوكي الى جمع بياناته على عدد كبير من الأفراد ، وذلك بهدف الوصول الى نتائج أو معايير ذات دلالة إجتماعية ، أو إجتماعية إكلينيكية . وأوضح الأمثلة في مجالنا هو الجهود المبذولة في تقنين الاختبارات والاستخبارات السيكولوجية ، أو في تطبيقها على فئات إجتماعية عريضة في إطار بحث مسحي كبير . وكلما كان البحث ذا أهداف تطبيقية صريحة كان الباحث أشد ميلا إلى تجميع بياناته على أعداد كبيرة . وفي هذه الحالة يجد الباحث نفسه مضطراً إلى اللجوء الى

الباحثين المساعدين لكي ينجز بحثه في فترة زمنية معقولة . والخطوة الأولى نحو تنفيذ هذا القرار تكون عادة باختيار مجموعة من الشباب ، والنظر في تدريبهم على استخدام أداة معينة أو مجموعة من الأدوات المعملية أو الميكومترية . وينتجه التدريب غالبا إلى هدفين : هما الاستخدام الكفء للأداة أو الأدوات ، وفي الوقت نفسه إلى استخدامها على أساس تعليمات موحدة؛ وذلك حتى يمكن تجميع المعلومات أو البيانات معاً في نهاية الأمر كأنما الذي قام بالتطبيق شخص واحد على درجة عالية من الاتساق الداخلي. ويتحمل الباحث الرئيسي المسؤولية كاملة أمام الوسط العلمي ، وأمام السلطات الاجتماعية التي يجرى البحث لحمايتها أو تحت رعايتها ؛ يتحمل هذه المسؤولية سواء عن مستوى كفاءة المساعدين ، أو عن مستوى أمانتهم . وتترتب هذه المسؤولية على حقيقة كونه يتفرد دون المساعدين بالتخطيط للبحث ابتداء من اختيار المجال ، وتحديد المشكلة ، إلى إختيار الأدوات أو تكوينها ، ووضع خطة التحليلات الاحصائية أو الرياضية. وفي معظم الأحوال لا تظهر أسماء المساعدين ، ويقتصر الأمر في النشر على ذكر اسمه وحده ، أو مضافاً إلى أسماء الزملاء المشاركين في التخطيط للبحث . وتترتب تلك المسؤولية كذلك على حقيقة فنية هامة ، مؤداها أن الوسط العلمي ينظر الى الباحثين المساعدين كأنما هم جزء لا يتجزأ من أدوات الباحث ، وفي هذا الصدد فإن ما يصدق على المقاييس والاختبارات والأدوات المعملية من مقتضيات التقنين يصدق أيضاً على المساعدين . بعبارة أخرى يُنظر عادة إلى « الأداة + المطبق » على أنهما يكونان معاً منظومة واحدة ، وبالتالي فأى عيب في عمل المساعد شأنه شأن أى عيب في الأداة ، والمسؤولية في الحالتين مسؤولية العالم الذي قرر أن يستخدمهما .

ويخيل لنا أن المخاطر المترتبة على استخدام المساعدين في أعمال العلماء في الدول النامية أكبر بكثير منها في الدول المتقدمة ، وذلك لمبب رئيسي يتمثل في ضعف « قيم العمل » عموماً في هذه الدول ، ولغلبة الطابع الشخصي على كثير من علاقات العمل فيها . فإذا أضفنا إلى ذلك انخفاض الأجر الذي هو آفة العمل في هذه المجتمعات ، نقول إذا أضفنا هذه الأمور إلى بعضها البعض فتمتد أخطار حقيقية تتهدد أعمال العلماء من هذه الزاوية بصورة خاصة، وبالتالي لا بد لهم من التيقظ الشديد لمسئوليتهم الأخلاقية في هذا الموضع ، ولا مهرب لهم من مواجهة هذه المسؤولية

إلا بإيجاد الحلول الابتكارية التي من شأنها أن تجعل المساعدين أملاً للثقة في أدائهم الأعمال المنوطة بهم .

#### ج - العناية باختيار الأداة أو بتكوينها :

ثمة ميل عند كثير من الباحثين السلوكيين في مصر إلى التفكير في الأداة قبل الموضوع . وتشير خبرتنا إلى أن عدداً غير قليل من البحوث المنشورة في الميدان لم يقم أصلاً للإجابة على سؤال بعينه ، لكنه قام بمناسبة وجود أداة - سيكومترية غالباً - في متناول الباحث. وهو وضع مقلوب تماماً بالنسبة لما ينبغي أن يكون. ويتضح منه أن الباحثين مشغولون أساساً بالنشر ، أى بأن يجدوا ما ينشروه . وبطبيعة الحال فإن وجود الأداة يوفر لهم هذه الفرصة إلى حد كبير . والنتيجة أن كثيراً من البحوث المنشورة لدينا - في مجال العلوم النفسية ليس سوى تطبيقات آلية لأداة أو لبضع أدوات ، وقد جرت على نتائج التطبيق بضع تحليلات إحصائية من نوع ماذج غالباً .

والأصل في استخدام الأداة في أى بحث علمي أن تأتي تابعة لمشكلة البحث ؛ فانشغال الباحث بمشكلة بحثية معينة يأتي في الترتيب الزمني والمنطقي في المحل الأول . وعندما يبدأ الباحث في التفكير في إحالة المشكلة إلى إجراءات ميدانية أو معملية يبدأ لديه الانشغال بالتفكير في الأداة . وفي هذا المقام تتداعى على ذهنه مجموعة من الأسئلة تخص حسن اختيار هذه الأداة، وأحياناً تتجه به هذه الأسئلة إلى التدبير لتكوين أداة تناسب مقومات البحث الذي هو مقبل عليه ، وبالتالي يثرى ميدان التخصص لا بالأفكار والمعلومات فحسب ، ولكن بالأدوات أيضاً .

وهناك ميل آخر لدى علماء النفس في مصر ، وفي الوطن العربي ، إلى استيراد أدوات جاهزة من الولايات المتحدة الأمريكية وانجلترا بوجه خاص ، وتطبيقها كما هي ، أو بعد إدخال تعديلات طفيفة عليها ، ونشر نتائجها كما لو كانت تحمل صدقاً ذاتياً لا علاقة له بالبيئة التي تكوينها أصلاً فيها ، والبيئة الاجتماعية الحضارية التي يجرى التطبيق فيها. وقد يلقي الباحث - فيما ينشره - ببضع عبارات تشير إلى تنبيهه إلى احتمال وجود تحيز حضارى في الأداة يحتم التحفظ في تقبل نتائج تطبيقها في الاطار الحضارى المصرى أو العربى . ولكنه لا يفعل أكثر من ذلك .



ومن ثم تكون هذه الكلمات من باب ذر الرماد فى العيون ، وربما كذلك من باب إغلاق المنافذ مقدماً أمام محاولات النقد الجادة .

ومن المعلوم فى تاريخ استعمال المقاييس النفسية أنها تعرضت لكثير من النقد فى المجتمعات الغربية، خاصة فى الثلاثينيات من هذا القرن ، لأنها كانت الأساس فى ظهور كثير من المعلومات المشوهة عن شرائح إجتماعية عريضة فى تلك المجتمعات نفسها ، وبالتالي فقد استخدمت أحيانا لتبرير العديد من المظالم الاجتماعية وتقنينها . وقد طبقت كذلك فى المستعمرات، خاصة فى فترة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية لتبرير مظالم من نوع أسوأ . ومن ثم فإن استعمال الزملاء المصريين والعرب لهذه الأدوات على علاقتها يعرضهم لمسئولية أخلاقية بالغة الثقل، تجاه مواطنهم . وتحتاج هذه المشكلة إلى مواجهة منهجية على مستوى عال .

ويدخل بعض الزملاء ، فى مشروعات علمية مشتركة مع بعض العلماء الغربيين ، والغالب فى هذه الأحوال أن تأتى المبادرة من الجانب الغربى ، لأنه لسبب ما ، يهتم بتجميع بيانات على اختبار أو مقياس تم تكوينه حديثاً ، وهو يريد أن يستكمل هذه البيانات بمعلومات حضارية مقارنة . وكثيراً ما يكتفى الزميل المصرى أو العربى بجمع البيانات المطلوبة وإرسالها إلى الباحث الغربى فى صورتها الخام . وهو عادة لا يتطوع بتحليلها محلياً نظراً لما يتوقعه من متاعب فى هذا السبيل ؛ وكثيراً ما يحدث أن يصير الجانب الأجنبى على أن يقوم هو بالتحليل لأسباب أو أغراض متنوعة ، وفى هذه الحال تنحصر مهمة العالم الوطنى فى إرسال البيانات فى صورتها الخام . وتكون المكافأة التى يتلقاها العالم المصرى أو العربى فى كثير من الحالات نشر بحث فى إحدى الدوريات الغربية المتخصصة بالاسمين معاً ، اسم العالم الغربى واسم العالم المصرى أو العربى . وإذا غضضنا النظر عن احتمالات سوء النية السياسية أحيانا ، من الجانب الأجنبى ، ( وهو أمر غير مستبعد ) فالملاحظ عادة أن جل اهتمام الباحث الأجنبى فى مثل هذه المشروعات ينحصر فى أدواته الجديدة كما تبدو من منظور إطاره الحضارى ؛ أى أن الاطار الحضارى الأجنبى فى هذه الحالة يكون هو النقطة المرجعية التى تحدد معنى النتائج فى مجموعها . ومن ثم يبقى على الجانب المصرى ( أو العربى ) واجب الاهتمام بهذه الأداة من منظور إطاره الحضارى . بعبارة أخرى

يبقى على الجانب الوطنى أن يعيد معالجة الاداة والنتائج لو أنه أدخل فى حسابه ما يمكن تسميته بـ « حد التصحيح الحضارى » ، والذي مؤداه أن تعاد صياغة الاداة بحيث تصبح علاقتها بالإطار الحضارى المحلى مكافئة لعلاقة الصيغة الأصلية بإطارها الحضارى الأصلى ، ثم تقدم النتائج المترتبة على هذا المنظور ، وهو واجب علمى قلما يتصدى له الزملاء الوطنيون . ولا شبهة عندنا فى أنه واجب معقد ويحتاج إلى جهد شاق ، غير أن هذا لا يقلل من ضرورة القيام به ، وفى السياق الراهن تبدو هذه الضرورة مترتبة على اعتبارات أخلاقية فى العلم . وربما كان الحل هنا ، إذا تنبه الزملاء الوطنيون إلى هذا الواجب ، الحل يبدأ بأن يشترطوا تضمين هذا الجزء فى المشروع البحثى المشترك منذ البداية ، بحيث تحتوى نققات المشروع الأصلى على تكلفة إجراء هذا الجزء أيضا ، حتى تكتسب الدراسة بجدارة البعد الحضارى المقارن ، وإلا فما معنى التعميم من إنجلترا أو من أميركا إلى مصر فى غيبة هذا البُعد وقد استوفى شروط التحقيق العلمى الرصين .

يتضح بعد هذه المناقشة ، أن موضوع اختيار الاداة أو تكوينها ، ينطوى على مشكلات ذات مضمون أخلاقى إلى جانب مضامينها الأخرى ، العلمية والتقنية . ومن الأهمية بمكان التنبيه إلى العلاقة الوثيقة بين المضامين العلمية والتقنية من ناحية والمضامين الأخلاقية لهذه المشكلات من ناحية أخرى . فمسألة توفير شروط الكفاءة التقنية لهذه الأدوات قد تبدو مسألة علمية خالصة ، إلا أن النظرة الفاحصة اليقظة لا تثبت أن تكشف عن أبعادها الأخلاقية . مثال ذلك حساب معامل الثبات لأدوات البحث ، فهذه خطوة تقنية يجب أن يقوم بها الباحث . ويترتب عليها من الناحية العملية الوصول الى تقدير كمى لمقدار الخطأ المعيارى الذى تنطوى عليه أية نتيجة نخرج بها من تطبيق الاداة . ويدهى أن ترشيد سياسات الدولة بناء على إستخدام هذه الأدوات يعنى أن الدولة سوف تتفق أموالا ومجهودات فى إتجاه معين دون اتجاهات أخرى . وهنا بالضبط تبدو مسئولية العلماء فى هذا الموضوع ؛ فإذا كان الأساس الذى نقيم عليه مشورتنا كما نقدمها للدولة هو المعلومات التى تجمعت لدينا نتيجة لتطبيق أداة ضعيفة الثبات فمعنى ذلك أن احتمالات الخطأ فى النتائج التى خرجنا بها مرتفعة<sup>(٢)</sup> ، وكذلك فيما نرتبه على هذه النتائج . وبالتالى فمع أن الأمر هنا لا يستوجب أن يمتنع العالم عن إبداء المشورة ، فإنه يلزمه ، أخلاقيا ، أن ينبه الى حدود

مشورته ، حتى يتاح لصانع القرار أن يوازن بين الأخذ بالنصيحة على علاقتها أو ببدائل قد تتاح له من مصادر أخرى أو ... الخ . وغنى عن البيان أن الأرجب أخلاقيا أن يبذل العالم جهدا إضافيا فى محاولة جادة لاعادة النظر فى كفاءة الأداة ، والعمل بما أوتى من علم بالتقنيات على رفع درجة ثبات الأداة قبل التقدم بها للحصول على معلومات تقدم لصانعى السياسات فى المجتمع .

وما يقال فى هذا السياق عن الثبات يقال عن الصدق، وعن أحادية البعد، وسائر الشروط التى من شأنها إذا توفرت للأداة أن تجعل منها ( فعلا لا قولا ) وسيلة لزيادة ضبط معرفتنا بالواقع ، وبالتالى زيادة الجدوى من إستخدام الأداة فى ترشيد المعرفة العلمية ، وترشيد السياسات .

#### د - الحرص فى اختيار طرق تحليل البيانات :

طرق تحليل البيانات التى يجمعها العالم السلوكى فى أى بحث يقوم به جزء لا يتجزأ من نسيج الفكر البحثى لدى العالم، وعليه يتوقف وضوح الاستنتاجات التى يخرج بها من بحثه، وثوراؤها ، وقبل هذا وذاك صدقها أو مشروعيتها المنهجية .

ويبلغ تغلغل طرق التحليل فى فكر العلماء الآن أنها تتدخل بصورة حاسمة - منذ البداية - فى إختيار تصميم دون غيره من التصميمات لبحثهم . فكون الباحث واضح الفكر منذ بداية الانشغال بمشروع بحثى معين ، أنه سوف يستخدم فى تحليل بياناته، مثلا ، أسلوب تحليل التغيرات ، وليس مجرد تحليل التباين ، يوجهه منذ البداية إلى أن يجمع بياناته - عن الظاهرة موضوع الدراسة - بطريقة معينة دون غيرها . وكونه يعرف مزايا وحدود التحليل العالمى يوجهه من حين لآخر إلى أن يثير أسئلة بحثية معينة ، وبالتالى يجمع معلوماته بالطريقة التى تناسب الرد على هذه الاسئلة عن طريق إجراء التحليل العالمى . وكونه يعرف قيمة التحليل اللابرامترى يكسبه الجرأة على أن يفكر فى اتجاه معين وأن يخطو خطوات بعينها لا يقدم عليها إذا ظل يخطط ويعمل فى ظل التحليل اللابرامترى . وهكذا .

وجدير بالملاحظة فى هذا الصدد أن طرق تحليل البيانات ليست سوى وسائل ابتكرها العلماء على مر الأجيال ليتمكنوا بوساطتها من الخروج بإستنتاجات معمة من مشاهداتهم الجزئية التى لا يفتأون يجمعونها، وليتمكنوا، بالإضافة إلى ذلك، من

إحكام العلاقة بين إستنتاجاتهم من ناحية ومشاهداتهم من ناحية أخرى . ومعنى ذلك أن مجرد إتقان العالم للدراسة بهذه الطرق وبكيفية إستخدامها يضمن له درجة من الكفاءة فى جزء هام من عمله . ليس ذلك فحسب، بل ويضمن له درجة من الأمان ضد الزلزال فى استنباطاته، وهو أمر له مضامينه الأخلاقية بالنسبة لموقف العالم فى مجتمعه عموما ، من حيث أنه قيادة فكرية لهذا المجتمع فى مواجهة مشكلات الصناعة والزراعة والمرض والتربية ... الخ. ويزداد وزن هذه المضامين الأخلاقية فى حالة علماء للدول النامية ، حيث العلماء عملة نادرة، وحيث تتطوى تنشئتهم على اقتطاع مباشر من أقوات مواطنيهم الذين يعانون أصلا من شح هذه الأقوات بصورة تضئيمهم فى الحاضر وتهديمهم فى المستقبل .

وغنى عن البيان أن كل جديد فى طرق تحليل البيانات لم يبتكر على سبيل القرف للذهنى أو الزخرف فى النشر، لكنه ابتكر للتغلب على مشكلة كانت الطرق السابقة تعجز عن مواجهتها ؛ فالتحليل اللابرامترى ابتكر للتغلب على ضرورة التسليم بمسلمات معينة حول توزيع متغيرات البحث فى الجمهور الأصلى الذى نستمذ عيئتنا منه ، وهو ما يفترضه أى باحث عند إجراء التحليلات الاحصائية البارامترية. وتصميمات التجارب وطرق التحليل الاحصائى الخاصة بالبحوث التجريبية على الحالة للواحدة ابتكرت للتغلب على عجز طرق التحليل الاحصائى العادية عن الدخول فى هذا المضمار وتوقفها عند حدود التجارب التى تجرى على مجموعات . ثم إن هذا نفسه يمكن الدارسين من التعمق فى بحث «العمليات النفسية» دون التوقف عند سلسلة من النقاط الساكنة واعتبار هذه النقاط فى مجموعها ممثلة لعملية أو لعمليات بعينها ، وهو اعتبار تسعفى لا يقوم عليه دليل (Hersen & Barlow , 1984 , 265) . ومعنى ذلك أن الدراسة بكل ما يجد من أساليب لتحليل البيانات من شأنه أن يزيد من قدرات الباحث ويمنحه مزيدا من حرية الحركة فى بحوثه ، وبذلك ينمى قدرته على أن يثير أسئلة لم يكن يقوى على إثارتها قبل أن تتيسر له الدراسة بهذه الأساليب الجديدة. ثم أنه يرفع مستوى تمكنه من الوصول إلى إجابات ذات معنى، وفى الوقت نفسه تكون احتمالات صحة هذه الاجابات مرتفعة . والعلماء الذين ينتبهون إلى ذلك من أبناء المجتمعات النامية إنما يقدمون إلى مجتمعاتهم أفضل استثمار لما وضعته هذه المجتمعات فيهم من أموال وآمال .

### ٣ - تفسير النتائج والتعليق عليها :

من الأقوال التي لم تعد تحتل مزيدا من التأكيد أن النتائج الإحصائية لا تنطق بنفسها، ولكن لا بد للباحث من أن يتولى إنطاقها . وتدخل هنا ، بنصيب وافر ، كثير من القدرات التي لا يمكن للباحث أن يتهرب من مسؤوليته عن تسميتها. ونخص بالذكر في هذا المقام مدى إستيعابه التراث البحثي الخاص بمشكلته البحثية، ومستوى قدرته على الافادة المثلّية من هذا التراث، ودرجة وضوح أبعاد المشكلة أصلا في ذهنه، سواء على المستوى النظري أو على مستوى النتائج التطبيقية التي يمكن أن تترتب عليها .

ولمسألة تفسير النتائج والتعليق عليها أبعاد متعددة ، منها المشروعية المنهجية للتفسير والتعليق المطروح في ضوء طرق التحليل التي استخدمها الباحث، وفي ضوء نوعية الأدوات التي إستخدمها، وكفاءتها . ومنها ثراء التفسير والتعليق من حيث الإحياءات التي يقدمها يفتح منافذ لمزيد من البحث في المستقبل. ومنها قدرة التفسير المطروح على أن يستوعب تفسيرات سابقة لبعض ظواهر في الميدان نفسه بحيث تبدو تلك التفسيرات من خلال المنظور الجديد جزئية الصديق أكثر منها مرفوضة. غير أن البعد الذي يعنينا في السياق الراهن هو البعد الأخلاقي، وهو بُعد بالغ التعقيد؛ فهو يبدو وكأنه مترتب على الأبعاد السالفة الذكر، هذا من ناحية، ولكن من ناحية أخرى يبدو وكأنه في مستوى تلك الأبعاد نفسها . ومع ذلك فالمجال لا يسمح بالإفاضة في هذا المبحث . لذلك نقصد مباشرة إلى بيان الجوانب الأخلاقية لهذه الخطوة من خطوات البحث العلمي .

تبدو التفسيرات والتعليقات المطروحة بشأن بيانات بعض البحوث السلوكية منافية للشعور الواجب توفره عند الباحث بأن عليه مسؤولية ثقيلة عن كل ما يقول وما يكتب. وفي السبعينيات من هذا القرن شهد مجتمع العلماء نموذجاً متضخماً لهذه الحقيقة يتمثل في عدد لا يستهان به من البحوث السلوكية التي نشرت عن الآثار النفسية المترتبة على أو المصاحبة لتعاطي القنب لمدد طويلة. وكانت هذه التفسيرات والتعليقات تلقى صراحة أحيانا وتلميحا أحيانا أخرى. وكانت تلقى في سياق التقارير العلمية المنشورة في دوريات التخصص أحيانا، وأحيانا أخرى تقدم للقارئ غير

المتخصص فى مقالات مبسطة تنشر فى الصحف اليومية أو الأسبوعية. وكان تقديم هذه التفسيرات والتعليقات يصدر أحيانا عن علماء قاموا بأنفسهم بدراسات ميدانية أو عملية ، وأحيانا أخرى تصدر عن علماء يعلقون على بحوث غيرهم من الدارسين ويحملونها ما يتراءى لهم على البعد من تأويلات. حدث ذلك فى أوروبا وأميركا ، وحدث كذلك فى مصر. ووجه الخطأ هنا أن أصحاب هذه التعليقات كانوا فى الوقت الذى يرفضون فيه الأخذ بنتائج البحوث التى تكشف عن وجود تدهور فى مستوى كفاءة عدد من الوظائف العقلية مصاحب للتعاطى طويل المدى أو مترتب عليه، ويقررون أن البرهان فى مجموعه لا يزال ضعيفا، كانوا هم أنفسهم ، يرجحون البديل المقابل، ومؤداه أن التعاطى طويل المدى لا يصحبه أى تدهور، وكانوا يدعمون هذا التزجيج بكل التعبيرات المباشرة وغير المباشرة. والخطأ المشار إليه هنا ليس مجرد خطأ ينتمى الى مجال المنطق أو النشاط المعرفى، ولكنه خطأ أخلاقى أيضا ، لأن الموضوع الذى يتعلق به يمكن أن يترتب عليه سلوك ضار، من جانب الفرد فى حق نفسه، ومن جانب المجتمع فى حق أفراد. وفى هذه الحالة يكون أصحاب هذه التفسيرات والتعليقات ممن أسهموا، باسم العلم، وباستخدام سمعة العلماء، فى الاضرار بالناس ( Malcolm , 1975, 45) .

ومثال آخر من الأمثلة الجديرة بالذكر فى هذا الصدد بحوث قياس الرأى العام، والبحوث الشبيهة بها، أى تلك البحوث التى تعتمد على إستثارة أحكام وقياس وتغيير اتجاهات نحو موضوعات محددة، فى هذا المجال لا يستطيع الباحث أن يتصل من مسئوليته الأخلاقية عن التفسيرات والتعليقات التى يقدمها بشأن نتائج التحليلات الاحصائية لبياناته التى جمعها .

وأضعف الايمان فى هذا الصدد أن يراعى الباحث قواعد المشرعية المنهجية فى صياغة تفسيره. ومع ذلك فحتى أضعف الايمان هذا يُضرب به عرض الحائط أحيانا. والأمثلة المحلية على ذلك متعددة مع تفاوت فى الدرجة التى تتجاسر بها على ما هو حق وما هو أخلاقى .

والواقع أن المجالين اللذين ذكرناهما ، مجال بحوث المخدرات، ومجال بحوث الرأى العام والاتجاهات ، لم يذكر على سبيل الحصر، ولكن على سبيل التمثيل

فحسب. والقاعدة العامة التى يمكن أن نؤكدھا هنا هى : أنه كلما كان البحث أقرب إلى فئة البحوث التطبيقية كانت الانعكاسات الأخلاقية لتفسيرات العالم وتعليقاته أوضح، وكانت مسؤوليته فى هذا الصدد أوجب. هذا الكلام يصنق على البحوث السلوكية ذات الأهداف التطبيقية أيا كان مجالها .

#### ٤ - كتابة التقرير العلمى ونشره :

تعتبر كتابة التقرير العلمى ونشره خطوة هامة على طريق ممارسة البحث العلمى ، إذ أن الكتابة والنشر هما الوسيلة المتاحة أمام الباحث لكى يكسب أفكاره ونتائجه قيمة تبادلية، وبالتالي تصبح جزءاً من ثروة عالم التخصص، ويتاح للعقول أن تستوعبها وتستخدمها فى تحقيق الخطوات التالية من التقدم .

وقد أفاض دستور المعايير الأخلاقية لجمعية علم النفس الامريكية فى الفصل الخامس (من طبعته الصادرة سنة ١٩٥٣) فى شرح جوانب المسؤولية الملقاة على عاتق الباحثين فيما يتعلق بكتابة البحوث ونشرها. وتدر معظم الأفكار الواردة فى هذا الفصل حول حقوق الملكية، ملكية الزملاء والمؤسسات ممن شاركوا فى إجراء البحث بالجهد أو بالمال أو بالرعاية، وحق سرية المعلومات بالنسبة للمتطوعين، والحد الأدنى من المعلومات التى يجب نشرها بالنسبة للأدوات الجديدة .

أما الجديد الذى يعنينا فى المقام الراهن فهو ما يمكن أن نطلق عليه اسم « ما للهوية القومية على الكاتب من حقوق » . فالباحث يحمل هوية قومية معينة، هى فى الحالة التى تعنينا « الهوية المصرية - العربية » . وهذا نوع من الانتماء يوجب على حامله مسؤولية أخلاقية نحو الجماعة التى ينتمى إليها . ويمثل الحد الأدنى لهذه المسؤولية فى واجب الإسهام فى المحافظة على كيان هذه الهوية، وعلى سلامة حدودها. فإذا تنبهنا إلى أن أحد مقومات هذا الكيان هو اللغة، اتضح لنا الطريق الى فهم المسؤولية الأخلاقية التى يحملها الباحث نحو هويته القومية عند كتابة التقرير العلمى ونشره .

وتتلخص معالم الطريق هنا على النحو الآتى: المفروض أن أى بحث يقوم به العالم لا بد وأن يقدم فيه عنصراً جديداً. سواء فى المنهج أو فى المضمون الفكرى ،

أى أنه لا بد وأن ينطوى على قدر من الابتكار . وهنا تبدأ مشكلة الباحث مع اللغة ؛ فبقدر ما يحمل فكره العلمي من معاناة ابتكارية تكون معاناته مع اللغة، ليجد الصيغة الملائمة أو المصطلح المناسب، لتثبيت هذا الفكر، وإكسابه قسامته الدقيقة، وتنشئة كينونته الاجتماعية . وتتفاوت خبرات الباحثين المختلفين فى جهودهم اللغوية التى يبذلونها فى هذا الصدد، فبعضهم يحتاج الى إدخال تعديلات طفيفة على تعريف بعض المفاهيم، وبعضهم يحتاج الى وضع تعريف إجرائى متكامل لمفاهيم أخرى، وبعضهم يصل به الأمر إلى حد صك مصطلح جديد لمفهوم جديد . ومهما قيل فى هذه الجهود من أنها محدودة ، أو أنها هامشية ، إذا ما قورنت بجهود الأتباء واللغويين فالحصاد النهائى لها لا يمكن التقليل من شأنه فى إثراء اللغة القومية وتطويرها . وربما كانت أخطر جوانب الأثر ما يمكن تسميته بترسيخ قواعد الخطاب العلمى ؛ ذلك أن قواعد الخطاب العلمى تتجاوز حدود المصطلحات المفردة، والتعريفات المحدودة، تتجاوزها إلى النظر فى المبادئ التى يجب أن تنظم السياق الذى تقم من خلاله، والسياق هنا هو الأسلوب؛ فللخطاب العلمى مبادئه الأسلوبية العامة التى نحتكم إليها والتى تفرق بينه وبين الخطاب الأدبى، أو الخطاب السياسى، أو الخطاب الإعلامى. ومع رسوخ هذه القواعد ، واستقرار السمات الفارقة بين قواعد الخطاب العلمى والصيغ الحاكمة لغيره من أنواع الخطاب، تتخلق فى وجدان الأمة شيئا فشيئا تقاليد بالغة الأهمية فى حفر القنوات المناسبة لمسار الفكر الموجه والفكر الناقد فى هذه الأمة .

ويكفى للدلالة على أهمية هذا البند فيما يتعلق بالموضوع الأساسى الذى نحن بصدده أن يتوفر لنا حد أدنى من العلم بالتاريخ الحديث بحيث نستطيع إعادة فى المهام التى كان الاستعمار الغربى يقوم بها فى المغرب والمشرق العربى ، وكيف أن تخريب الهوية القومية كان هدفا رئيسيا بين هذه المهام، وكيف أن تعطيل نمو اللغة القومية والعمل على إفقارها كان من بين الوسائل الفعالة التى استعين بها فى هذا الصدد.



## والخلاصة :

- ان الكفاءة العلمية للباحثين مسألة أخلاقية، إلى جانب كونها مسألة أكاديمية .
- وأن المسؤولية الأخلاقية تنشأ إزاءها بمجرد أن يعي الباحث نفسه كباحث .
- وأن هذه المسؤولية تتضاعف في حالة علماء المجتمعات النامية مقارنة بمقرنين بزملائهم في المجتمعات المتقدمة .

- أما أين نرى الوجه الأخلاقي للمسؤولية في عملية الممارسة للبحث العلمي ذاته فقد أوضحنا أن هذا الوجه يظهر لنا في جميع المراحل الكبرى لمهمة إجراء البحث العلمي ؛ في اختيار مشكلة الدراسة، وفي وضع التصميم اللازم لهذه الدراسة بكل ما يتضمنه التصميم من خطوات تفصيلية، وفي تفسير النتائج والتعليق عليها، وفي كتابة تقرير البحث ونشره .



## قائمة المراجع

(١) وهو ما حدث في بحث واسكو I.E. Waskow الذي نشرته سنة ١٩٧٠ لحساب المعهد القومي للصحة النفسية NIMH في واشنطن ، حيث أجرت دراستها على رجال في من متأخرة، متوسط معامل الذكاء لديهم أقل من ٩٠ (Waskow et al., 1970) وشبيه بهذا ما حدث أيضا في بحث روبين كوميتاس V. Rubin & I. Comitas الذي أجرى في أوائل السبعينيات في جامايكا حيث كانت عينات المفحوصين في هذا البحث أقرب إلى الأمية والريفية (Rubin & Comitas, 1973) .

(٢) وتحسب بحساب معادلة الخطأ المعياري للمقياس ، وهي معادلة ينحرف فيها تقدير الثبات كأحد الحدود .

## المراجع

- American Psychological Association. *Ethical standards of psychologists*, 1953
- Diener, E. & Crandall, R. *Ethics in social and behavioral research*, Chicago: The Univ. of Chicago Press, 1978.
- Hersen M.& Barlow, D.H. *Single- case experimental designs*. New York: Pergamon, 1976.
- Malcolm, A.I. *The craving for the high*, Canada : Pocket Book, 1975.
- Rubin, V. & Comitas, L. Effects of chronic smoking of cannabis in Jamaica. A report by the Research Institute for the study of Man to the Center for Studies of Narcotic and Drug Abuse, National Institute of Mental Health Contract No HSM-42-70-97, 1973 (mimeographed).
- Soucif M.I. Chronic cannabis users: Further analysis of objective tests, *Bulletin on Narcotics*, 1975, 27/4, 1-26.
- Soucif, M.J. Some determinants of psychological deficits associated with chronic cannabis consumption, *Bulletin on Narcotics*, 1976, 28/1, 25-42.
- Soucif, M.I. The differential association between chronic cannabis and

impairment of psychological function: A theoretical framework, Papers presented at the 6 *th* International Institute on the Prevention & Treatment of Drug Dependence. Hamburg, Germany, 28 June to 2 July 1976, E.G. Tongue & L. Graz eds., Lausanne: I.C.A.A., 1976, 106-118.

· Waskow, I.E., Olsson, J.E., Salzman, C., Kats, M.M. and Chase, C. psychological effects of tetrahydrocannabinol, *Arch. Gen. Psychiat.*, 1970, 22, 97-107.



تحت الطبع  
من منشورات  
المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية  
بالتعاون مع  
هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة  
أعمال ندوة

التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمدن الجديدة  
القاهرة ٧ - ١٠ ابريل سنة ١٩٨١

تناقش الندوة - من خلال الدراسات التى قدمت - أسس  
ومشاكل التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمدن الجديدة من  
وجهة النظر العلمية، والتنفيذية والاستثمارية.  
أشرف على تنظيم الندوة: أ. د. نهى السيد حامد فهمى.

## عمالة الطفل فى إطار حقوقه الأساسية

عادل عازر<sup>(\*)</sup>

فى بداية عام ١٩٨٦ شد انتباهنا فى المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، الازدياد الملحوظ والمضطرد فى عمالة الأطفال فى مرحلة السن ٦ - ١٢ سنة ، دون أن يقابل هذه الظاهرة إهتمام كاف بدراساتها وبالبحت عن حلول ملائمة لمعالجتها . وفى مناسبات نادرة تلقى وسائل الاعلام الضوء على أحداث خطيرة يكون ضحيتها طفل عامل ، وعندئذ ترتفع أصوات تنادى بتشديد العقاب ، دون أن يبدى إهتمام بدراسة الظاهرة .

وقد التقى المركز مع منظمة اليونيسف فى إهتمامها بالتعاون فى هذا المجال بهدف شد الانتباه لهذه الظاهرة وما يكمن وراءها من عوامل مسببة ومدعمة لاستمرارها . فأقيمت ندوة ضمت مجموعة من الخبراء ونشرت أعمالها . وأعقب ذلك سلسلة من الأنشطة من بينها البدء فى إجراء دراسة عن أوجه الاستغلال التى يتعرض لها الأطفال العاملون . كما تم تشكيل لجنة من الوزارات المعنية للبحث فى وضع استراتيجية لمعالجة كافة جوانب هذه الظاهرة .

وفى هذا العرض استعرض معكم بعض القضايا المثارة فى ضوء ارتباطها بحقوق الطفل الأساسية:

### حجم ظاهرة عمالة الطفل :

فى دراسة<sup>(١)</sup> عن العمالة أجراها الجهاز المركزى للتعينة العامة والاحصاء فى عام ١٩٨٤ ، قدر العدد الاجمالى للأطفال العاملين فى فئة العمر ٦ - ١٢ سنة

---

(\*) دكتوراه فى القانون، مستشار المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية.

بـ ٣٠٠.٤١٠١٠١ طفل ، يعمل ٧١٪ من بينهم في المناطق الريفية. وينقسم هؤلاء الأطفال من حيث النوع الى :

- ٥٦١٪ ذكور و ٤٣٩٪ اناث في المناطق الريفية .
- ٥٥٧٪ ذكور و ٤٤٣٪ اناث في المناطق الحضرية .

ويمثل عدد هؤلاء الأطفال ٧٪ من إجمالي قوة العمل (٦ سنوات فأكثر) في تلك السنة . والجدير بالذكر أن هذه النسبة قد تزايدت باضطراد من ٣٥٪ في عام ١٩٧٩ الى ٥٣٪ في عام ١٩٨٠ إلى ٧٪ في ١٩٨٤ .

هذا ويقدر عدد الأطفال المشتغلين تحت ١٥ سنة بـ ٦٠٠.٤٧٢.١٠١ طفل ، يمثلون ١٠.٣٪ من إجمالي قوة العمل ٦ سنوات فأكثر. وتختلف وجهات النظر<sup>(٢)</sup> في تفسير ظاهرة عمالة الطفل والأسباب المؤدية الى انتشارها، كما تختلف حول الأسلوب الملائم للتعامل مع هذه الظاهرة. فيذهب رأى إلى أن عمالة الطفل ظاهرة ضارة ضررا مطلقا ، وأنها نتاج بيئة أسرية غير مواتية أو متصدعة، فتمجز الأسرة عن الاسهام في تنمية قدرات الطفل مما يؤدي إلى فشله أو تسربه من التعليم. ويرى أنصار هذا الرأى التشديد في عدم السماح بعمل الأطفال قبل السن القانوني وتشديد العقاب على المخالفين من أرباب الأعمال . وينادى البعض بعدم جواز التشغيل قبل من الخامسة عشرة .

وعلى طرف نقيض يبرز آخرون الجوانب الايجابية في تشغيل الأطفال ، فيشيدون إلى أن العمل وبيئته يسهمان في تنشئة الطفل وتنمية قدراته ، وإكسابه مهارات وخبرات لا تتوفر في ظل النظام التعليمي القائم. كما أن عمالة الاطفال لا تتعارض بالضرورة مع التعليم وعلى وجه الخصوص في المناطق الريفية .

وترى طائفة ثالثة أن عمل الطفل قبل الثانية عشرة قد يكون ضارا في بعض الحالات ، غير أن الحظر الكامل لعمالة الأطفال في ظل الظروف السائدة غير متيسر، وأن الأجدر اتباع سياسة متدرجة تبدأ بإزالة أوجه الاستغلال في تشغيل الأطفال .

وأرى أن الأمر يتطلب التصدى لجذور الظاهرة وربطها بما يكفله المجتمع من الحقوق الأساسية للطفل .

وقد يكون من المفيد التنويه في البداية الى بعض خصائص الحقوق الاجتماعية والاقتصادية، حتى لا تغيب عنا أثناء معالجتنا للموضوع .

لقد انصهرت عبر المنين أفكار الفلاسفة والمفكرين مع خبرات الانسان في ظل نظم إجتماعية مختلفة ، وتولد عن تفاعلها مجموعة من المبادئ التي صاغها المجتمع الدولي في مواثيق بدءا بالاعلان العالمي لحقوق الانسان والحريات الأساسية؛ في ١٠ ديسمبر سنة ١٩٤٨<sup>(٣)</sup> وكان من بين هذه المواثيق «اعلان حقوق الطفل» في ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٥٩ وتتفق كافة هذه الحقوق في كونها التزامات تتعهد الدول بكفالتها للأفراد والجماعات . ومع ذلك تتميز حقوق الانسان الاجتماعية والاقتصادية بالخصائص التالية :

#### ١ - الحقوق الاجتماعية والاقتصادية ترتب التزامات بأداء عمل :

فختلف طبيعة التزام الدولة في هذه الحالة عنها في مجال الحقوق السياسية والحريات، ففي هذا النوع الأخير قد تتحقق الحرية للفرد « بامتناع » الدولة عن اعاقه ممارسة الفرد لحقه . أما الحقوق الاجتماعية والاقتصادية فهي لا تتحقق الا من خلال « أداء الدولة لعمل »<sup>(٤)</sup> ، مثل توفير الخدمة التعليمية أو الصحية .

٢ - ترتبط هذه الحقوق بالسياسة الاجتماعية والاقتصادية لكل دولة :  
وبالتالي فإن مضمون هذه الحقوق وما يكفل منها إنما يتأثر بالتوجهات الأيدولوجية والسياسية التي تعتنقها كل دولة<sup>(٥)</sup> .

#### ٣ - الاعتماد المتبادل بين هذه الحقوق :

بمعنى أن مضمون هذه الحقوق يرتبط ارتباطا وثيقا ببعضه بالآخر ، وأن الفقر الذي تحققة الدولة أو تحجبه إنما يؤثر بالضرورة في مضامين الحقوق الأخرى<sup>(٦)</sup> .  
ونتناول فيما يلي عمالة الطفل في إطار حقوقه الأساسية :

#### ١ - حق الطفل في الحماية :

يبرز الاعلان العالمي لحقوق الطفل ، حقه في حماية الدولة ضد كافة أشكال الإهمال ، والقوة ، والاستغلال ، ولا يُسمح بقبول الطفل في العمل قبل الحد الأدنى

المناسب من العمر ، ولا يجوز بأى حال من الأحوال أن يُحمل على العمل ، أو يسمح له بالاستئغال بأى حرفة أو عمل يضر بصحته أو تعليمه أو يُعوق نموه الجسماني أو العقلي أو الأخلاقي .

ويستعرض الأحكام التي أوردها التشريع المصري ، يتبين وجود نصوص قانونية عديدة تقرر للطفل حق الحماية المقرر في الوثيقة الدولية المشار إليها . إلا أن الحماية لا تمتد للعمل في القطاع الزراعي .

فيحظر قانون العمل رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ تشغيل أو تدريب الصبية قبل بلوغهم اثنتي عشرة سنة كاملة (المادة ١٤٤) وينادى البعض حالياً برفع هذا السن للخامسة عشرة، وذلك حتى يتمشى مع من الالتزام الحالي في نظام التعليم الأساسي .

وينظم قانون العمل تشغيل الأحداث فيما بين ١٢ - ١٧ سنة ، وذلك بتحريم تشغيلهم في بعض الأعمال التي تنطوي على مخاطر. ويضع لهذه الفئة تنظيمًا قانونيًا ينشد حمايتهم من الاستغلال ومن ظروف العمل غير المواتية. ففيما يتعلق بساعات العمل، لا يجوز تشغيلهم فيما بين الساعة مساءً والسادسة صباحاً ، أو تشغيلهم أكثر من ٦ ساعات ، وعلى أن يتخللها ساعة راحة (مادة ١٤٦) . ولا يجوز تشغيلهم ساعات إضافية أو في أثناء الاجازات .

ويتضمن قرار وزير القوى العاملة والتدريب رقم ١٤ سنة ١٩٨٢ نظاماً للرعاية الصحية ، فلا يجيز تشغيل الصبي قبل أن يقدم شهادة طبية تثبت خلوه من الأمراض ولياقته لمزاولة العمل . ويلزم صاحب العمل بأن يوقع على الصبي كشفاً طبياً مرة سنوياً على الأقل . كما يلزم صاحب العمل بأن يقدم لكل حدث كويما من اللين يومياً .

هذا بالإضافة الى النظم الادارية والمالية المقررة لضمان عدم إستغلال الحدث وتوفير الرقابة للتثبت من تنفيذ هذه الأحكام .

ونخلص مما تقدم إلى أن سياسة الدولة تكفل من حيث الشكل - أى على مستوى النظم القانونية المقررة - حماية لا بأس بها للأطفال لوقايتهم من الاستغلال . ومن أضرار العمل المبكر .



ومع ذلك فإن الفجوة شاسعة بين تلك النصوص التي تكفل الحماية للأطفال من مخاطر العمل ، وبين ما يسود في الواقع العملي .

فقد سبق وأشرنا إلى أن عدد الأطفال الذين يعملون بالمخالفة لقيد السن ، في ازدياد مستمر .

كما أن بعض حملات التفتيش التي أجرتها وزارة القوى العاملة والتدريب<sup>(٧)</sup> قد أسفرت عن ارتفاع معدل المخالفات التي ترتكب بالمخالفة للأحكام المقررة لحماية الأحداث حتى سن السابعة عشرة في مجال العمل . وعلى سبيل المثال تبين من خلال التفتيش الذي أجرته الوزارة في عام ١٩٨٥ على ٨٣٣٩٧ منشأة صناعية أن نسبة الصبية حتى سن ١٧ سنة الذين يعملون بها يمثل ٧,٢٪ من العدد الاجمالي للعمال. وقد سجل التفتيش ١١٣٠٩ مخالفة تتعلق بتشغيل الصبية وهي تمثل ٦١,٩٪ من مجموع حالات تشغيل الصبية. ويختلف نوع هذه المخالفات، فبعضها يتعلق بالتشغيل، والبعض بفقود العمل أو بمخالفة نظم التدريب أو بساعات العمل أو الأجور .

ونخلص مما تقدم إلى أن الحاجة تدعو لزيادة فاعلية تطبيق وتنفيذ نظم الرقابة المقررة، مع توحيد جهود الأجهزة المعنية أو التنسيق بينها ، إذ تبين أن الرقابة موزعة بين وزارات القوى العاملة والصحة والصناعة والشئون الاجتماعية ، وهي عموما غير كافية .

ومع تسليمنا بأهمية كفالة « حق الحماية » للصغار في مجال العمل ، إلا أن القضية لا تنتهي عند هذا الحد ، وبعبارة أخرى فإن ظاهرة عمالة الطفل لا تعالج بمجرد التطبيق الحاسم للقانون ، كما أن الظاهرة لن تختفي بمجرد تشديد العقاب .

وقد سبق أن أشرنا إلى أن من خصائص الحقوق الاجتماعية ، وجود اعتماد متبادل بينها . ولذلك فإن حق حماية الطفل يتأثر بما يعترى بعض الحقوق الأخرى من خلال أو قصور. وعلى وجه الخصوص : حق الطفل في مستوى معيشة ملائم وحقه في التعليم .

## ٢ - حق الطفل في مستوى معيشة ملائم :

يشير اعلان حقوق الطفل الى حقه في أن يتمتع بمزايا الضمان الاجتماعي ، وأن يهيأ له أن يكبر وينمو في صحة وعافية ، وإلى حقه في الغذاء الكافي، والسكن ، والترفيه ، والخدمات الطبية .

ويلاحظ بصفة عامة ارتفاع معدلات عمالة الأطفال في الدول النامية ، إذ تلجأ الأسر الفقيرة الى تشغيل أطفالها لزيادة الدخل - ويُشجع على ذلك انخفاض مستويات التكنولوجيا في القطاعين الصناعى والزراعى ، فيكون لعمالة الطفل دور وظيفى فى القطاعين .

وقد أوضحت دراسة<sup>(٨)</sup> أجريتها على ٩٤١ أسرة فقيرة تتلقى معاشات الضمان الاجتماعى ، أن ضالة تلك المعاشات تؤدي بـ ٦٩٪ من هذه الأسر إلى اعتمادها على مساعدات من أبنائها.

ويشير تقرير للمجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا<sup>(٩)</sup> الى دراسة عن الأسباب الرئيسية للتسرب من مرحلة التعليم الأساسى فُتْرِجِعها الى انخفاض المستوى التعليمى فى ٦٠.١٪ من الحالات وإلى الرغبة فى العمل لتحسين دخل الأسرة فى ٣١٪ من الحالات المبحوثة .

وفى المرحلة الاستطلاعية للدراسة التى نجريها حالياً بالتعاون مع اليونيسف عن أوجه الاستغلال فى مجال عمالة الطفل ، ظهرت بعض المؤشرات عن انخفاض مستويات معيشة بعض الأطفال الذين أجرينا معهم مقابلات، ومنها سكنهم فى أكشاك للايواء العاجل ، أو عجز رب الأسرة عن اعالتها أو هجره للأسرة فيصبح الطفل فى هذه الحالات المعائل الوحيد للأسرة .

وغنى عن القول أن تحريم القانون لعمالة الطفل لن يمثل حائلاً لمثل هذه الأسر ، فحاجتهم الملحة للحد الأدنى من الدخل تعتبر أكثر الحاحاً من تعليم الابن ومراعاة الأساليب التربوية فى تنشئته . ولن تعدل هذه الأسر عن تشغيل أبنائها إلا إذا ضمنت الحد الأدنى الملائم لمستوى معيشتها .

ويُسهَم كذلك فى تسرب الأطفال من مرحلة التعليم الأساسى واتجاههم الى

ميدان العمل ، فضلهم فى التعليم كما أوضح المجلس القومى للتعليم . وهو ما يحدونا الى الاشارة لحق التعليم .

### ٣ - حق التعليم :

يقرر الاعلان العالمى لحقوق الطفل ، حقه فى تلقى التعليم، المجانى والاجبارى ، فى مراحل الدراسة الاولى على الأقل. والتعليم المقصود هو ما ينمى ثقافة الطفل ، وينمى قدراته فى الوقت ذاته .

وبإدعاء نقول أن الدستور المصرى ونظم التعليم تكفل لكل طفل حق التعليم ( المادة ١٨ من الدستور ) بدون قيد وبالمجان خلال مراحل المختلفة ( المادة ٢٠ من الدستور ) .

ومع التسليم بأن حق التعليم قد كفلته الدولة على المستوى التشريعى أى الشكلى ، إلا أنه يعمين التسليم أيضا بأن هناك فجوة شاسعة بين الجانب الشكلى وبين مضمون ما يكفل فعلا . ونبين ذلك بإيجاز :

١ - لم يتمكن التعليم الأساسى من استيعاب كل الأطفال فى الفئة العمرية ٦ - ١٢ سنة . ففي العام الدراسى ٨٥ - ١٩٨٦ تم استيعاب ٩٢,٤% من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٦ - ٧ سنوات فى الصف الأول. وهذا وتبلغ نسبة الأطفال فى الفئة العمرية ٦ - ١٢ الذين تمكنوا من الالتحاق بمرحلة التعليم الأساسى ٧٧% من إجمالى الأطفال فى هذه الفئة العمرية<sup>(١٠)</sup> .

وتشير تنبؤات وزارة التعليم عن الوضع فى عام ١٩٩٢/٩١ أن نسب الاستيعاب ستكون : ٩٢% بالنسبة للفئة ٦ - ٧ سنوات ، ٨٦,٥% للفئة ٦ - ١٢ سنة ، و ٨١,٥% للفئة ١٣ - ١٥ سنة<sup>(١١)</sup> .

٢ - وقد أوضحت دراسة أجراها المركز القومى للبحوث التربوية بالاشتراك مع البنك الدولى ، أن نسبة الأطفال الذين قيدوا فى الصف الأول من التعليم الأساسى فى عام ١٩٨٠/٧٩ وانقطعتوا قبل إكمال سنوات الدراسة الستة ، بلغت ١٩,٤% من الذكور و ٢٠,٧% من الإناث، وبلغت النسبة الاجمالية من المتسربين ٢٠%<sup>(١٢)</sup> .

ونعود الى ما سبق أن أشرنا اليه ، وهو أن المسببين الرئيسيين للتسرب هما :  
الرغبة فى زيادة دخل الأسرة والفضل فى الدراسة .

ويشير السبب الثانى الى متطلبات نظام التعليم فى مصر، ومنها أن التعليم لا يكفل المضمون المنشود للفئات الدنيا فى المجتمع، وبعبارة أخرى فمع أن المستوى والقانون يكفلان حق التعليم للكافة، إلا أن مضمونه لا يحقق عائدا للفئات الدنيا فى المجتمع . والدليل على ذلك نبيته فيما يلى :

هناك مؤشرات عديدة تكثف عن ضعف مستوى التعليم لهذه الفئات . فمن حيث تجهيز المدارس : فبعض المدارس الابتدائية لا توجد به مياه صالحة للشرب (٧٪) ، أو دورات مياه صالحة للاستعمال (٤٨٪) وبعضها بدون كهرباء (٦٠٪)، ونصفها تعمل فترتين أو ثلاثة<sup>(١٣)</sup>. وتشير بعض الدراسات الميدانية الى قصور أساليب التعليم فى مدارس تلك الفئات ، والى الاتجاهات السلبية من جانب المدرسين تجاه الفئات الدنيا .

والأكثر أهمية أن مضمون التعليم لا يؤدى دورا وظيفيا ، والفئات الدنيا ، ولذا فإن أعلى نسب التسرب كانت بين أبناء الفلاحين (٤٥ر٦٪) ، وأبناء العمال (٣٣٪)<sup>(١٤)</sup> .

ويذكر تقرير<sup>(١٥)</sup> عن توصيات مديريات التعليم ملبية أخرى ، فالقبول فى المدارس الفنية لا يتم على أساس ميول وقدرات واستعدادات بل على أساس مجموع الدرجات، ولا يسبقه توجيه مهنى .

ويزيد من ضعف عائد التعليم بالنسبة للفئات الدنيا أوجه قصور عديدة فى السياسة التعليمية :

١ - ينكر الوزير الحالى للتعليم فى كتاب أعده عن استراتيجية التعليم<sup>(١٦)</sup> أن الدراسات فى الوزارة قد أكدت أن أحد أسباب القصور يتمثل فى غياب استراتيجية واضحة ومتفق عليها. وفى تعدد الوزارات التى تنظم التعليم الفنى .

٢ - ويضيف أنه لا تتوافر البيانات الاحصائية عن احتياجات المجتمع من القوى العاملة. وهو ما يؤدى بطبيعة الحال إلى وجود فائض فى بعض التخصصات.

٣ - وبسبب قلة الموارد فإن ٦٤ر٦٪ من المدارس الفنية تخصص للتعليم التجارى - وهناك فائض كبير فى هذا التخصص .

٤ - وتتضافر هذه العوامل فى عزوف الطلبة عن مواصلة التعليم الفنى .  
ولذا فلا غرابة فى تفضيل الأسرة الفقيرة للعمالة على التعليم .  
ونخلص من هذا العرض الى النتائج التالية :

#### أولا : نقص فى البيانات :

- ١ - لوحظ وجود نقص فى الاحصاءات والبيانات عن ظاهرة عمالة الطفل .
- ٢ - هناك نقص فى البيانات عن احتياجات المجتمع من القوى العاملة .

ثانيا : أن معالجة ظاهرة عمالة الطفل والبحث عن حلول جذرية لها يتطلب التحدى لجوانبها المتعددة، والمضى الى وضع سياسة متكاملة تكفل حقوق الطفل الاساسية وتعتمد باحتياجات الفئات الدنيا فى المجتمع.

ثالثا : وازاء الأوضاع القائمة فعلا، فإنه من المؤكد أن ظاهرة عمالة الطفل ستبقى وتستمر لسنوات غير قليلة. ولذلك فإلى جانب البحث عن حلول جذرية، يجب ألا تُغفل الأوضاع القائمة. ولذلك يقترح :

١ - مد نطاق الحماية الى القطاع الزراعى ، وحظر العمل فى الأعمال الخطرة مثل رش المبيدات .

٢ - دعم التفقيش والرقابة على المؤسسات الانتاجية لضمان توفير البيئة الصحية والرعاية الصحية والاجتماعية للعاملين الكبار والصغار على حد سواء .

٣ - العمل على تنمية قدرات ومهارات الصبية العاملين ، وذلك بتنظيم دورات تدريبية قصيرة. وقد يحتذى بالنظام الألمانى الذى تتولى فيه الاتحادات والغرف الصناعية تنظيم دورات تدريبية للعمال فى الصناعات المختلفة. ويلزم أرباب الأعمال بتدريب العمال لمدد قصيرة ( مثل أسبوع أو أسبوعين ) دوريا .

٤ - أن ينظم التوجيه المهني داخل النظام التعليمي ، وأن تنشأ مراكز على مستوى البيئة المحلية للتوجيه المهني والرعاية الاجتماعية .  
وخلاصة القول هناك حاجة ملحة لوضع سياسة تتسم بالتكامل والفاعلية لهذه الفئة من الأطفال، وذلك في إطار حقوقهم الأساسية .

★ ★ ★

## المراجع والهوامش

(١) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء: دراسة بالعينة على العمالة مشار إليها فى ورقة عن عمالة الطفل فى مصر مقدمة من الدكتور عبد اللطيف الهنيدى فى ندوة عمالة الطفل فى مصر التى أقامها المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنايئة بالتعاون مع منظمة اليونيسف سنة ١٩٨٦ .

(٢) ندوة عمالة الطفل فى مصر - التقرير العام يوليو ١٩٨٦، نظمها المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنايئة بالتعاون مع منظمة اليونيسف .

(٣) الأمم المتحدة - مكتب الاعلام العام: الأمم المتحدة وحقوق الإنسان فى الذكرى الثلاثين. نيويورك ١٩٧٨، ص ١٥.

(4) D. Rafael: Human Rights, Old and New, in Political Theory and the Rights of Man, edited by D. Rafeal, Macmillan 1967, P. 60.

(٥) الأمم المتحدة وحقوق الإنسان: المرجع السابق، ص ١٤٩.

(6) Peter Schneider: Social Rights and the Concept of Human Rights, in Political Theory and the Rights of Man, op. cit. p. 92.

(٧) خالد طاهر : تنظيم تشغيل الأحداث تشريعيا، ورقة مقدمة فى ندوة عمالة الطفل، سابق الاشارة اليها.

(٨) عادل عازر : الضمان الاجتماعى فى مصر، تجربة فى مواجهة مشكلة الفقر - المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنايئة، ١٩٨١ .

(٩) المراكز القومية المتخصصة : إصلاح التعليم الابتدائى، ١٩٧٩ ، ص ٥١ - ٥٢.

(١٠) سمير سعد : التسرب من مدارس التعليم الأساسى، ورقة مقدمة فى ندوة عمالة الطفل، سابق الاشارة اليها .

(١١) وزارة التربية والتعليم : دراسات فى تطوير التعليم سنة ١٩٨٧.

(١٢) سمير سعد : المرجع السابق.

(١٣) المجالس القومية المتخصصة : إصلاح التعليم الابتدائى، سابق الاشارة اليه .

(١٤) عادل عازر : عمالة الطفل والعدالة الاجتماعية، ورقة مقدمة فى ندوة عمالة الطفل ، سابق الاشارة اليها .

- (١٥) المركز القومى للبحوث التربوية : نحو تطوير التعليم - دراسة تحليلية لآراء وتوصيات المديريات التعليمية - مقدمة للمؤتمر القومى لتطوير التعليم ، يوليو سنة ١٩٨٧ .
- (١٦) أحمد فتحى مرور : استراتيجيات تطوير التعليم فى مصر ، يوليو سنة ١٩٨٧ ، ص ٢٢ - ٤٥ .



## بعض العوامل غير العقلية المميزة بين مستويات التحصيل لتلميذات الصف السادس الابتدائي

عزة صالح الألفي (\*)

### أهمية البحث :

من العوامل الهامة التي تحتاج الى دراسات متعددة في الجوانب النفسية والتربوية البحث عن الأسباب التي تؤدي الى عدم كفاية التحصيل الدراسي أحيانا وعدم حصول المتعلم على النتائج المستهدفة من العملية التعليمية ، ذلك لأن عدم تحقيق الأهداف التعليمية في أي مؤسسة تستهدف التعليم بسبب عدم إشباع الحاجات النفسية للتلاميذ. قد يكون فاقدا ضخما لأننا نفقد قدرات وطاقات يمكننا أن نستفيد منها في إثراء حياتنا اليومية وتأكيد المفهوم الصحيح للهدف من التعليم .

من أجل ذلك تجرى البحوث العلمية، وبخاصة في ميدان علم النفس، للوصول الى جذور الأسباب التي تؤدي الى التأخر الدراسي، إستهدافا لوضع العلاج اللازم للقضاء على هذه الأسباب، وبحيث نستطيع أن نحقق الاستفادة من الطاقات العقلية والنفسية لكل فرد من أفراد المجتمع ، وبخاصة التلاميذ في مراحل دراستهم الأساسية . ويقوم علم النفس بدور هام في الكشف عن الأسباب التي تؤدي الى التأخر الدراسي ومدى علاقة هذه الأسباب بإشباع الحاجات النفسية للتلاميذ أو عدم إشباعها وما يرتبط بكل ذلك من عوامل ودوافع تؤدي في النهاية إلى النجاح أو الفشل. لذلك يجب أن يكون الهدف عند تدريب التلميذ في المنزل والمدرسة هو إشباع حاجاته النفسية وصولا لتنمية قدرته على توجيه سلوكه الخاص وإصدار قراراته وتوجيه قيمه .

---

(\*) دكتوراه في علم النفس، مدرس علم النفس، كلية البنات، جامعة عين شمس .

## الانطار النظرى :

### الحاجات والدوافع :

ظهر عدد من العلماء الذين سلطوا الأضواء على جانب هام من الجوانب الدافعية فى سلوك الانسان وهو الجانب الذهنى أو المعرفى من هؤلاء العلماء البرت وماسلو وروجرز ( Allport, Maslow and Rogers ) الذين أكدوا أن سلوك الفرد يمكن تفسيره بالرجوع الى مفهومه عن ذاته .

كما قدم ابراهام ما سلو فى نظريته عن الواقعية نمونجا لتنظيم الحاجات عند الانسان، متصورا أن الحاجات مرتبة وفقا لنظام هرمى يمتد من أكثر الحاجات فسيولوجية الى أكثرها نضجاً من الاناحية النفسية ، لذا يفترض خمسة مستويات لنظام الحاجات الأساسية

**المستوى الأول :** الحاجات الجسمية الفسيولوجية ، وهى أكثر أساسية وتتمثل فى السعى الى الطعام والماء والهواء والدفء والاشباع الجنسي وهكذا .  
**المستوى الثانى:** حاجات الأمن، وتتمثل فى تجنب الأخطار الخارجية أو أى شيء قد يؤذى للفرد.

**المستوى الثالث :** حاجات الحب ، وتتمثل فى الحصول على الحب والعطف والعناية والاهتمام والسند الانفعالى ، وذلك بواسطة شخص آخر أو أشخاص آخرين .

**المستوى الرابع :** حاجات التقدير والاحترام ، وهى الحاجات التى ترتبط بإقامة علاقات مشبعة مع الذات ومع الآخرين وتتمثل فى أن يكون الفرد متمتعاً بالتقبل والتقدير كشخص يحظى بإحترام الذات وأن يكون محترماً، وله مكانه وأن يتجنب الرفض أو النبذ أو عدم الاستحسان .

**المستوى الخامس :** الحاجة الى تحقيق الذات ، وترتبط بالتحصيل والانجاز والتعبير عن الذات. أن يكون مبدعاً أو منتجاً أن يقوم بأفعال وتصرفات تكون مفيدة وذات قيمة للآخرين، وأن يحقق إمكاناته ويترجمها الى حقيقة واقعة .

ويتضح من هذا النسق الذى تنتظم فيه الحاجات :

**أولا :** تنظيم الحاجات وفقا لأهميتها بالنسبة للفرد . فالحاجة الى الهواء والماء مهمة

بالنسبة لاستمرار الحياة ذاتها ، بينما لا تكون الحاجة الى المركز أو المكانة بنفس الأهمية السابقة .

ثانيا : تتوقف مقدرة الفرد على إشباع الحاجات العليا بطريقة منسقة على المدى الذى يكون فيه قادراً على إشباع حاجاته الأكثر أساسية فمن الصعب على الفرد فعلاً أن يعمل بكفاية إذا شعر بأنه لا يحظى بالتقدير من جماعة أو إذا شعر بأنه غير محبوب. ويقل ثقلنا المسمى للحب أو يعاق ، نتيجة لعدم إشباع الحاجات الأساسية كالحاجة الى الطعام أو الماء أو النوم .

يقول ماسلو : هذه الأهداف الاماسية مرتبطة ببعضها الآخر ومرتبطة وفقاً لتنظيم متصاعد هرمى ويضع ماسلو تحقيق الذات على قمة نظامه الهرمى كأرقى المستويات الدافعية الانسانية ، وترتبط هذه الحاجة بالانجاز والتحصيل والتعبير عن الذات . كما يرتبط مفهوم دافعية الانجاز فى الاصل بأعمال موارى Murray فى كتابه ( استكشافات فى الشخصية ) وهى يرى أن نظريته فى الشخصية تمثل شكلاً حديثاً لنظرية التحليل النفسى فى الدافعية وقد تأثرت نظريته بكل من مكدوجل وليفين . وتتضمن نظرية ( موارى ) نحو اربعين حاجة مقسمة الى الحاجات حشوية الأصل Viscerogenic Needs وعددها ثلاث عشرة حاجة .

والحاجات نفسية الأصل Psychogenic needs وعددها عشرون على الأقل ومنها الحاجة الى الانجاز Need Achievement ويحددها موارى على أنها ( الرغبة أو الميل الى عمل الاشياء بسرعة وعلى نحو جيد بقدر الامكان ) وبجانب هذا المفهوم العام، يحدد (موارى) الحاجة الى الانجاز فى ضوء مفاهيمه الأخرى المعروفة فى نظامه وهى الرغبات والتأثيرات والأفعال والانتماجات والتفرعات .

فمن حيث الرغبات والتأثيرات تتحدد الحاجة الى الانجاز على أنها رغبة الفرد فى أن يتم شيئاً صعباً وأن يتغلب على ما يصاحفه من معوقات ويحقق مستوى عال من حيث الافعال تتحدد الحاجة الى الانجاز على أنها حرص الفرد على أن يقوم بجهود عميقة ومستمرة ومتكررة للوصول الى تحقيق شئ صعب، وأن يستثار لكى يتفوق على الآخرين، وأن يستمتع بالتنافس، أما من حيث الانتماجات فإن الحاجة الى الانجاز يمكن أن تنتمج فعلاً وطبيعياً مع أى حاجة أخرى. وكل هذه الثروة من

المتغيرات الدافعية وكذلك المتغيرات التفسيرية الأخرى تمثل جوانب القوة والضعف فى نظرية موراي. ولقد استمر موراي فى ابتداء مفاهيم وصفية وتفسيرية جديدة، وكان له فضل بالغ الأثر على ميكولوجية الشخصية لما قمه من تصورات نظرية وابتكارية منهجية من بينها ( اختبار تفهم الموضوع ) وعلى الرغم من أن مفهوم دافعية الانجاز يرتبط فى الأصل بأعمال ( موراي ) إلا أن من الثابت أن الدراسات المنظمة فى هذا المجال قد ارتبطت بالاسهامات الفذه التى حمل لواءها ( ماكلياند وآنكسون ). فقد تأثر ماكلياند وMacClelland بأعمال ( موراي ) وأخذ يسعى الى استكمال الشوط الى مدهاء، حيث واصل البحوث الامبريقية مستعينا بإختيار تفهم الموضوع وانماء نظرية الدافعية .

ويطلق ماكلياند على تصوره للدافعية نموذج الاستثارة الانفعالية ويتضمن هذا النموذج فى تمايزه عن مفهوم الحافز، الخاصية الوجدانية للسلوك كما أنه يعتبر كل الدافعيات أمورا متعلمة ويرى أن الدوافع لا تنتشط السلوك فحسب بل توجه الانسان نحو أهداف معينة ويشغل دافع الانجاز مكانة هامة فى نموذج ماكلياند . وهو يرى أن هذا الميل الدافعى يشير الى إستجابات توقع الهدف ، الايجابية أو السلبية التى تستثار فى المواقف التى تتضمن سعيا وفق مستوى معين من الامتياز أو التفوق، وحيث يقوم الاداء على أنه نجاح أو فشل .

ومن ناحية التصور النظرى، قدم ماكلياند إسهامه باللغة القيمة بالانتقال من تصور محتوم بالحاجة للدافعية الى تصور وجدانى محتوم بالتوقع للدافعية، ويتضح هذا من الصياغة الاولى لنظريته .

« يصير للدافع ارتباطا وجدانيا قويا، يتميز برد فعل توقعى للهدف ويقوم على الارتباط السابق لعلامات معينة مع اللذة والالم » ( McClelland ) أما آنكسون Atkinson فقد عمد الى التركيز على دور الفروق فى الحاجة الى الانجاز بهدف مفهوم العمليات الدافعية. ويحدد آنكسون المحددات المباشرة للسلوك بمتغيرات الشخص والبيئة والخبرة .

وقد تأثر فى نظريته عن دافعية الانجاز بنموذج ( ميلر ) فى الصراع ، فالسلوك المرتبط بالانجاز نتاج لموقف صراعى. فهو يفترض أن المؤشرات

المرتبطة بالاجتهاد والمعنى الى مستوى من التفوق تستثير كلا من الرجاء فى النجاح والخوف من الفشل وهى التى تحدد ما إذا كان الفرد سيتحرك صوب الأعمال المرتبطة بالانجاز أو بعيدا عنها .

وهكذا إستلهاماً لأعمال موراي وملكيلاند وانكسون ، يمكن تحديد مفهوم دافعية الانجاز على أنه «المعنى تجاه الوصول الى مستوى من التقوية والامتيان ، وهذه النزعة تمثل مكوناً أساسياً فى دافعية الانجاز وتعتبر الرغبة فى التفوق والامتيان ، أو الأتيان بأشياء ذات مستوى راق خاصية مميزة لشخصية الانسان نوى المستوى المرتفع فى دافعية الانجاز .

إن هذه الدافعية تتعلق بالانجاز والتمكن من البيئة الفيزيائية والاجتماعية، والتغلب على مآقد يصادفه الفرد من معوقات والاحتفاظ بمستويات عالية من العمل ومنافسة الآخرين للتفوق عليهم ، الى غير ذلك من أشكال الاتقان، والتمكن والمسيطرة تحقيقاً لمستويات عالية باستمرار فى العمل. وهكذا استطاع هؤلاء العلماء أن يضعوا القواعد الأساسية للتعرف على ما يمكن أن يحقق للفرد إنجازاً راقياً وامتيازاً وتفوقاً .

#### وجهة الضبط Locus of Control :

من العوامل الهامة والتى لها علاقة بارتفاع أو انخفاض مستوى التحصيل إدراك الفرد للعلاقة بين سلوكه وما يرتبط به من نتائج وهذا ما يشار اليه بمفهوم التحكم الداخلى والخارجى أو ( وجهة الضبط).

فلقد أوضحت نتائج كثيرة من الدراسات العملية أن وجهة الضبط تعتبر عاملاً فى دافعية الانجاز والتحصيل الدراسى. فالأفراد الذين يحصلون على درجات مرتفعة فى مقياس وجهة الضبط الداخلية يتفوقون من حيث دافعية الانجاز والتحصيل الدراسى. حيث تبين بحث قام به كراندىل ( Crandall 1970 ) أن مقياس (Intellectual Achievement Responsibility) مرتبط بالتحصيل الاكاديمى. وتكرر النتيجة نفسها فى بحث قام به كولمان Colman .

#### مفهوم وجهة الضبط :

اشتق مفهوم « وجهة الضبط » من نظرية التعلم الاجتماعى لروتر. وانتشر

استخدامه على أيدى اثنين من تلاميذه هما جيمى وفيرس، وقد قاما بتطوير مقاييس هذا المفهوم باعتباره دالا على متغير فى الشخصية، وهما اللذان أعطيا المفهوم هذه التسمية ( التحكم الداخلى والخارجى ، وجهه الضبط ).

وقد ذكر روتر فى شرحه للمصطلح ، أن الفرد عندما يدرك التعزيز على أنه يتبع عملا ما قام به ، ولكنه ليس مترتبا عليه بشكل كامل فإنه من المعتاد أن يرجع ذلك فى إطار ثقافتنا المعاصرة الى الحظ والصدفة أى ان التعزيز يخضع لتحكم غيره ، ولا يمكن للتنبؤ به نتيجة لتعقيد الظروف والقوى المحيطة بالفرد ، وعندما يفسر الفرد حادثا ما بهذه الطريقة فإننا نسميها الاعتقاد فى التحكم الخارجى. أما إذا أدرك الفرد أن الواقعة نتيجة حتمية لسلوكه ذاته، فإننا نسمى ذلك الاعتقاد بالتحكم الداخلى .

ويعنى هذا ان مصطلح ( وجهة الضبط ) يشير إلى ادراك الفرد للعلاقة بين سلوكه وما يرتبط به من نتائج. فالأشخاص الذين يرون أن لديهم تحكما بصورة ما فى مصائرهم وما يقع لهم من أحداث يعتبرون ( نوى تحكم داخلى ) أى أن مصدر التحكم نابع من داخلهم، من قدراتهم، من سلوكهم. أما أولئك الذين يرون أن العوامل الخارجية هى التى تتحكم فى نواتج سلوكهم ومصائرهم مثل الحظ أو القدر أو الصدفة أو الآخرين أو عوامل لا يمكن للتكهن بها فيعتبرون ( نوى تحكم خارجى ) ( صفاء الأعصر ١٩٧٨ ).

قام ( فيرس ١٩٦٨ Phares ) بدراسة افترض فيها أن الافراد نوى وجهة الضبط الداخلية يستخدمون المعلومات التى لديهم بأكملها أكثر من الافراد نوى وجهة الضبط الخارجية فى علمية إتخاذ القرارات .

وقام ( هاريسون ١٩٦٨ Harrison ) بدراسة العلاقة بين الخلفية الاسرية والتجارب فى المدرسة واتجاهات المراهقين.

قام كل من كراندىل وكانكوفسكى V.C. Crandall and W.Katovsky بدراستين نشرتا عام ١٩٦٧، عن تأثير نوع التفاعل بين الوالدين والطفل على شعور الطفل بمسؤوليته عن التحصيل .

وفى دراسة (تولر ١٩٧٠ Tolor) وجد أن طلاب المدارس العليا غير المتفوقين يعتقدون أن مصيرهم محكوم ابتدئاً بالحظ والقضاء والقدر .

وفى دراسة (كليفورد ولكيرى ١٩٧٢ Clifford and Cleary) استخدم الباحثان مقياسهما لوجهة الضبط ودرسا العلاقة بين وجهة الضبط والمتغيرات الاجتماعية التى لها علاقة بمواقف الأداء فى الصف الرابع والخامس والسادس واطهرت النتائج لكل صف علاقة إيجابية دالة بين وجهة الضبط الداخلية والتحصيل العلمى

كذلك درس كوكلا ١٩٧٢ A. Kukla العلاقة بين مستوى التحصيل وإدراك المسئولية الذاتية عنه .

وتشير البحوث التى أجريت الى الآن أن التحكم الخارجى يرتبط بتراسخ الافراد فى استخدام إمكاناتهم والانطلاق نحو تحقيق الذات، مما جعل بعض الباحثين يفكرون فى برامج ارشادية تهدف الى إرشاد هؤلاء الافراد الى إدراك العلاقة بين سلوكهم ونتائج هذا السلوك، والى التقليل من قيمة العوامل الخارجية ( فى مقابل العوامل الذاتية ) كموامل مسئولة عما يقع لهم من أحداث ومن الباحثين فى هذا المجال Mac Donald ١٩٧٢ .

#### التحصيل الدراسى :

تهتم النظريات الحديثة فى التربية بالتلميذ على أساس أنه كائن حى نشط إيجابى يشعر ويفكر ويحتاج الى إرشاد وتوجيه نحو تحقيق كل إمكاناته وطاقاته التى تتيح له ان يتكيف مع الجماعة عضواً نافعاً لنفسه وللمجتمع . والمتعلم وحده معقدة ويتوقف تحصيله على مجموعة من العوامل الذاتية التى تتفاعل مع بعضها تفاعلاً يجعل من الصعب علينا عزلها . من أجل ذلك كان على الوالدين والمربين توفير إمكانيات التعليم الذى يضمن نمو قدرات التلميذ الى أقصى حد ممكن ليصبح إنساناً صالحاً فى المجتمع له خاتمة ثقافية عامة كافية . ومن أهم هذه العوامل استعدادات المتعلم العقلية وخبراته السابقة مما يكون لها الأثر فى استيعاب انواع المعرفة التى يحصلها فإذا لم يكن المعلم أو الاباء على ادراك حقيقى بمدى هذه الاستعدادات العقلية والخبرات

السابقة فإن عملية التحصيل تتأثر بذلك تأثيرا كبيرا ، كذلك فإن الاستعدادات المزاجية وما يؤثره الموقف التعليمي من حاجات عاطفية تتطلب الاشباع تكون ايضا عظيمة الاثر في علمية التحصيل ومن أجل ذلك فإن طريقة المعلم وحب تلاميذه له لها أهمية بالغة في هذا الجانب بالذات. يضاف الى ذلك شعور المتعلم بالامن والثقة بالنفس . هذه العوامل كلها تتفاعل مع بعضها بحيث تكون وحده مشتركة تدفع التلميذ دائما الى مزيد من القدرة على التحصيل إذا ما عولجت من المعلم والوالدين بفهم لاهتمامها وبهذا يضمن التعليم على هذه الاسس نمو قدرات التلميذ الى أقصى حد ممكن .

ومن الأسس والمبادئ التي يجب أن يحرص عليها المعلم والوالدين تقديم نماذج سلوكية حية لتكون القدوة على النقد الذاتي وتنمية القدرات الابداعية عن طريق ممارسة الفنون كالموسيقى والتمثيل وفنون التشكيل وغيرها لما تثيره هذه الفنون من قدرات ابتكارية عند التلاميذ . بالاضافة الى تغذية حب الاستطلاع واثارة الاستعدادات الطبيعية لدى الطفل لاستكشاف البيئة المحلية بهدف استنباط الحقائق من التفاعل مع البيئة وإدراك مفهوم العمل وإستعمال الافكار المعنوية غير المحسوسة والاهتمام بأن يكتسب التلميذ خبراته الذاتية وألوان المعرفة التي يستكشفها بنفسه ، وهو في كل ذلك يجد المساعدة الكافية والمشورة الصحيحة من القائمين على تعليمه حتى لا يقع في أخطاء قد تؤدي الى الفشل مما نعرف عواقبه.

وتؤثر الضغوط الاجتماعية تأثيرا واضحا في النمو الانفعالي والعقلي والاجتماعي مما يؤثر في مستوى التحصيل الدراسي .

ونمو التلميذ الاجتماعي يحتاج الى جو أسرى دافىء هادىء مستقر، كما يحتاج الى مساندة والديه وإلى الشعور بالتقبل في إطار الاسرة والمجتمع بصفة عامة ، ونحن نعلم أن شعور التلميذ بالرفض يؤدي الى سلوك غير مقبول واعراض واضطرابات أخرى كلها تؤثر على مستوى التحصيل الدراسي .

ويلاحظ أن إهتمام الوالدين بالمدرسة والتحصيل المدرسي والمستقبل العلمي للتلميذ أكثر في الطبقة الوسطى والعليا منه في الطبقة الدنيا الا أن الآباء في جميع الطبقات والمستويات الاجتماعية والاقتصادية يعترفون تماما بقيمة المدرسة من الناحية التربوية .



ففى المدرسة يتعرف التلميذ على تأثير الجماعة مما يعزز مفهومه على ذاته. ويؤدى المدرس تورا هاما فى نمو ذات التلميذ الاجتماعية، ويزداد شعور التلميذ بقيمته ويزداد الشعور بالحب والعطف والحنان ويسعى التلميذ لتعزيز صورته فى أعين الآخرين. وتزداد قدرته على التعبير عن نفسه من خلال ألوان النشاط المختلفة حيث يتحقق نمو الذات المثالية خلال عملية التوحد وتقبل مطامح واهداف والوالدين والمدرسين والأبطال والشخصيات القذة فى المجتمع. وانتهى ( هل Hall ) فى دراسته أن ٦٥٪ - ٧٥٪ من المتغيرات الفعالة فى التحصيل والنجاح المدرسى يظل غير محدد وغير معروف إذا نحن اقتصرنا فى تنبئنا بالنجاح فى التحصيل الدراسى على استخدام المقاييس العقلية فقط حيث أن المتغيرات الدافعية والاجتماعية تقوم بدور هام فى هذه الناحية لا ينبغي تجاهله أو التقليل من أهميته .

ومن المتفق عليه أن تعلم الفرد يلزمه شرطان أساسيان أحدهما القدرة العقلية والجسمية التى تتناسب مع نوع التعليم الذى يحصله والثانى وجود الدوافع الكافية لدى المتعلم لتحصيل هذا النوع من التعليم فإذا توفر هذان الشرطان تم التحصيل الدراسى على المستوى المستهدف (٧) .

#### تحديد المشكلة:

للتعرف على بعض العوامل غير العقلية المميزة بين مستويات التجميل لتلميذات الصف السادس الابتدائى يمكن تحديد المشكلة فى الاسئلة التى يحاول البحث الاجابة عنها من خلال المقارنة بين عينة من التلميذات الأعلى تحصيلاً والأقل تحصيلاً .

أولاً : إلى أى مدى توجد علاقة بين إشباع الحاجات النفسية للتلميذة أو عدم إشباعها وبين مستوى التحصيل الدراسى ؟

ثانياً : ما مدى الاتفاق والاختلاف بين تقدير الأمهات والمدرسين والتلميذات لعوامل التفوق أو عدم التفوق الدراسى ؟

ثالثاً : ما مدى العلاقة بين مستويات التحصيل ومركز الضغط ( داخلى وخارجى ) ؟

## العينة :

ثمانون تلميذة من الصف السادس الابتدائي من إحدى مدارس اللغات بمصر الجديدة ، عبارة عن أربعين تلميذة من الأعلى تحصيليا وأربعين تلميذة من الأقل تحصيليا حصلت عليهن الباحثة من أربع فصول من السنة السادسة الابتدائية، حيث أخذت العشر الأوائل الحاصلات على أكثر من ٩٠ في المائة ، والعشر تلميذات الأواخر الحاصلات على أقل من ٥٥ في المائة وذلك بالنسبة لكل فصل من الفصول الأربعة ، وقد حصلت الباحثة على درجاتهن في التحصيل الدراسي من واقع نتيجة امتحان نصف العام والعينة متقاربة في المستوى التعليمي والاجتماعي للوالدين ، وجميع افراد العينة وقع الكشف الطبى عليهن حتى لا يكون هناك فروق بينهن بسبب أى قصور من الناحية الصحية . وبالتالي فإن المعالجات الاحصائية فى البحث قد اعتمدت على التلميذات المتفوقات، والتلميذات الأقل تحصيليا، والأمهات والمدرسات .

## الأدوات :

استلزمت طبيعة هذا البحث الميدانى استخدام المقاييس الآتية :

أولاً : لاختيار النكاه المصور .

ثانياً : اختيار المقدرات من مقياس ستانفورد بينيه وقد استخدمت الباحثة هذين الاختبارين لتثبيت معامل النكاه حيث يتناول البحث بالدراسة بعض العوامل غير العقلية المميزة بين مستويات التحصيل لتلميذات الصف السادس الابتدائي .

ثالثاً : مقياس دوافع الحياة .

رابعاً : لاختيار تكملة الجمل الاسقاطى .

خامساً : استخدمت الباحثة فى هذه الدراسة مقابلة قامت بتصميمها لفرض هذا البحث .

سادساً : مقياس وجهة الضبط .

## أولاً : اختبار النكاء المصور ( إعداد أحمد زكى صالح ) :

يهدف هذا الاختبار الى تقدير القدرة العقلية العامة لدى الأفراد فى الأعمار من سن الثامنة إلى السابعة عشر وما بعدها - ويعتمد أصلاً على إدراك العلاقة بين مجموعة من الأشكال وانتفاء الشكل المختلف من بين وحدات المجموعة، ثبت من الميادين المختلفة التى استخدم فيها هذا الاختبار أنه مفيد جداً فى حالات التشخيص الأولى .

ثانياً : اختبار المفردات فى مقياس ستانفورد بينيه ( اقتباس وإعداد محمد عبد السلام ولويس كامل مليكة ) :

من المعروف أنه يشيع استخدام اختبار المفردات وغيرها من الاختبارات اللغوية فى مقاييس النكاه، وقد وجد ترمان وميرل أن اختبار المفردات هو أكثر اختبارات المقياس قيمة، وذلك نظراً لآثاره لاهتمام المفحوصين ولأن العمل المطلوب فى الاختبار مألوف بالنسبة لديهم لقراءة الشبه بينه وبين الاختبارات اللغوية المدرسية .

ثالثاً : مقياس دوافع الحياة ( بريار جويل ، وهالورس براون . إعداد جابر عبد الحميد جابر ) :

يتكون هذا المقياس من إحدى عشر بنداً ، يتألف كل بند من خمس عبارات تشتمل على ألفاظ وصفية مستندة الى كتابات ماسلو وتوصيفه للسلوك المرتبط بكل مستويات الحاجات الخمس، وهى الحاجات الفسيولوجية، الحاجة الى الأمن، ثم الحاجة الى الحب، والحاجة الى التقدير والاحترام، ثم الحاجة الى تحقيق الذات .

ولقد جاءت هذه البنود الحادية عشر تعبيراً عن المواقف الحياتية : الأصدقاء قضاء وقت الفراغ، التقود ، تربية الأطفال ، الأسرة ، الأنشطة ، مكان العيش، العمل ، المدرسة، الحكومة ، ثم الصحة .

ولقد ورعت العبارات التى تمثل هذه الحاجات الخمس على نحو عشوائى عبر البنود جميعها، ويتقضى الاجابة على هذه الأداة أن يرتب المفحوص العبارات الخمس داخل كل بند من أكثرها أهمية الى أقلها أهمية، ثم تتوزع الدرجات من صفر إلى أربعة

حسب درجة الأهمية. وجمع درجات الفرد عبر البنود الحادية عشر يؤدي إلى الحصول على الدرجة الكلية للفرد التي تتراوح بين صفر و ٤٤ لكل مستوى .

تلك هي الاداة الوحيدة التي تعرف حتى الآن لقياس الدافعية للحياة كما تعرض لها نظرية ابراهام ماسلوه وهي كانت الاداة الأساسية التي اعتمدت عليها بريارا جويل في دراستها على العينة الأمريكية، واعتمد عليها جابر عبد الحميد في دراسته على العنيتين العربية غير القطرية والعربية للقطرية .

وقد فضلت الباحثة عند استخدامها لهذه الاداة أن تكون الدرجات المعبرة عن مراتب الأهمية تبدأ من الرقم ( ١ ) بدلا من صفر وتنتهي عند الرقم ( ٥ ) بدلا من ( ٤ ) . وذلك تحاشيا لما يثيره استخدام الصفر في الاختبارات النفسية من إشكالات منطقية. وبناء عليه فإن الدرجة الكلية للفرد أصبحت تتراوح من ١١ و ٥٥ لكل مستوى .

رابعا : اختبار تكملة الجمل الاسقاطي :

وضعت الباحثة ست جمل على طريقة روتر لتقوم التلميذة بتكملة الجمل الناقصة التي يتألف منها الاختبار . وتعليمات روتر لا تتضمن إشارة الى الاجابة بمرعة أو مباشرة ذلك لأن التجربة التي قام بها «روتر و ويلزمان» قد أوضحت أن التعليمات التي تؤكد وتضغط على أن تكون الاستجابة مباشرة وسريعة تؤدي بالمفحوص الى إعطاء استجابات مختصرة كذلك التي نحصل عليها من اختبار تداعي الكلمات وهذه الجمل هي :

أ - والدتي

ب - عندما يكون الامتحان صعب..

ج - أنا ..

د - المدرسين..

هـ - المدرسة..

و - الامتحان..

خامسا : استخدمت الباحثة فى هذه الدراسة مقابلة قامت بتصميمها لغرض هذا البحث وتكونت المقابلة من ست أسئلة :

سؤالين بالنسبة للتلميذات، وسؤالين للأمهات، وسؤالين للمدرسين والمدرسات.  
وبالنسبة لعينة التلميذات الأعلى تحصيلًا كانت تسأل كل تلميذة على حدة السؤالين الآتيين :

١ - تفكرى أية الأسباب فى نظرك التى جعلتك متفوقة ؟

ثم تسأل بعد إجابتها على السؤال الأول :

٢ - تفكرى أية أهم سبب من كل هذه الأسباب فى نظرك جعلك متفوقة ؟

وهكذا بالنسبة للأمهات، والمدرسين، والمدرسات كانت تسأل كل أم، أو كل مدرسة، وكل مدرس سؤالين على حدة عن أسباب تفوق ، أو عدم تفوق كل تلميذة من تلميذات العينة سواء من التلميذات الأعلى تحصيلًا، أو التلميذات الأقل تحصيلًا.

سادسا : مقياس وجهة الضبط :

قامت صفاء الأعسر بتصميم مقياس للتحكم الداخلى ( وجهة الضبط ) مشتقا من عدة مقاييس أجنبية، والمقياس يتكون من ٢٢ عبارة تتكون من موقعين أحدهما ذو مضمون داخلى والآخر ذو مضمون خارجى، وكان على أفراد العينة أن يختاروا أحد الموقعين<sup>(١٩)</sup>.

ثبات المقياس :

لقد قامت الباحثة باستخدام طريقة إعادة الاجراء للتحقق من ثبات مقياس وجهة الضبط، حيث طبقت الأداة على مجموعة قوامها ( ٣٠ تلميذة ) من تلميذات المرحلة الابتدائية . بفواصل زمنى قدره خمسة عشر يوما وبلغ معامل الارتباط (٨١) وهو عامل مقبول فى هذا النوع من المقاييس .

الصدق الظاهرى للمقياس :

قامت الباحثة بتوزيع المقياس على عدد من المحكمين حيث قاموا بتحديد

العبارات الدالة على وجهة الضبط الداخلية، والعبارات الدالة على وجهة الضبط الخارجية، في ضوء تعريف مفهوم وجهة الضبط .

اسلوب تحليل النتائج :

أولاً : بالنسبة لاختبار الذكاء المصور قارنت الباحثة بين التلميذات الأعلى تحصيلاً والتلميذات الأقل تحصيلاً واستخدمت الباحثة معادلة (ت) في تحليل النتائج .

ثانياً : بالنسبة لاختبار المفردات في مقياس ستانفورد بينيه ، قارنت الباحثة بين التلميذات الأعلى تحصيلاً، والتلميذات الأقل تحصيلاً واستخدمت معادلة (ت) في تحليل النتائج.

ثالثاً : بالنسبة لمقياس دوافع الحياة :

قارنت الباحثة بين التلميذات الأعلى تحصيلاً والتلميذات الأقل تحصيلاً وذلك بالنسبة لكل حاجة من الحاجات الخمس التي يتضمنها مقياس دوافع الحياة. واستخدمت معادلة (ت) في تحليل النتائج .

رابعاً : بالنسبة لاختبار تكملة الجمل الاسقاطى :

أ - استخدمت الباحثة اسلوب تحليل المضمون .

ب - قسمت الاستجابات ذات المعنى والمضمون الواحد تحت مفهوم واحد للعينة كلها .

ج - قامت الباحثة بالمقارنة بين شرائح العينة على أساس الاستجابات الكيفية على اختيار تكملة الجمل الاسقاطى بالمقارنة بين عينة التلميذات الأعلى تحصيلاً وعينة التلميذات الأقل تحصيلاً .

د - استخدمت الباحثة (كا<sup>٢</sup>) في تحليل هذه النتائج .

خامساً : بالنسبة لاسئلة المقابلة :

١ - استخدمت الباحثة منهج تحليل المضمون، وقامت بالمقارنة بين استجابات التلميذات الأعلى تحصيلاً ، والتلميذات الأقل تحصيلاً .

٢ - قامت الباحثة بالمقارنة بين استجابات المدرسين والمدرسات الخاصة بالفرق بين التلميذات الأعلى تحصيلاً ، والتلميذات الأقل تحصيلاً .

٣ - قامت الباحثة بالمقارنة بين إستجابات أمهات التلميذات الاعلى تحصيلاً وأمهات التلميذات الأقل تحصيلاً .

٤ - استخدمت الباحثة (كا<sup>٢</sup>) في تحليل النتائج .

ساساً : مقياس وجهة الضبط :

تعتبر درجة المجيبة على المقياس هي مجموع إجاباتها عن العبارات ذات الدلالة على التحكم الخارجى، وبالتالي كلما كانت الدرجة مرتفعة فإن هذا يشير إلى أن التلميذة تختار الاجابات الدالة على التحكم الداخلى. وقد استخدمت الباحثة معادلة (ت) فى تحليل النتائج.

عرض النتائج :

أولاً : نتائج اختبارات النكاء:

جداول رقم ( ١ )

جدول أ

يبين المتوسط والانحراف المعيارى وقيمة ت ومستوى الدلالة وذلك بالنسبة للتلميذات الأعلى والأقل تحصيلاً على اختبار النكاء المصور .

العينة	م	ع	قيمة ت	مستوى الدلالة
التلميذات الأعلى تحصيلاً	٤٤ر١	١ر٣	٦٩ر	غير دال
التلميذات الأقل تحصيلاً	٤٣ر٩	١ر٢٤		

بالكشف فى جدول ت عند درجات حرية ٧٨ نجد أن قيمة ت عند نسبة ٠.١ = ٢٦٤ر

## جدول ب

يبين المتوسط والانحراف المعياري وقيمة ت ومستوى الدلالة  
وذلك بالنسبة للتلميذات الأعلى تحصيلًا والتلميذات الأقل تحصيلًا  
على اختيار المفردات في مقياس ستانفورد بينيه للكفاءة

العينه	م	ع	قيمة ت	مستوى الدلالة
التلميذات الأعلى تحصيلًا	١٨ر٦٥	٧٩ر	١٩٦ر	غير دال
التلميذات الأقل تحصيلًا	١٨ر٣	٧٧ر		

بالكشف في جدول ت عند درجات حرية ٧٨ نجد أن قيمة ت عند نسبة ٠.١ = ٢٦٤

## تفسير نتائج اختبارات الكفاءة

يتبين من نتائج اختبار الكفاءة المصور واختبار المفردات في مقياس ستانفورد بينيه أن التلميذات الأعلى تحصيلًا، والتلميذات الأقل تحصيلًا لا توجد بينهم فروق واضحة، حيث أظهرت النتائج أن قيمة ت في الاختبارين ليس لها دلالة إحصائية عند نسبة ٠.١

وربما يرجع ذلك إلى تقارب المستوى الثقافي، وتقارب الاستعدادات العقلية .



## ثانيا : نتائج مقياس نوافع الحياة

### جداول رقم ( ٢ )

تبين المتوسطات والانحرافات المعيارية وقيمة ت ومستوى الدلالة وذلك بالنسبة للتلميذات الأعلى تحصيلًا والأقل تحصيلًا على مقياس نوافع الحياة

#### جدول ( أ ) الحاجات الفسيولوجية

القيمة	م	ع	قيمة ت	مستوى الدلالة
التلميذات الأعلى تحصيلًا	١٨ر٢٥	٢ر٣٩٥	١٠ر٤	ر٠١
التلميذات أقل تحصيلًا	٢٧ر٩٥	٥ر٢٩١		

#### جدول (ب) الحاجة الى الأمن

القيمة	م	ع	قيمة ت	مستوى الدلالة
التلميذات الأعلى تحصيلًا	٢٨ر٢	٤ر٥٥٠٨	١٨ر٠٨٤٤	ر٠١
التلميذات الأقل تحصيلًا	٤٦ر٨	٤ر٣٧٧		

بالكشف في جدول ت عند درجات حرية ٧٨ نجد أن قيمة ت عند نسبة ر٠١ = ٢ر٦٤

جدول (ج) الحاجة الى الحب

العينة	م	ع	قيمة ت	مستوى الدلالة
التلميذات الأعلى تحصيلًا	٤٠.٨٥	٢٨٩٤٣	٠.٢٧٩ ر	غير دال
التلميذات الأقل تحصيلًا	٤٠.٨	٣٥٧٢١١		

جدول (د) الحاجة الى التقدير والاحترام

العينة	م	ع	قيمة ت	مستوى الدلالة
التلميذات الأعلى تحصيلًا	٢٣.٦٥	٤٩٨٧٧	٠.٧٩٥٩ ر	٠.١
التلميذات الأقل تحصيلًا	٢٥.٨	٥٢١١٥		

بالكشف في جدول ت عند درجات حرية ٧٨ نجد أن قيمة ت عند نسبة ٠.١ = ٢.٦٤

جدول (هـ) الحاجة الى تحقيق الذات

العينه	م	ع	قيمة ت	مستوى الدلالة
التلميذات الأعلى تحصيلاً	٤٦ر٤	٤٤٩٨٩ر٤	١٧ر٧٢٢٣	٠.١
التلميذات الأقل تحصيلاً	٢٦ر٣٥	٥٤٤٧٧ر٥		

بالكشف في جدول ت عند درجات حرية ٧٨ نجد أن قيمة ت عند نسبة ٠.١ = ٢٦٤ر













جدول (د) يبين التكرارات في كل فئة من التلميذات الاعلى تجميعيا والاول تجميعيا

الاستبان	ليست ان يكون معلم وانما ان معلم	او لم يكن الاستبان ان يتكرر بعد من التلاميذ	يبين مستوى التلميذات	الاستبان كل فهر رهن اخر ما في القيمة	حالة بعد ومدة كذا اول بالح	ليست ان تتكرر من التلميذات	بعضيات تتكرر في	من المجموعات يدين الاستبان ليست ان القيمة	من المجموعات يدين الاستبان ليست ان القيمة	من المجموعات يدين الاستبان ليست ان القيمة	ليست ان يدين الاستبان ليست ان القيمة	ليست ان يدين الاستبان ليست ان القيمة	ليست ان يدين الاستبان ليست ان القيمة	ليست ان يدين الاستبان ليست ان القيمة
٤.														
١٠	٤	٢	١	١٠	-	٢	٤	١٠	٢	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠
١٠	٢	٢	١	١٠	-	٢	٤	١٠	٢	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠
١٠	٤	٢	١	١٠	-	٢	٤	١٠	٢	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠

مستوى التلاميذ لها دلالة احصائية عند مستوى ٠.١

درجات الحرية= ٩

٢٠١٣ و٢٠١٢

رابعاً : نتائج أسئلة المقابلة

جدول رقم (۴۴)

بـزوال التلميذة : فنتكبر أيه أم سبب في ظنك جهلك متفوقة ؟  
بـزوال التلميذة : فنتكبر أيه أم سبب في ظنك جهلك غير متفوقة ؟  
جدول (1) يبين الكثرات في كل فئة وذلك بالنسبة للتلميذات الأمي تعليمًا والتلميذات الأقل تعليمًا

جدول (1) يبين التكرارات في كل فئة وذلك بالنسبة للتسميات الأولى، تحميلات الأمل، والتلميحات الأقل تحميلا.

[illegible]

درجات الحرية =  $A$   
 المستويات الثلاثة = لها ثلاث اصطلاحية عند مستوى ١ و  
 المستوي ٢  
 درجات حرية =  $3 - 1 = 2$   
 عند درجة حرية  $A$  نجد أن قيمة  $F$  عند مستوى ١ و ٢ و ٣  
 بالكيف في جدول



بـؤال الأم : فنتذكرى أية أهم سبب في نظرك جعل ابنتك متفاوتة ؟  
 فنتذكرى أية أهم سبب في نظرك جعل ابنتك غير متفاوتة ؟  
 جدول (ج) يبين التكرارات في كل فئة وذلك بالنسبة للتلميذات الأولى حصيلا والتلميذات الأقل تحصيلا

مجم استجاب مفردات الطلبة و التمه على المطل	التيبة في المنفعة و تنجوا الوالدين و جهنم للتنجيد و تنجيد الوهم المناسبة للطائفة	كمرة المديرة و بعض المتجيد	تنجيد الوالد في اتجيد أخر غير التنجيد	مجم الطائفة و عدم الاستجابة للتنصيح و الاطاعة	الامور في المصروف جعل لها استجابات أخرى جعلت الرقية في المنفعة لاقتدار الوالدين معلم ووجه جو مناسب للمصروفات معرفة الامور بين الوالدين	(ضماح الوقت) بالجوراء التنجزيد و التنجيد أوقات كثيرة - الامور المصروفية	عدم الاعتناء على التنص الاعتناء اكثر على المنز	الطائفة و المصنف الطبي و الاجتماعي بالصوفية و القديرة على التنكيد و تنجيد الوقت و الاعتناء على التنص	التنصيفات الأولى تصنيفا
—	١٢	—	—	—	—	١	١	٢٢	التنصيفات الأولى تصنيفا
٥	—	٤	٣	٣	١٠	١١	٤	—	التنصيفات الأولى تصنيفا

مستوى الدلالة = لها دلالة احصائية عند مستوى ٠.١  
 درجات الحرية = ٨  
 كال = ١٣٤ و ٧٣

خامسا : نتائج مقياس وجهة الضبط

جدول رقم (٥)

يبين المتوسط والانحراف المعياري وقيمة ت ومستوى الدلالة وذلك بالنسبة للتلميذات  
الأعلى تحصيلًا والأقل تحصيلًا على مقياس وجهة الضبط

العينة	م	ع	قيمة ت	مستوى الدلالة
التلميذات الأعلى تحصيلًا	٤٣٥	١٤٢	١١٩٢	٠.١
التلميذات الأقل تحصيلًا	٨٨٣	١٨٧		

بالكشف في جدول ت عند درجات حرية ٧٨ نجد أن قيمة ت عند نسبة ٠.١ = ٢٦٤

## تفسير النتائج

بالنسبة للتساؤل الأول إلى أى مدى توجد علاقة بين إشباع الحاجات النفسية للتلميذة أو عدم إشباعها وبين مستوى التحصيل الدراسى ؟

فقد أظهرت نتائج البحث أن هناك فرق واضح بين التلميذات الأعلى تحصيلًا والتلميذات الأقل تحصيلًا. وهذا يتبين من نتائج اختبار دوافع الحياة، واختبار تكملة الجمل الاسقاطى.

فقد أظهرت نتائج اختبار دوافع الحياة أن أعلى الدرجات عند التلميذات الأعلى تحصيلًا فى هذا الاختبار مرتبة كالآتى :

- ١ - الحاجة الى تحقيق الذات .
- ٢ - الحاجة الى الحب .
- ٣ - الحاجة الى التقدير والاحترام .
- ٤ - الحاجة الى الأمن .
- ٥ - الحاجات الفسيولوجية .

أما بالنسبة للتلميذات الأقل تحصيلًا كانت أعلى الدرجات مرتبة كالآتى :

- ١ - الحاجة الى الأمن .
- ٢ - الحاجة الى الحب .
- ٣ - الحاجات الفسيولوجية .
- ٤ - الحاجة الى التقدير والاحترام .
- ٥ - الحاجة الى تحقيق الذات .

وبالمقارنة بين التلميذات الأعلى تحصيلًا والتلميذات الأقل تحصيلًا على كل حاجة من الحاجات الخمس على حدة يتبين :

أنه بالنسبة للحاجات الفسيولوجية كانت قيمة ت لها دلالة إحصائية عند مستوى ٠.١

وبالنسبة للحاجة إلى الأمن كانت قيمة ت لها دلالة إحصائية عند مستوى ٠.١

وبالنسبة للحاجة الى الحب كانت قيمة ت ليس لها دلالة إحصائية  
وبالنسبة للحاجة الى التقدير والاحترام كانت قيمة ت لها دلالة إحصائية عند  
مستوى ٠.٠١

وبالنسبة للحاجة الى تحقيق الذات كانت قيمة ت لها دلالة إحصائية عند  
مستوى ٠.٠١

أما بالنسبة لاختبار تكلمة الجمل الاسقاطي :

فقد أظهرت النتائج أن هناك فرق واضح بين التلميذات الأعلى تحصيلاً  
والتلميذات الأقل تحصيلاً حيث قيمة كاي<sup>٢</sup> لها دلالة إحصائية عند مستوى ٠.٠١ بالنسبة  
لجميع الكلمات والجمل. وفي ضوء ما جاء من نتائج يتبين أن التلميذات المتفوقات  
يشعرن بالأمن والطمأنينة للانتماء الى أسر يسودها جو الهدوء والاستقرار، بالإضافة  
الى أن التلميذات المتفوقات كان من أسباب تفوقهن إشباع الحاجة الى الحب والمحبة  
وهي من أهم الحاجات النفسية التي يسعى التلميذ الى إشباعها فهو يحتاج الى أن يشعر  
أنه محب ومحبوب، والحب المتبادل المعتدل بينه وبين أسرته وأصدقائه وزملاء  
الدراسة لازمة للصحة النفسية..

كما أظهرت النتائج العلاقة بين التفوق والحاجة الى التقدير والاحترام، وهي  
تتمثل في أن يكون متمتعاً بالتقبل والتقدير كشخص يحظى باحترام الغير، وله مكانه  
ولا يتعرض للرفض أو النبذ أو عدم الاستحسان..

كذلك أظهرت النتائج بأن الطموح والحاجة الى تحقيق الذات بالتفوق الدراسي  
من أهم العوامل في التفوق، وهذه الحاجة ترتبط بالتحصيل الجيد والانجاز والتعبير  
عن الذات .

أما بالنسبة للتلميذات الأقل تحصيلاً، فبعضهن لا يشعر بالأمن لكثرة الخلافات  
بين الوالدين مما يؤدي الى عدم حصولهن على الرعاية الكافية . كذلك لا يشعرن  
بالحب وبالتالي غير قادرين على منح الحب، فهم يكرهون المدرسة وبعض المدرسين  
هذا بالإضافة الى أن حاجتهم الى تحقيق الذات موجهة في اتجاه آخر غير التعليم .

ولعل أهم ما يستوقف النظر في النتائج السابقة، هو ذلك التمايز الواضح بين المجموعتين فيما يتعلق بالدافعية وفقا لاختبار دوافع الحياة .

فبينما احتلت الحاجة الى تحقيق الذات قمة الهرم لدى التلميذات الأعلى تحصيلًا، فإنها احتلت أدنى المراتب لدى التلميذات الأقل تحصيلًا ، وذلك يعنى أن أهم ما يشغل بال التلميذة الأعلى تحصيلًا هو السعى الى تحقيق ذاتها أو بلوغ صورتها المثالية عن نفسها .

أما التلميذة الأقل تحصيلًا فإنها - وإن كانت لا تقل نكاه عن قرينتها - يبدو وكأنها قد نحت جانبًا مسألة السعى الى تحقيق ذاتها ومن ثم فقد تهافتت الى المؤخرة. وتفسير ذلك لا يتأتى إلا إذا لاحظنا مفارقة أخرى، لقد احتلت الحاجة الى الأمن قمة الهرم لدى التلميذات الأقل تحصيلًا، بينما احتلت مكانة متأخرة لدى التلميذات الأعلى تحصيلًا، ومن ثم أصبح ميسورًا تفسير الصورة الدافعية لكلا المجموعتين وفقًا للتنظيم الهرمى للحاجات الذى قام عليه الاختبار المستخدم .

ان ما دفع بالحاجة الى الانجاز - وهى قمة الحاجات - وفقًا لنظرية ماسلو الى المؤخرة لدى التلميذات الأقل تحصيلًا هو أن ثمة حاجة من مستوى أدنى لم تشبع لديهن وهى الحاجة الى الأمن، وبالتالي أصبحت هى الأولى بالاشباع . ان ترتيب ماسلو الهرمى للحاجات إنما يعنى أن اشباع حاجات المستوى الأول شرط لاشباع حاجات المستوى الثانى فالثالث وهكذا، وبالتالي فمن المنطقى أن من يفتقد الاحساس بالأمن ثم تنضج حاجاته اليه يعجز عن الانجاز مهما كانت كفاءة قدراته العقلية .

وتتفق نتائج اختبار تكملة الجمل الاسقاطى مع هذا التفسير ، فقد عبرت استجابات التلميذات الأعلى تحصيلًا عن احساسهن بالأمن الاسرى والاطمئنان للمدرسين، فى حين عبرت استجابات التلميذات الأقل تحصيلًا عن العكس تمامًا : قلق اسرى ونفور من المدرسة والمدرسين .

أما التساؤل الثانى، وهو ما مدى الاتفاق والاختلاف بين تفسيرات الامهات والمدرسين والتلميذات لعوامل التفوق أو عدم التفوق الدراسى جاءت نتائج البحث تبين أن هناك اتفاق بينهما فى اغلب العوامل التى أدت إلى تفوق التلميذات الاعلى



تحصيلًا . أما الاختلاف بينهن فكان في تقييم بعض العوامل التي أدت إلى هبوط مستوى التلميذة الأقل تحصيلًا .

يرى المدرسون أن أهم أسباب التفوق لدى التلميذات الأعلى تحصيلًا هي القدرة على التركيز، والانتباه عند الشرح ، احترام النفس حب التنافس، حب التلميذات المتفوقات للمدرسة وما يترتب على ذلك من حب المدرسات لهؤلاء التلميذات وتشجيعهن واهتمامهم ورعايتهن لهن، بالإضافة إلى عامل آخر وهو الطموح وتحقيق الذات بالرغبة في التفوق الدراسي .

أما الأمهات فتري أن أهم أسباب التفوق الدراسي هي المثابرة والطموح العلمي والاحساس بالمسئولية والقدرة على التركيز والاعتماد على النفس، كذلك متابعة المنزل بالأشراف من جانب الوالدين وتشجيعهما وحبهما للتلميذة وتهيئة الجو المناسب للمذاكرة .

أيًا من وجهة نظر التلميذات المتفوقات فظهرت النتائج أن أهم أسباب التفوق كما عبروا عنها : التركيز الشديد في الحصة، والاستماع إلى كل ما يشرح لهن كذلك رغبة التلميذات في إسعاد الأم والأب بالتفوق الدراسي ، الرغبة في الحصول على احترام الآخرين ، المذاكرة بانتظام والاعتماد على النفس، والرغبة في تحقيق الذات بالتفوق العلمي .

أما بالنسبة للتلميذات الأقل تحصيلًا يرى المدرسون أن أهم الأسباب التي أدت إلى هبوط مستوى التلميذات الأقل تحصيلًا هي التشتت، والسرхан، وعدم الانتباه في الحصة، اللامبالاة والتعود على الفشل .

بالنسبة للأمهات ترى أن أهم العوامل هي : ضياع الوقت بالجلوس أمام التلفيزيون والفيديو أوقات كثيرة، التعود على الدروس الخصوصية الكثيرة مما يضيع الوقت، الاسراف في إعطاء التلميذات نقود مما جعل لهن إهتمامات أخرى مثل حب الظهور والتباهي ، ضعف الرقابة في المنزل وانشغال الوالدين عن التلميذات سواء بعدم تواجد الوالدين فترة كافية للرعاية، أو لوجود الوالدين داخل المنزل وكثرة الخلافات بينهما مما يؤدي إلى خلق مناخ سيء لا يساعد التلميذة على الاستنكار،

عدم الاستجابة للنصح والارشاد واللامبالاة، تحقيق الذات فى إتجاه آخر غير التعليم ،  
عدم استيعاب دروس المدرسة مما أدى إلى التعود على الفشل .

أما بالنسبة لتقدير التلميذات لأسباب هبوط مستواهم العلمى كما عبروا عنها :  
عدم الاهتمام بشرح الدرس فى الحصة للاعتماد على الشرح مرة أخرى فى الدرس  
الخصوصى بالإضافة الى أن الدرس الخصوصى يضع الوقت ولا تستفيد منه التلميذة  
للمجموعات كثيرة العدد التى تأخذ معها الدرس ، كره المدرسة وبعض المدرسين،  
جو المنزل لا يساعد على الاستذكار، كذلك عدم متابعة الوالدين لهن أو سؤالهما عن  
ما أخذ فى المدرسة . لجوء قلة من المدرسين الى إعطاء بعض أسئلة الامتحانات  
لهن بسبب الدروس الخصوصية مما أدى الى تعودهن على ذلك وعدم الالتزام بالجدية  
فى المذاكرة والدراسة .

لعل أهم ما يميز نتائج المقارنة بين تـصـير التلميذات والمدرسين والامهات للتفوق  
وعدم التفوق هو اتساع مساحة الاتفاق . وهو ما يعنى ابتداء ان المشكلة واضحة لدى  
الاطراف جميعا . وأن أياً من تلك الاطراف لا ينقصه الوعى بأسبابها الظاهرة على  
الأقل، فالجميع يدركون - مثلا - أن التركيز والانتباه يرتبطان بالتفوق ، وأن التثبـت  
والمرحان يؤديان الى عدم التفوق .

ولعله من الجدير بالانتباه أن التلميذات عموما لم يشرن الى دور الأسرة سواء  
فى تفوقهن أو عدم تفوقهن وقد يرجع ذلك على الأرجح الى طبيعة كون السؤال  
مباشرا حيث أنهن عبرن فى الاسئلة الاسقاطية عن تمايز واضح فى نظرة كل  
مجموعة للأسرة حين طلب منهن إكمال جملة « والذى ... » إذ عبرت التلميذات  
المتفوقات عن ان الوالـدان يهتمان بـى فى حين تكرر لدى التلميذات الأقل تحصيلـا  
القول بأن الوالـدان « مشغولان عنى بعملهم » أو « يتشاجرون » أو « يصـدرون الأوامر  
القاسية ».

أما الأمهات فقد أكدن بوضوح دور الوالدين سواء فى ظاهرة التفوق أو عدم  
التفوق . فقد أرجعن التفوق الى « تشجيع الوالدين والمتابعة وتهيئة الجو الأسرى  
المناسب، فى حين أرجعن عدم التفوق الى « ضعف الرقابة الاسرية وعدم توفير الجو  
الاسرى المناسب ».

أما فيما يتعلق بدور الدروس الخصوصية، فقد كان طبيعيا ومتوقعا أن تخلو استجابات المدرسين من أى ذكر لها سلبيا أو إيجابا. كذلك فإن التلميذات المتفوقات لم يشرن لها ، أما التلميذات الأقل تحصيليا وكذلك الامهات فقد أشرن إليها باعتبارها من عوامل عدم التفوق. والامر فيما نرى يحتاج الى اعادة النظر بإيمان. فرغم أن مؤلنا المباشر كان عن أسباب التفوق أو عدم التفوق ، ورغم أن الأجابة قد أدرجت الدروس الخصوصية ضمن هذه الأسباب ، إلا أننا نرجح أن تكون ظاهرة الدروس الخصوصية - خاصة بالنسبة لتلاميذ الصفوف الابتدائية - نتيجة لعدم التفوق بقدر ما هي سبب لمزيد من عدم التفوق - بمعنى أن التلميذ حتى يتعثر فيأدر الوالدان فورا الى الدروس الخصوصية دون تقصى أسباب تعثره، فإنه يزداد اهمالا لدروسه المدرسية معتمدا على الدروس الخصوصية باعتبارها الحل فيزداد تعثرا وهكذا .

أما التساؤل الثالث وهو ما مدى العلاقة بين مستويات للتحصيل ومركز الضبط (داخلي وخارجي) فقد أظهرت نتائج البحث أن هناك فرق واضح بين التلميذات الأعلى تحصيليا والتلميذات الأقل تحصيليا على مقياس وجهة الضبط حيث قيمة ت لها دلالة إحصائية عند مستوى ٠.٠١. وقد تبين أن التلميذات الأعلى تحصيليا حصلن على درجة منخفضة في التحكم الخارجى والتلميذات الأقل تحصيليا حصلن على درجة مرتفعة في التحكم الخارجى .

وفى ضوء ما جاء من نتائج هذا المقياس والاختبارات الأخرى التي استخدمت فى هذا البحث يتضح أن التحكم الداخلى والخارجى يرتبط باختلاف ظروف التربية والتنشئة الاجتماعية. فالتحكم الداخلى يأتي من جو الدفاء والحب والرعاية الذى تعيش فيه التلميذة إذ تبين من البحث أن التلميذات ذوات التحكم الداخلى تمت تربيتهن الامرية بتكوين عادات الاعتماد على النفس والسعى نحو الانجاز الجيد وتحقيق الذات بالتفوق الدراسي، وهذه الفئة تعتبر نفسها هي للمسئولة عن كل سلوك وكل تصرف يصدر منها، كذلك يشعرون بالمسئولية الذاتية عن ما وصلن اليه من استيعاب للمناهج والمقررات ويدركن تماما أسباب النجاح ويسعون الى تحقيق كل العوامل والأسباب التى تؤدى الى التفوق لدراسي، كذلك يعرفن كيف يكتسبن المعرفة بأنفسهن وكيف يستوعبن كل الدروس بالتركيز فى الحصة ومتابعة الشرح والمذاكرة بفهم فى المنزل ، كذلك يعرفن كيف يقومن لنفسهن .

لما التلميذات الثلاث حصلن على درجة اعلى فى التحكم الخارجى فهؤلاء يرون أن العوامل الخارجيه هى التى تتحكم فى نواتج سلوكهن ومصلتهن قبل الحظ أو التقدر أو الصدفة أو الآخرين وهن يتعودن على الفشل ويتصفن باللامبالاة والاهمال وعدم الاكتراث.

ورغم لتساؤل نتائجنا فى تدعيم التفسير السابق والذي رجح ارتباط التحكم الخارجى والداخلى بظروف التربية والتنشئة الاجتماعية بأننا لا نجد بأسا فى طرح تساؤل نظرى قد يكون منارا لبحوث أخرى :

ان التحكم الخارجى يعنى كما أشرنا أن يميل المرء الى الفصل بين ما فعله وبين ما يترتب على هذا الفعل من نتائج مرجحا تلك النتائج الى ظروف لا علاقة لها بها . والعكس بالنسبة للتحكم الداخلى. ولكن الى أى حد يترتب ذلك التحكم بطبيعة الفعل ذاته؟ بمبارة أخرى الى أى حد يميل المرء الى ارجاع انتصاراته وانجازاته الى افعاله هو ؟ وإلى أى حد يميل الىلقاء تبعه هزالمه واخفاقاته على الظروف الخارجيه ؟ وإذا كان الأمر كذلك، الا يمكن لنا أن نعتبر أن ابداء التلميذات الاقل تحصيلا لتقدير أكبر من التحكم الخارجى كان نتيجة وليس سببا لتعثرهن فى الدراسة .

وقد تبين من نتائج البحث أن العوامل التى أدت الى ذلك هى فقدان الاسرة لتدريتها فى العطاء الصحيح لتنشئة الابناء. وكان من أهم ما نستخلصه من هذه الدراسة استمرار الخلافات بين الوالدين وهذا الخلاف المستمر بينهما يؤدى بالقطع الى أهمل متابعة الابناء فى المنزل وفقدان الرعاية الكافية لهن. كما أن الانفعالات المستمرة بين الوالدين تؤدى الى القسوة فى تربية الابناء واستخدام العقاب البدنى دون منطق معقول يتوافق مع هذا العقاب وبالتالي فإن كل هذا يؤدى الى فقدان الاحساس بالحب والحرمان من هذه العاطفة التى تغذى وجدان الابناء بطاقات تدفع الى النجاح والانجاز الدراسى على أن هناك بعض الاسر تغطى عدم اهتمامها بالابناء نتيجة الاهتمامات الشخصية بأنفسهم ( سواء بالفصح او الزيارات او العمل ) يعرضون ذلك بدفع مبالغ مرتفعه للابناء وهذا بالتالى يؤدى الى كثير من الانحرافات السلوكية وعدم

الاهتمام بالتحصيل الدراسي حيث يتحقق إشباع الذات عن طريق المغالاة في الاسراف والتباهي وحب الظهور .

هذه الاسر التي تشغل تماما عن الابناء لاسباب التي ذكرناها تلجأ أحيانا الى الدروس الخصوصية لتعويض هذا الفاقد الكبير في الرعية والمتابعة المنزلية للتحصيل الدراسي ولكن من الثابت ان الدروس الخصوصية في مجموعات كثيرة العدد قد لا تحقق أى فائدة في التحصيل الدراسي الجيد بمفهومه التربوي .

### تفسير عام

أبرزت لنا نتائج الدراسة الميدانية التي أجرتها الباحثة الأهمية الكبرى لاشباع حاجات التلميذ النفسية ، كما أبرزت الفوارق الواضحة بين من يتمتع بإشباع هذه الحاجات النفسية ومن الأعلى تحصيلاً ومن يحرم منها ومن الأقل تحصيلاً على الرغم من تقارب العينة في مستوى النكاه والصحة العامة، والحالة الاجتماعية والثقافية للوالدين .

كما تبين لنا أم هذه العوامل يمكن ترتيبها حسب أهميتها كما تبين من نتائج البحث :

#### ١ - الحاجة الى الحب والمحبة :

وهو من العوامل النفسية الهامة ذات الأثر في التحصيل الدراسي لدى التلميذات وهو أن يتبادل الحب بينهن وبين الوالدين والمدرسين والأقران بحيث يتحقق من خلال ذلك إشباع هذه الحاجة .

#### ٢ - الحاجة الى الرعاية الوالدية والتوجيه :

وترتكز هذه الحاجة في مدى ما تشعر به التلميذة من إهتمام الوالدين بها ويتحصلها الدراسي وبأحوالها بصفة عامة مما يشعرها بالرعاية الكاملة وأنها موضع الاهتمام .

#### ٣ - الحاجة الى رضا الكبار والزملاء :

وهي حجة تدفع التلميذات الى مزيد من الجهد حتى يتحقق لها المستوى

التحصيلي الذي يجعلها موضع رضا من الكبار وتقدير من الزملاء والاقربان وهي حاجة من شأنها أن تحسن السلوك الاجتماعي لدى التلميذات .

#### ٤ - الحاجة الى التقدير والاحترام :

كما ثبت أن من العوامل الهامة في تكوين الشخصية حاجة التلميذة الى أن تشعر باحترام الغير وتقديرهم لها وتحقيق هذه الحاجة يقتضى مزيد من الجهد في التحصيل الدراسي والاهتمام والتركيز في الحصة واداء الواجبات باهتمام حتى تستمتع بهذه الحاجة .

#### ٥ - الحاجة الى التحصيل والنجاح :

وهذه الحاجة مكمله للحاجات النفسية الأخرى مؤكدة لها فإن التحصيل الجيد الذي ينتهى بالنجاح فيما تستهدفه التلميذة تحقق لها الاشباع العاطفي في الجوانب المباشرة كالتقدير والاحترام وارضاء الوالدين والمدرسين .

#### ٦ - الحاجة الى الأمن :

وهي من الحاجات الأساسية للانسان بصفة عامة وهي كذلك بالنسبة للتلميذات الصغيرات. فإن أى خلاف أسرى يُزعزع الشعور بالأمن وبالتالي يؤثر على مستوى التحصيل الدراسي .

كما أكدت النتائج وضوح العلاقة بين ارتفاع مستوى التحصيل الدراسي ووجهة الضبط الداخلي وكلما تحقق مزيد من الاشباع لهذه العوامل الداخلية كلما كانت فرص التفوق الدراسي أكبر وكلما قلت هبط مستوى التحصيل الدراسي . والتلميذات ذوات الضبط الخارجى دائمت التبرير والقاء المسئولية في الفشل الى عوامل خارجية لا دخل لهن فيها .

أما التلميذات ذوات الضبط الداخلى فهن يتصفن بأنهن محبات ومحبوبات من الوالدين والمدرسة والزملاء كما يتصفن بالاعتماد على النفس والمثابرة والجهد على النجاح والتفوق .

## أولا : المراجع العربية

- ١ - إبراهيم قشقوش، طلعت منصور. دافعية الانجاز وقياسها القاهرة ، مكتبة الانجلو المصرية ١٩٧٩.
- ٢ - سيد محمد غنيم ، هدى برادة. الاختبارات الاسقاطية ، القاهرة ، دار النهضة العربية ، ١٩٦٤
- ٣ - صفاء الاعصر وآخرون ، برنامج لتنمية دافعية الانجاز لدى التلاميذ والطلاب القطريين فى مختلف مراحل التعليم التقرير الأول، الدوحة ١٩٨٢ .
- ٤ - صفاء الاعصر وآخرون . دراسة استطلاعية للعلاقة بين دافعية الانجاز وبعض المتغيرات العقلية والشخصية والاجتماعية فى المجتمع القطرى، الدوحة ١٩٨٣ .
- ٥ - طلعت منصور . الدافعية بين النظر والنمجة - الكتاب السنوى فى التربية وعلم النفس، المجلد الخاص ، القاهرة ، دار الثقافة والنشر ١٩٧٨ .
- ٦ - عنايات زكى محمد . تجارب فى علم النفس الاجتماعى - القاهرة مطبعة التقدم ١٩٧٣ .
- ٧ - فرج عبد القادر طه. علم النفس وقضايا العصر، القاهرة، دار المعارف، ١٩٧٩.
- ٨ - لويس كامل مليكه . قراءات فى علم النفس الاجتماعى فى البلاد العربية المجلد الأول. القاهرة، الدار القومية للطباعة والنشر ١٩٦٥.



## ثانيا : المراجع الأجنبية

- 9 - AL - Schuler , A . S . : Developing Achievement Motivation in Adolescents . New Jersey . 1973 .
- 10 - Atkinson , J.W . : An Introduction to Motivation. Princeton : Van Nostrand . 1964.
- 11 - Biondo , J . & MacDonald , Jr , A .P . : Internal - External Locus of Control and Response to Influence Attempts. Journal of Personality , 1971 , 39 , 407 - 419.
- 12 - Cooper , H . M . & Burger , J . M . and Good , T . L . : Gender Differences in the Academic Locus Control Beliefs of Young Children. Journal of Personality and Social Psychology. 1981- 40 (3). 562- 572.
- 13 - Chapman, M.& Hill, R. A.; Between Motivation, Locus of Control 1971. 1971.
- 14 - Clinger , p .A . : Relationships Between Motivation, Locus of Control, Knowledge of study Skill and Achievement. Ph.D. Tulsa University. 1979.
- 15 - Johnson , P . B . : Achievement Motivation and Success. Journal of Personality and Social Psychology , 1981 , 40 . (2). 374- 375.
- 16 - Kukla , A . : Attributional Determinants of Achievement-Related Behaviour. Journal of Personality and Social Psychology , 1972 , 21 (2) 166-174.
- 17 - Lewis , B .J . : Locus of Control, Task Expectancies and Children's Performance Following Failure, Journal of Educational Research, 1978, 17 , (4) 207-210.
- 18 - Messer, S .B . : The Relation of Internal-External Control to Academic Performance. Child Development. 1972, 43 (4). 1456-1462.
- 19 - Robinson , John and Shaver, Ph. Measures of Social Psychological Attitudes , Survey Research Center Institute for Social Research. The University of Michigan, Ann Arbor, Michigan. 1978 .



## ندوة الالتزام والموضوعية فى كتابة تاريخ مصر المعاصر ١٩٥٢ - ١٩١٩

محمد شومان (\*) - حسنين كشك (\*\*)

عقدت فى القاهرة ندوة الالتزام والموضوعية فى كتابة تاريخ مصر المعاصر ١٩١٩ - ١٩٥٢ ، فى الفترة من ٣١ أغسطس الى ٣ سبتمبر ١٩٨٧ . وقد شارك فى الاعداد للندوة المعهد القومى للآثار والدراسات العربية بالقاهرة وقسم التاريخ بجامعة القاهرة والمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية بالقاهرة وكذلك قسم الدراسات العربية بجامعة أمستردام بهولندا . قسمت اعمال الندوة الى احدى عشرة جلسة ناقشت ٢٣ ( ثلاثا وعشرين ) ورقة علمية .

ولعل الملاحظة الاساسية هى ان المناقشات احتلت مكانة بارزة ، وربما تجاوزت فى أهميتها اهمية الاوراق المقدمة ، ( فاغلب اوراق الندوة لم تناقش موضوع الندوة ولم تتميز بالجدية اذ انها كانت إعادة انتاج لمؤلفات واوراق سابقة للمشاركين فى الندوة فى موضوعات تاريخية عامة ) .

وتعكس المناقشات ازمة الكتابة التاريخية فى مصر وتأثيرها الكبير بالصراع السياسى والاجتماعى ، الامر الذى يفسر ما وصف فى الندوة بالتوظيف السياسى والحزبى للتاريخ ، ومن وجهة أخرى لا يشعر المتابع للندوة بأن الباحثين فى تاريخ مصر يشعرون بأزمة فى ادواتهم المنهجية او فيما يتعلق بظاهرة التوظيف السياسى للتاريخ ، وربما تحدث اغلبهم عن ندوة المصادر التاريخية وغياب قدرتها بوصفه

---

(\*) باحث مساعد، بقسم بحوث الجريمة، للمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية.

(\*\*) باحث مساعد، بقسم بحوث المجتمعات الريفية والصحراوية، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

ازمة الكتابة التاريخية فى مصر ومن ثم فان الحل يتلخص فى توفير وتنظيم هذه المصادر . فى مقابل هذا الفهم المحدود والجزئى لازمة الكتابة التاريخية برز اتجاه قوى يتفق على مشكلة ندوة المراجع والوثائق والمصادر التاريخية الا انه يوسع زاوية النظر فيدعو الى الدراسة الاقتصادية الاجتماعية لتاريخ مصر ، ومراجعة الترسنة النظرية والمنهجية المتوفرة لدى الباحثين فى التاريخ ، بالاضافة الى تشكيل فرق للعمل الجماعى لكتابة تاريخ مصر .

ولعل من ايجابيات الندوة اشتراك عديد من التخصصات فى العلوم الاجتماعية بالاضافة الى عدد من المساهمين فى صناعة الاحداث التاريخية . كذلك فان التقدير المنصف للندوة يسجل عدم احترام بعض المشاركين لمواعيد الجلسات، وتدخل البعض الآخر لمحب آراء المعارضين او توظيف مقولاتهم بشكل سياسى . وتبقى الملاحظة اخيرة بالتمويل الاجنبى للندوة والتي قام بتنظيمها قسم التاريخ بجامعة القاهرة ، والمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجناينة وقسم الدراسات العربية بجامعة امستردام والمعهد الهولندى للأثار المصرية والبحوث العربية بالقاهرة ، وعقدت الجلسات بمقر المعهد البريطانى بالقاهرة . والحقيقة أن أحمد عبدالله قد أثار قضية التمويل الاجنبى للندوات والبحوث فى وجهة نظر النخبة المثقفة المصرية على قواعد ومعايير المسموح به فى هذه الابحاث او الجهات الاجنبية . وقد يبدو هذا التدخل فى التناول صحيحا ، الا ان هذا لا يكفى لتفسير الاعتماد على التمويل الاجنبى فى ندوة بهذا الموضوع ، ولا تحتاج الى امكانيات مالية او بحثية كبيرة لا تتوافر للجهات البحثية والجامعات المصرية ، كذلك لا ينبغى استخدام فكرة عدم اتفاق النخبة المصرية بشأن قضية البحوث المشتركة والتمويل الاجنبى لتمرير أى بحث أى بحث مع أى جهة أجنبية . فلا تخفى صعوبة تحقيق مثل هذا الاتفاق بالاضافة الى صعوبة تنفيذة والزام النخبة المثقفة ببؤده المختلفة .

#### محاور الندوة :

قسمت اعمال الندوة الى عدة محاور هي :

أ - مناهج وطرائق كتابة تاريخ مصر المعاصر .

ب - مصادر كتابة التاريخ وتوثيق المادة التاريخية .

ج - كتابة تاريخ الزعامات السياسية والصفوة السياسية .

د - كتابة تاريخ الطبقات والحركات الاجتماعية .

هـ - كتابة تاريخ الاحزاب والمنظمات السياسية .

ويقوم هذا العرض على هذه المحاور مع نمج المحورين الآخرين في محور واحد ، كما ان وجود عدة اوراق تناقض اكثر من محور دفع الى عرض هذه الاوراق اكثر من مرة او الاشارة اليها ، مع اعادة تقسيم الاوراق على المحاور الرئيسية .

**أولا : محور مناهج وطرائق كتابة تاريخ مصر المعاصر :**

تركزت اغلب اوراق هذا المحور على عرض وتقييم مدارس الكتابة التاريخية ، ومناقشة ظاهرة التوظيف السياسي للتاريخ ، ومعايير بداية تاريخ مصر المعاصر الذى لم يتفق عليه الحضور . أما المناهج وطرائق الكتابة فكانت اقل الموضوعات التى أثبتت ، وربما كانت مدخلة عبد الخالق لاشين حول مناهج ومدارس كتابة التاريخ ، ودعوته لتأسيس مدرسة مصرية لكتابة التاريخ ، تستوحى خصوصية الواقع المصرى وتلتزم بكل جديد فى الفكر العالمى .

وقد كانت ورقة الافتتاح لمنسق عام الندوة أحمد عبد الله بعنوان « المبارزون بسيف قديمة يطعنون الاجيال الجديدة » ، حول كتابة التاريخ المصرى بحجر الدب المسنون ، وهو عنوان مثير لا يخلو من دلالات خاصة بظاهرة استخدام التاريخ فى الصراع السياسى والاجتماعى بين التيارات الفاعلة فى الساحة السياسية ، وهى ظاهرة أطلق عليها البعض الاقتتال بالتاريخ ، وقد جاءت الورقة تعبيراً عن هذه الظاهرة ومحاولة فى الوقت نفسه لتجاوزها بطرح فكرة تحقيق وحدة وطنية يقوم الاتفاق على حد ادنى فى المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

ورغم اهمية وضرورة هذه الدعوة فانها قد تبدو مثالية فى ظل الظروف المجتمعية التى تمر بالمجتمع المصرى ، حيث تتداخل عمليات الصراع والفرز والاستقطاب الاجتماعى والسياسى على كافة المستويات ، ومع ذلك فان ايمان الباحث بدعوته دفعته لاستخدامها كمعيار للحكم على أعمال ما وصفهم بمؤرخى الحركات

السياسية الليبرالية والاشتراكية والاسلامية ، كما دفعته ايضا لاصدار احكام قطعية يغلب عليها الطابع السياسى ، او يعرض لقضايا هامة فى سرعة خاطفة .

كما يشير أحمد عبد الله الى مشاكل الكتابة التاريخية وإشكالية الموضوعية فى البحث التاريخى ، والتي تحمل مذاق الصراع السياسى فى الصحف المصرية ، ويناقش الباحث مشروعية هذه الكتابة والعلاقة بين رجل العلم الاكاديمى والصحفى المحترف ، وينوه الى انخفاض مستوى بعض حملة الدكتوراه . اما تقييم الباحث لمؤرخى الحركات السياسية فيشمل جوهر أعمال عبد العظيم رمضان وزكريا سليمان بيومى ورفعت السعيد وطارق البشرى خاصة المقدمة الحديثة لكتابة الاخير : تاريخ الحركة السياسية فى مصر ١٩٤٥ - ١٩٥٢ . ويرى الباحث ان اعمال هؤلاء اتسمت بنزعة دعائية سياسية واضحة ، ومبالغات لصالح التيار الذى ينتمون اليه باستثناء طارق البشرى الذى يتميز عن الجميع بمحاولة توظيف تاريخ الامة من اجل مستقبلها .

وتبدأ ورقة عبد العظيم رمضان وعنوانها مدارس كتابة تاريخ مصر ، بالتمييز بين المؤرخ - وهو لكااديمى بالضرورة - وبين كتاب التاريخ . ثم باتخاذ ثورة يوليو ١٩٥٢ باعتبارها أصلح بداية لتاريخ مصر المعاصر ، فهى الثورة الوحيدة التى غيرت علاقات الانتاج ( بقوانين الاصلاح الزراعى والتأميم ) وغيرت بالتالى البناء الفوقى كله !! .

ويستعرض عبد العظيم رمضان ثلاث مدارس لكتابة التاريخ المعاصر : السياسية والاجتماعية والمادية والتاريخية . وهذه المدرسة الثالثة تختلف عن المدرستين السابقتين وهى تفسر الحدث التاريخى فى إطار قوانين الحركة التاريخية ، بينما المدرسة الثانية تركز على التخصص فتوجه اهتمامها الى دراسة الطبقات الاجتماعية . ثم يعود الكاتب الى التأكيد على أن المدارس التاريخية فى كتابة تاريخ مصر المعاصر لم يمت منفصلة عن بعضها البعض كلية وذلك على مستوى تطبيق منهج البحث التاريخى .

وعن كتاب التاريخ غير الاكاديميين يقرر الباحث ان كتاباتهم جميعا لا تنطبق

عليها مقاييس الدراسة التاريخية العلمية ، ولا تستخدم البحث العلمى التاريخى ( فيما عدا دراسات طارق البشرى ) .

وثمة ملاحظات حول ورقة عبد العظيم رمضان تتلخص فى أنه لا يمكن النظر الى « كتاب التاريخ » من غير الاكاديميين على اساس ان كل كتاباتهم تنفقر الى البحث العلمى التاريخى والى مقاييس الدراسة التاريخية ، فقد ينطبق ذلك على عدد كبير من الاكاديمين أيضا ، رغم التشدق بالعلم ، والمعيار الصحيح للتمييز بين المؤرخ وغير المؤرخ يرتبط باستخدام الوسائل والادوات الفنية وليس مجرد الحصول على الشهادات ، الاكاديمية .

كذلك يتحدث عبد العظيم رمضان عن الحياد التاريخى الأمر الذى يثير سؤال حول حقيقة وجود مدرسة للحياد التاريخى فى مصر أو العالم المعاصر .

وفى إطار ما يعرف بالتاريخ النوعى قدمت عواطف عبد الرحمن ورقة بعنوان « تاريخ الصحافة المصرية بين الالتزام والموضوعية » ، وهو عنوان لا يعبر عن مضمون الورقة والقضايا التى طرحتها ، فالقسم الاول منها يناقش اشكاليات استخدام الصحيفة فى الدراسات التاريخية ، ومنعروض له فى محور مصادر كتابة التاريخ ، اما القسم الثانى فهو عبارة عن مسح نقدى للكتب والرسائل الجامعية فى تاريخ الصحافة ينتهى بملاحظات عامة حول تطور استخدام الادوات المنهجية ، والمهام المنهجية المطروحة على الباحثين الاعلاميين فى مجال التأريخ للصحافة والتى تتلخص فى النقد الداخلى والخارجى للصحيفة وعملية التركيب التاريخى .

أما ورقة أنور عبد الملك بعنوان : ممدخل الى فلسفة تاريخ مصر ، فقد عبرت عن رؤيته لتاريخ مصر فى إطار منظومة افكاره حول اختلاف الاطر الحضارية ، ونهضة مصر وانطلاقا من خصوصيتها التاريخية ومركزية دورها فى الحضارة الاسلامية العربية. ويغض النظر عن الاتفاق أو الاختلاف مع رؤية أنور عبد الملك ، خاصة فى توجهاتها الجديدة باتجاه الاسلام الحضارى ، فان الورقة تنظر وتعمل من أجل المستقبل ، وتحاول تفسير الطبيعة السياسية فى الكتابات التاريخية المصرية . فالباحث يرى ان فلسفة التاريخ تلعب دورا رئيسيا فى تفهم وتحديد معالم الشخصية الوطنية والقومية والحضارية التى بدورها تلعب دورا توجيهيا

رئيسيا في تجديد الحراك السياسى والحضارى للمجتمعات البشرية . وبهذا الفهم فان مختلف الاتجاهات فى فلسفة التاريخ هى لشعب أو بلد هى فى واقع الامر مدارس فكر وعمل ، وقد جسدت تلك مدارس تاريخ مصر التى يقسمها أنور عبد الملك الى اتجاهين يشمل كل منهما تيارات الفكر والعمل على الصعيد السياسى ، وتظهر فلسفة التاريخ فى الوجهة الاولى بالتوازي او التقليد لمدارس فلسفة التاريخ الكبرى حول ابن خلدون، والفارابى، ولوك، ومونتسكيو، وماركس، واشبنجلر على وجه التخصص أما الاتجاه الثانى فيستلهم خصوصية التحرك الحضارى لمصر عبر الاجيال ، وهى وجهه ارقى وأكثر تقدما من الاولى ، ولكنها بدول عنها ، فثمة اتصال بين الاتجاهين وبهذا الربط تزول التناقضات الزائفة فى حقل تاريخنا الوطنى وتتشابه اعمال مؤرخى مصر وأعمال طلائع المؤرخين الملتزمين بتغيير العالم وصياغة العالم الجديد . والحقيقة ان مناقشة هذه الورقة يتطلب فحص مجمل اعمال واجتهادات د . أنور عبد الملك ، لكن الملاحظة التى يمكن اثارها هنا ان الورقة تغفل الصراعات والمناقشات الحادة بين مؤرخى التاريخ المصرى وتسعى لعقد لقاء بينهما على نحو غير واضح .

ويقدم على فهمى فى ورقته بعنوان «الالتزام والموضوعية» فى كتابة تاريخ مصر المعاصر ، احكاما واقعية لواقع حال عملية التفسير فى كتابة التاريخ ، مع ربطها بأزمة الموضوعية فى البحث العلمى الاجتماعى ، فالموضوعية لدى الباحث هى نزوع مشروع ما بقى ذلك فى دائرة الحلم ، فالحياد فى التفسير التاريخى حلم ، والموضوعية فى هذا الميدان محض ادعاء ، ويدلل الباحث بأمثلة عديدة على ذلك ، ولكنه يفرق بين انحياز المؤرخ والمفسر لقناعاته وايدولوجيته وخلفيته الفكرية وغير ذلك من جهة وبين ان يبعد الى التزوير الصريح او الخفى من جهة اخرى . فالتزوير مدان ، اما الانحياز فهو مبرر ومفهوم ومشروع ، ان لم نقل انه مرغوب فيه ومكتوب اليه ، او بالاقل لا يمكن نفاذه حسب ما تطيقه القدرة الانسانية .

وفى إطار بحث على فهمى عن حل يقترح تشكيل هيئات بحثية نوعية وخلق مناخ موات لعمل الفرق البحثية ، العمل الجماعى اقل تعرضا للعلل والانحياز ، كما يقترح احداث ارشيف قومى ينظم على أحدث أنظمة الارشيفات القومية المعروفة بالدول المتقدمة .

## ثانيا : محور تاريخ الحركات الاجتماعية والسياسية :

يدخل فى اطار هذا المحور عدة اوراق تناقش تاريخ الحركات الجماهيرية والحركة العمالية ، بالاضافة الى ورقة هامة عن مدارس كتابة تاريخ مصر الاقتصادى وورقة ثلثية عن الكتاتبة التاريخية عن القانون المصرى قمتها نبيل عبد الفتاح وسجل ان اغلب كتابات تاريخ القانون المصرى تقتصر على شرح النصوص بدون ربط النص القانونى بالتغيرات الاقتصادية والاجتماعية او تحليل للفجوة بين النص والواقع .

أما ورقة طه عبد العليم بعنوان « التاريخ الاقتصادى الاجتماعى لمصر المعاصرة بين المنهجية والايديولوجية » ، فهى تغطية لمبدان هام من ميادين الدراسة التاريخية ، وفى سياق طرح المشكلات المنهجية المرتبطة بهذا النوع من الدراسات يميز بين الكتابة الايديولوجية الاستعمارية للتاريخ الاقتصادى ، وبين الكتابة الايديولوجية الرجعية التى تدافع عن مصالح كبار الملاك الاقطاعيين ونخبة الرأسمالية المصرية . وبين الكتابة الايديولوجية الوطنية ( ذات المضمون البرجوازى ) وأخيرا الكتابة الايديولوجية الماركسية .

ويلاحظ طه عبد العليم أن جميع هذه الكتابات تعانى بدرجات متفاوتة من غياب الموضوعية ، بسبب المبالغة الناتجة عن الموقف الايديولوجى المسبق.

ونقتصر الورقة على تقديم تحليل نقدى لعدد محدود من هذه الكتابات ، والتى تتناقض ما تستخدمه من مناهج العرض والتحليل، من المثالية التاريخية الى المادية التاريخية والمادية الاقتصادية.

وحول نشأة الحركة التروتسكية ، كثير من تيارات الحركة الشيوعية المصرية، تأتى ورقة بشير السباعى بعنوان :

( حول ما يسمى بـ « التروتسكية المصرية » بين عامى ١٩٣٨ - ١٩٤٨ ) حيث يقرر فى ورقته تلك أن من وصفوا لأول مرة بأنهم «تروتسكيون» فى سياق الخلافات بين اليساريين والمصريين، هم ليسو كذلك وأن «بول جاكو ديكومب» والذى استخدم هذه التسمية ، كان ينطلق من موقف « متالين » فى الصراع مع الخصوم .

السياسيين ويشير الكاتب في تفسيره لاستخدام هذا الوصف بما يحمله من « الافتراءات التي بدأت ضد تروتسكى منذ عام ١٩٢٣ » ، والتي قد بلغت ذروتها فى محاكمة موسكو الاستعراضية فى عام ١٩٣٨ ، حيث جرت محاكمة تروتسكى - غيبايا - بعدة تهم من بينها التجسس لحساب الجستابو النازى والنشاط التخريبى ، وسرعان ما اصبحت كلمة ( التروتسكية ) تعنى معاداة الستالينى - من طراز هنرى كوريل وتلاميذه من المصريين على الرغم من ان لينين وهو اول من ابدع كلمة ( تروتسكية ) ، خلال ثورة ١٩٠٥ ، ١٩١٧ فى روسيا ، قد استخدم هذا المصطلح للإشارة الى المزاج الثورى لبروليناريان سان بطرسبورج ، حيث كان تروتسكى رئيسا لموفيت نواب عمال عاصمة الامبراطورية القيصرية .

ويوجه الكاتب نفس الانتقاد لكل من « احمد صادق سعد » و « رفعت السعيد » وكل من نقل عنها حول ما يسمى ( بالتروتسكية ) فى مصر خلال الفترة السابق ذكرها .

أما ورقة زكريا سليمان بيومى فقد أثارت جدل داخل الندوة يعكس فى جوهره الطبيعة السياسية للورقة واحكامها المتسرعة ، والتي تتناول علاقة جماعة الاخوان المسلمين بالنظام السياسى المصرى منذ يوليو ١٩٥٢ وحتى اغتيال الرئيس أنور السادات ( ١٩٨١ ) وهى فترة لا تدخل فى الاطار الزمنى للندوة ، ومع ذلك تناولها الباحث وبطريقة غير علمية ، فهو يصدر احكاما اقرب الى الاتهامات ويرى وقائع ويرصد علاقات بدون اسناد وتوثيق ، ولا يراعى الاسلوب العلمى المعروف فى اثبات المراجع ، بالاضافة الى ذلك فان الورقة غير مترابطة او محدودة الهدف ، فهو يهاجم جماعة الاخوان المسلمين والجماعات الاسلامية رغم ما اشار اليه منسق الندوة من أن الباحث هو احد مؤرخى الحركة الاسلامية ، وتصل حدة الهجوم الى اتهام اغلب الجماعات الاسلامية بالارتباط بالسعودية ، ثم تتمتع دائرة الاتهامات لتشمل نظامى حكم عبد الناصر والمندادات على السواء .

وتعرض ورقة عطية الصيرفى فى « العمال والفلاحون يواجهون الرصاص والمشائق نيابة عن الوطنية المصرية » ، لتدوين التاريخ المصرى بشكل آحادى الجانب من منظور الحكام والسلاطين والملوك والطبقات المسيطرة بون كتابة تاريخ



الاطراف الاخرى ، ويستعرض اشكال وملامح الظلم في تدوين تاريخ الطبقة العاملة والفلاحين المصريين ، فمؤرخو الاقطاع والرأسمالية يهدنون الدور التاريخي لهاتين الطبقتين ويقدمونهما باعتبارهما قوة منتجة فقط ، لا شأن لهما بالحياة العامة والسياسة .

ويخصص الباحث للعديد من الصفحات لابرار موضوعين لم يحظيا بالاهتمام الواجب من المؤرخين : موضوع المنظمات العمالية للسرية التي استهدفت اغتيال الانجليز والخونة من المصريين ، ويتجاوز رقم عملياتها ٧٠ عملية ، وموضوع الحركات الفلاحية في الريف المصري خلال الفترة ١٩١٩ - ١٩٥٢ .

امام الفكرة الرئيسية للدراسة فهي تلك الفكرة التي تعبر عنها عنوان الورقة : « العمال والفلاحون التي تواجه الرصاص والمشائق نبيلة عن الوطنية المصرية . » ، ولكن دون ان يوضح لنا الكاتب ماذا يقصد بمصطلح « الوطنية » ؟

وتطرح الورقة فكرة «إمكانية كتابة التاريخ المصري بشكل موضوعي دون تحيز طبقي ، والحقيقة ان عددا من المؤرخين والكاتب يتبنون هذه الفكرة ، ونحن بدورنا نتساءل : هل تنطوي الموضوعية على تناقض مع التحيز الطبقي ؟ وهل تعنى الموضوعية اتخاذ موقف فوق التاريخ وفوق الطبقات ؟ وهل يمكن أن يدلنا من يتبنى مثل هذه الفكرة على مؤرخ او كاتب واحد تصدر كتاباته عن موضوعية لا تعرف التحيز الطبقي ؟ .. الحقيقة ان مثل هذه الموضوعية لا وجود لها .

ويتفق طه سعد عثمان في ورقته عن « الالتزام والموضوعية في كتابة تاريخ الطبقة العاملة المصرية » مع ما اعلنه الصيرفي، حيث يقرر أن تاريخ الطبقة العاملة وحركتها الكفاحية لم يحظ حتى اليوم بالعباية التي تتفق مع دور تلك الطبقة في المجتمع ، وحتى ما كتب حول هذا الموضوع خلال الفترة السابقة على عام ١٩٥٢ غير كاف وما زالت هناك الحاجة الملحة الى عشرات أمثال ما كتب .

وتتناول الورقة فهما ملائما لموضوع الالتزام في كتابة تاريخ الطبقة العاملة ينضمن الالتزام بهدف خدمة هذه الطبقة العاملة والكشف عن دورها الحقيقي والكامل في المجتمع، وإزالة كل ما حاول أعداؤها الصاقيه بها من نقائص دون تضخم في

الانجازات او طمس من نقائص ، وكذلك الالتزام بمنهج علمى سليم عند رصد الاحداث وتفاعلها مع الظروف التى وقعت فيها والمحيط بها مع الحياد الكامل وعدم التحيز قدر الامكان حتى ولو كانت الحقائق تخالف فكرية الكاتب ، والالتزام بتقديم المعلومات والوثائق دون اخفاء بعضها او اجتزاء بعضها للخروج بنتيجة معدة سلفا والالتزام بالبحث الجاد من وجهة نظر الاتجاهات الفكرية المختلفة والمدارس الفكرية تفاديا للخروج عن الموضوعية تحت دعوى النفاذ عن تيار معين . ومنعا للخلط بين الجزئى وهوتاريخ التيار الفكرى المعين وبين العام وهوتاريخ الطبقة العاملة ، وأخيرا للالتزام بفكرية الطبقة العاملة كمرشد للتحليل .

وينتقل سيد عشاوى الى تاريخ الحركات الفلاحية فى ورقته بعنوان :  
« ملاحظات نقدية حول كتابة تاريخ الحركات الفلاحية فى مصر ١٩١٩ - ١٩٥٢ »

وقد لاحظ الباحث غياب الدراسة المتكاملة لرصد هذه الحركات فى ترابطها التاريخى وفى علاقتها بالقوى الفعلية الاجتماعية ، وانطلاقا من الواقع كما هو وكما يتطور .

كما يورد الباحث ملاحظة هامة تتعلق باختلاط المفاهيم وتضاربها حول تحديد ماهية حركات الفلاحين ( فهى ثورة وعرب ولتنفاضة ومعارك دموية وتمردات وحركة ثورية وهبات وصراع طبقي ) ويشير الباحث الى ضرورة تحديد المصطلحات المستخدمة فى دراسة الحركات الشعبية عامة والفلاحية خاصة وتعريفها ، بهدف توفير الاسس الموضوعية للفهم السليم وللبحث عن طبيعة الطبقات الشعبية وتغير مكوناتها وتركيبها . كما أنه من الضرورى عند دراسة الحركات الفلاحية ان يتم الربط بين النضال الوطنى والنضال الاجتماعى لبعض التحركات الفلاحية . وان يتم التعرض للاشكال المختلفة للصراع الاجتماعى فى الريف ، وأطراف الصراع واتجاهاته او حتى درجات الوعي الاجتماعى لهذه الحركات .

وحول بعض المسائل الضرورية فى كتابة تاريخ الحركة الفلاحية ولفت الباحث الانتباه الى قيمة وأهمية بعض الاعمال الادبية لمؤرخ الحركات الفلاحية ( يوميات

نائب فى الارياف - الارض - الفلاح - الشمننورة - أيلم الانسان السبعة -  
الحرام ) على سبيل المثال . كما يلفت الانتباه الى ضرورة دراسة البنية الاجتماعية  
للفلاحين الفقراء ، واشكال مقاومتهم السلبية والعنيفة من واقع المصادر والمراجع  
الاساسية ( سجلات حوادث الريف ) وملفات بعض القضايا وتحقيقات الشرطة .

وتأتى ورقة أحمد صادق سعدوحركة الجماهير الثلقائية فى المنهج  
المصرى لكتابة التاريخ المعاصر - مع التركيز على فكرة طارق البشرى ، تأتى فى  
اطار النقد المنهجى الموجه الى اغلب المدارس النقدية المعاصرة فى مصر والتي  
تعنى بتسجيل وقائع الحركة الجماهيرية وتتبعها وتفسير حدوثها بدوافع تأتى من خارج  
تلك الحركة . فالمدرسة الليبرالية ترى أن القادة والنخب هى التى تثير الحركة  
الجماهيرية وتحركها ، والمدرسة اليسارية - فى الاتجاه العلم - تتبنى تفسيراً  
اقتصاديا تبسيطيا، فاللتطورات الاقتصادية تنعكس اجتماعيا على نحو ميكانيكى  
سطحي.. ولكن وفقر أحداث بعضها جسيم القى بذور الشك والحيرة فيما هو مستقر  
من قرارات تقليدية ( ١٨ ، ١٩ يناير ٧٧ - تمرد قوات الأمن المركزى ١٩٨٦ -  
اتساع موجة الاصولية الاسلامية ) ، الامر الذى دفع البعض الى معاودة البحث

ويواصل الباحث انتقاده لموقف المؤرخين المصريين ( اغلبيتهم الساحقة )  
للتجاهل للحركة الجماهيرية الثلقائية، واعتبارها بالشيء غير الملفت للانتباه أو  
الجدير بالتسجيل الخاص، أو هى تقع بتحرك للنخبة أنها - أى  
الحركة الفلاحية أقرب الى المادة ، والفعل ، اى الاولوية ، وفعل الحركة يأتيها من  
خارجها . كما انه يغيب الدوافع الطبيعية فى تلك الحركة .

كما أن ، محمد انيس ، أيضا لا يتصور وجود شعبية واسعة خارج الوفد ورغم  
أن المؤرخين الماركسيين يعطون اهمية كبيرة للحركات الجماهيرية ، إلا أنهم  
يركزون غالبا على المجموعات او التيارات التى يرونها تتولى قيادة هذه الحركات ،  
ولا يشيرون الى الثلقائية الا عرضا ، وتصدر هذه القناعة عن فهم خاص للحركة  
الجماهيرية لا يرى تلك الدرجة من الاستقلال النسبى لها عن القوى السياسية .

أما عند طارق البشرى وكذلك أعمال عدد من «الترائيين الجدد» فيلاحظ الباحث مسألتين :

- \* الحرص على الهوية الثقافية كعنصر اساسى للتحرر والتقدم .
- \* التنبيه الى ان ثمة شيئا هو الحركة التقلائية الجماهيرية ذات مميزات وصفات مستقلة عن تلك التى تسم المنظمات .

. وتمثل اعمال طارق البشرى - بهذا المعنى - نقدا للفكر الماركسى المصرى التقليدى الذى لا يتساءل عادة حتى عن تواجد الجماهير الشعبية ككيان مستقل عنه<sup>١</sup> او مختلف وان هذا القصور يعد ممثولا عن الهزائم التى لقينها الحركة الماركسية المصرية . ويؤكد الباحث ان طارق البشرى قد أثار المسألتين ، لكنه لم يحلها ، ذلك لانه يبحث عن مفتاحهما فى التيار الرجعى ؟ للشعوب الاسلامية المصرية ، وهو تيار فكرى متخلف يعبر عن فئات اجتماعية ومسطى معينة ، ( مختلطة الشخصية ) فضلا عن كونها فئات « اثبت التاريخ عجزها الخلقى عن السير فى ثبات نحو التقدم من تلقاء ذاتها » .

### ثالثا : محور : تاريخ الزعامات السياسية والصفوة السياسية :

تاريخ الزعامات السياسية فى الفترة من ١٩١٩ - ١٩٥٢ يمثل أحد محاور الندوة حيث قدمت حوله ثلاثة أوراق كما دارت ومناظرة بين عبد العظيم رمضان وعبد الخالق لاشين، بالإضافة إلى جانب كبير من المناقشات. ويعكس الاهتمام بهذا الموضوع ظاهرة توظيف التاريخ فى الصراع السياسى التى تسم المناخ العام فى مصر ، ويتركز هذا الصراع على ادوار زعماء الحركة الوطنية المصرية كنتيجة طبيعية لمركزية دور الزعماء وقادة الاحزاب فى التاريخ المصرى ، فاغلب الاحزاب كانت أحزاب شخصية بمعنى هيمنة رئيس الحزب على عملية اتخاذ القرار وتحديد سياسات الحزب ، وعلى ذلك فان المؤثرات السياسية والايديولوجية فى الكتابات التاريخية المصرية انحصرت احيانا فى تقييم ادوار الزعماء والقادة السياسيين .

لكن ثمة مؤثرات خاصة بالندوة ربما تفسر احتلال هذا الموضوع اهمية بالغة فى مناقشتها فقد سبق انعقاد الندوة خلاف على صفحات الصحف بين لاشين

رمضان بخصوص تقييم دور سعد زغلول ، ورأى المنسق العام للندوة عقد حوار مفتوح بين الاساتذيين فى إطار اعمال الندوة. من ناحية أخرى هاجم فتحى رضوان فى جلسة الافتتاح دور سعد زغلول فى ثورة ١٩١٩ وأكد ان منكراته لم تنشر كاملة ، فقد اعترف فيها ما يؤكد خيانتة ، وروى واقعة تلال على ذلك قال انها لم تنشر فى منكرات سعد ( المنشورة ) .

الاتهام السابق - الذى لا يمكن اثبات صحته - الى جانب المناظرة حول دور سعد زغلول انعكس على مناخ الندوة خصوصا اثناء المناقشات . وبشكل يمكن وصفه بشخصنة تاريخ مصر المعاصر، وقد برزت هذه الشخصنة فى ورقة يونان لبيب رزق ، بين الموضوعية والتحزب فى كتابة تاريخ الاحزاب السياسية فى مصر ، والتي ينطلق فيها من فرضية ان استخدام التاريخ فى السياسة أمر تعرفه الجماعات السياسية فى دول العالم المتقدم ويعود ذلك الى اختلاف طبيعة الاحزاب من حيث دور الحزب وأهمية البرنامج ومرحلة التطور السياسى والاجتماعى .

ويعرض الباحث الى طبيعة التاريخ الحزبى فى مصر الذى يتميز بوجود ثلاثة تجارب ، الاولى قبل الحرب العالمية الاولى ، والثانية امتدت بين ثورتى ١٩١٩ - ١٩٥٢ أما الثالثة فقد بدأت منذ عام ١٩٧٨ ، ويرى ان الدراسات التى تناولت التاريخ الحزبى تنقسم الى مجموعتين ، الاولى غلب عليها طابع التوظيف السياسى ، والثانية أكثر موضوعية إلا أنها أقل شهرة ورواجا. ثم يعود الباحث الى تقسيم المجموعة الاولى والتي يبدو تحزبها فى ظاهرة التعظيم والتأثير الى فئة المنتمين للحزب الوطنى والوفد ، وفئة أخرى تنتمى الى الجماعتين الايديولوجيتين الاساسيتين : الاخوان المسلمين والماركسيين . ويذكر يونان لبيب على هذا التحزب برصد مواقف مجموعة من المؤرخين المنحازين لهذه التيارات تجاه زعماء مصر وقادة احزابها من مصطفى كامل وحتى جمال عبد الناصر .

أما مجموعة الدراسات الاكثر موضوعية فاعليها ظهر فى رسائل جامعية بأقسام التاريخ فى الجامعات المصرية ، وقد أثيرت مجموعة من الملاحظات على ورقة يونان لبيب أهمها تصويره المثالى للممارسة الحزبية فى الدول المتقدمة واتخاذها نمطا للقياس والتقييم رغم لختلاف الظروف ، ورغم ما يعترى الممارسة الحزبية فى

الدول المتقدمة من سلبيات . كذلك فإن تفسير الورقة لظاهرة التوظيف السياسى للتاريخ لم تنطرق الى محاولة كل حزب او تيار سياسى كسب مشروعية تاريخية وتحقيق تأصيل تاريخى يواجه مرحلة الانقطاع الحزبى فى مصر بعد ثورة يوليو ١٩٥٢ .

وقدم أحمد عبد الرحيم مصطفى ورقة بعنوان محول تقويم زعامات مصر فيما بين ثورتى ١٩١٩ - ١٩٥٢ ، أكد فيها ان كتابة التاريخ ودراسة سير الزعماء من أصعب المباحث التاريخية لانها تتضمن احكاما ذاتية . وقد ارتبط تقويم الزعامات المصرية الى حد كبير بتطور الحركة الوطنية ودور كل حزب فيها مما جعل الكثير من الاحكام تخضع للنزعات العاطفية او المصالح الشخصية لا الاحكام العقلانية كما اتسمت هذه الاحكام بالانحياز او التحامل .

ويرى الباحث ان المصريين أو العرب بصفة عامة عاطفيون ، وتؤثر عوامل الصداقة او العلاقات الشخصية فى احكامهم ، لذلك فقد وقعت مبالغات غير واقعية فى تعظيم شخصية سعد زغلول ومصطفى النحاس ، حتى لقد حصلنا على أكثر مما يستحقان ، ويشكل عام أثرت الديماجوجية فى علو شأن بعض الزعامات والاساءة الى بعضها الآخر ، ويشير الى شخصيتين اشدد الهجوم عليهما فى حياتهما وربما بعد موتها وهما عدلى يكن واسماعيل صدقى ، فالأخير - برأى الباحث - كان صريحا تنسم مواقفه بالعقلانية ، ويشيد الباحث بموقف اسماعيل صدقى فى معارضة دخول مصر جامعة الدول العربية ودخول حرب فلسطين عام ١٩٤٨ ثم يعرض سريعا لأدوار مكر عبّيد وأحمد حسين وحسن البنا ، وينتهى إلى ضرورة الالتزام بالنظرة العلمية الناقدة الى الاحداث والاشخاص دون مجاملة او تحامل مع عدم اهمال الظروف الموضوعية التى احاطت بهم جميعا . ومع ذلك يمكن ملاحظة ان الباحث فى ورقته تخطى فى كثير من الاحكام عن هذه النظرة حيث اتهم المصريين بالعاطفية ، كما اعاد الاعتبار لدور اسماعيل صدقى دون تبرير كاف اعتمادا على احكام اخلاقية ، واستنادا الى كتابات اشادت بشخصية اسماعيل صدقى على نحو منحاز ، كما أن احكامه يبدو فيها تقييم الماضى بمعايير الحاضر ، كما تستخف بمعايير الحركة الوطنية كما صاغها الاجماع الوطنى قبل ثورة يوليو ١٩٥٢ . ويلخص أحمد عبد الرحيم مصطفى إلى أن مشكلة الموضوعية فى كتابة التاريخ هى مشكلة اخلاقية ، وعلى الكتاب تحوى الصدق والشجاعة الادبية فى احكامهم ،

وعلى الحكام من جانبهم ان يركزوا على الاتجازات الفعلية والا يجعلوا التاريخ مطية  
للدعاية لان المشكلة مرتبطة بالمسئولية عن الاجيال الصاعدة .

ولعل الحل الاخلاقي الذى يطرحه عبد الرحيم مصطفى هو ما يؤكد على  
ضرورة رفضه ومحاربته عاصم الدسوقي فى ورقته نقد المدخل الاخلاقي فى  
تقويم وقائع التاريخ دراسة تطبيقية على التأريخ لثورة ١٩١٩ ؛ إذ يقرر أنه لامجال  
للتقويم الاخلاقي فى التاريخ . فالاخلاق نسبية وتعتبر عن ذاتية ، على حين ان التاريخ  
حركة مطردة .

وفى إطار محور مصادر كتابة التاريخ يعرض على فهمى فى ورقته  
بعنوان الالتزام والموضوعية فى كتابة تاريخ مصر المعاصر ( ١٩١٩ - ١٩٥٢ ) ،  
انطلق فيها من ان الموضوعية مستحيلة او تكاد والحيد فى التفسير التاريخى حلم ،  
ومن هنا فانحياز المؤرخ والمفسر لقناعاته الايديولوجية أمر مفهوم ومشروع بشرط  
ألا يلجأ الى التزوير الصريح او الخفى فى جمع المادة التاريخية . ثم تناول الباحث  
بعدى الموضوعية والالتزام عبر ثلاثة محاور هى مصادر كتابة التاريخ ،  
واعادة التركيب ، والتفسير ويتركز العرض هنا على المحور الاول الخاص بمصادر  
كتابة تاريخ مصر المعاصر من وثائق رسمية قانونية او سياسية ، ومداولات المجالس  
البرلمانية والتعدادات العامة والميزانية العامة ، وخطب العرش والذكرات الشخصية  
للقادة السياسيين ، والملفات القضائية ومحفوظات وزارة الداخلية والصحف والمجلات  
والافلام التسجيلية مثل جريدة مصر الناطقة وأخيرا يشير إلى بعض أجناس الادب  
الابداعى مثل الرواية فى رصد وفهم جوانب التاريخ الاجتماعى لمصر المعاصرة  
رغم كون العمل الابداعى يتزاج فيه الخيال بالواقع ، وكذلك تقارير الرحالة والكتب  
والدراسات الآتية التى صدرت فى فترة زمنية قريبة . ويخلص على فهمى إلى  
اختلاف اوزان اهمية هذه المصادر بحسب الموضوع والاطار الزمنى وهذا الاختلاف  
يبدو على علاقة وثيقة بمرحلة اعادة تركيب المادة التاريخية . ولكن الباحث يعطى  
اولوية للوثائق الرسمية كمصادر مباشرة للكتابة التاريخية بشرط عدم التحيز فى  
الانتقاء او الاختيار ، كما يدعو الباحث الى انشاء ارشيف قومى على أحدث النظم  
العلمية .

وإذا كانت محاضر البرلمان تمثل أحد مصادر كتابة التاريخ المعاصر فإن عزة وهبى ، وسليمان نسيم قنما ورقتين حول الموضوع ولكن من زاويتين مختلفتين إذ أن ورقة عزة وهبى تعرض لأهمية الدراسات البرلمانية ودورها فى فهم طبيعة النظام السياسى والانتماءات الاجتماعية للنخبة الحاكمة ، أى ان مدى الرؤية والتحليل ارحب من مجرد الاستعانة بالمحاضر البرلمانية لرصد وتتبع تطور قضية سياسية أو إجتماعية طرحت فى البرلمان. وقد ألزم سليمان نسيم بالرؤية الأخيرة فقام بتحليل محاضر البرلمان لتتبع مسار تاريخ التعليم وبعض القضايا الاجتماعية الى جانب اشارته لامكانية استخدام هذه المحاضر لكتابة التاريخ الاجتماعى المعاصر .

ورغم اختلاف الورقتين فى تناول الموضوع ، الا انها لم يتطرقا لمشكلة حدود الاعتماد على المحاضر البرلمانية فى كتابة التاريخ ، وهى مشكلة ترتبط بالموضوعية فى كتابة التاريخ ، فلا يخفى ان هناك قوى سياسية واجتماعية كانت تستبعد من دخول البرلمان ، كما أن التجربة البرلمانية قبل ١٩٥٢ كانت تخضع للعديد من المؤثرات والقيود الداخلية والخارجية ، بالإضافة الى عدم تسجيل المناقشات البرلمانية كاملة ، فمناقشات لجان البرلمان المختلفة لا تسجل على أهميتها ، ومن ناحية أخرى فإن الورقتين اعتمدتا بشكل اساسى على اعمال سابقة للباحثين ، وهو امر يتعلق بتنظيم الندوات العلمية فى مصر وشروط اسهام الباحثين فيها .

وحول الصحافة كمصدر موضوعى لكتابة تاريخ مصر الاجتماعى قدمت . نجوى خليل ورقة هامة بذلت فيها جهدا طيبا فى تعريف الموضوعية ومعايير الموضوعية فى العمل الصحفى ، وقضية الموضوعية فى العلوم الاجتماعية ، وقد تناولت تلك فى خلال عرض وجهتى النظر المحافظة والنقدية ، ثم طرحت معايير لقياس الموضوعية فى معالجة الصحافة المصرية للقضايا الاجتماعية خلال الفترة من ١٩٤٥ - ١٩٥٢ ، وهى موضوع دراستها لتتبع درجة الدكتوراه ، أى ان الباحثة استخدمت مقياس الموضوعية الذى وصفته فى مراجعة وتقييم دراسة سابقة لها . حيث طبقت المقياس على مادة رأى فى صحيفة الملايين اليسارية والاخوان المسلمين لسان حال جماعة الاخوان المسلمين وصحيفة الاهرام ، وهنا يمكن اثاره



عدة ملاحظات أهمها جدوى الاعتماد على مادة الرأى لقياس موضوعية الصحيفة ، فالرأى بالضرورة يحمل وجهة نظر إيا كانت اساليب الاسناد او التبرير فيه ، وربما كان تحليل المادة الخبرية يساعد على تحقيق نتائج انق نسبيا . من ناحية اخرى فإن الباحثة اختارت صحيفة الاهرام لانها تعبر عن اتجاه الوسط ، وهو حكم يحتاج الى مراجعة فى ضوء نتائج التحليل التى توصلت اليها الباحثة . وعلى اى حال انتهت الورقة الى ان الموضوعية ليست هدفا بعيد التحقيق شرط توافر حرية التعبير وتعدد الآراء .

ولكن عواطف عبد الرحمن تضع شروطا أخرى على استخدام الصحيفة فى الدراسات التاريخية فهي ترى ضرورة مقارنة ما تنشره الصحف من احداث مع المصادر التاريخية الاخرى للتأكد من دقة الوقائع وشمولها ، كذلك تولى من أهمية المادة الخبرية فى الصحف ، وتشير الى اختلاف درجة الثقة فى الصحيفة تبعا لطبيعة البحث واهدافه ، وبشكل عام تستخدم الصحيفة كمصدر أولى او ثانوى فى دراسات التاريخ العام وتحول الى وثيقة من الدرجة الاولى ومصدرا اساسيا فى دراسات تاريخ الصحافة ومواقفها من القضايا المحلية والاقليمية .



من منشورات  
المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية

صدر حديثا  
**احتياجات الدخل فى مصر**  
**المجلد الثانى**

**فى القطاع الريفى**

يناقش هذا المجلد الدخل فى القطاع الريفى من واقع  
النتائج التى اسفرت عنها الدراسة على عينة حجمها ٢٠٠٠  
حالة موزعة على ٤٠ قرية من قرى الجمهورية . وقد عالجت  
البيانات مستويات الدخل ومصادره ، ومستويات الانفاق  
وانماطه ، فى ضوء العلاقة بالشرائح الاجتماعية والاقتصادية  
فى المجتمع الريفى .

اشراف الدكتورة هدى مجاهد

كتب التقرير الدكتور على ليلة

## عرض ندوة تحليل السياسات العامة في مصر

ابراهيم عرفات<sup>(\*)</sup>

جاء انعقاد ندوة وتحليل السياسات العامة في مصر، ضمن المشروع البحثي المتمسح الذي يقوم به مركز البحوث والدراسات السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة عن تحليل السياسات العامة . وكان هذا المشروع البحثي قد بدأ منذ شهر نوفمبر ١٩٨٧ بالندوة الأولى التي عقدها المركز بالقاهرة والتي ناقشت عدد من الجوانب النظرية والفنية في دراسة السياسات العامة . وتمثل هذه الندوة الحلقة الثانية من مشروع المركز وقد عالجت عدد من السياسات العامة في مصر ، ولم يكن أهداف الأوراق المقدمة للندوة هو تحويل مضامين هذه السياسات والقوى التي تقف وراء صنعها وتنفيذها وتقييم أثارها ، بل كانت اجراء مسموح لأهم الدراسات العلمية السابقة في كل مجال نوعي للسياسات العامة ( سياسة اللامركزية ، الاسكان ، المواصلات ، الصحة ، الغذاء ، والتعليم ) وذلك بقصد التعرف على التراث العلمي السابق في الموضوع وما الذي ركز عليه وما الذي أغفله وذلك حتي تأتي المرحلة الثالثة من المشروع قوية متماسكة .

عقدت الندوة لمدة ثلاثة أيام خلال الفترة من ٢٤ إلى ٢٦ ديسمبر ١٩٨٧ بالاسكندرية وحضرها ٢٥ مشارك مثلوا جهات علمية وبحثية مختلفة ، جاء فريق منهم من كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، وثان من مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام وثالث من المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية . كذلك فقد اشترك في أعمال الندوة عالمان من الطيور انعربية المهاجرة ، فشارك الدكتور ايليا حريق استاذ العلوم السياسية بجامعة لنديانا بالولايات المتحدة الامريكية ، وايضا الدكتور بهجت قرني من جامعة مونتريال بكندا .

---

(\*) معيد بقسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة

ويهتم هذا العرض بتقديم ملخصات وافية قدر الامكان عن الأوراق التي قدمت الى الندوة مع تحديد اهم الاتجاهات لتي دارت حولها مناقشات كل ورقة ثم تحديد أهم النتائج التي خلصت اليها أعمال هذه الحلقة العلمية .

مثلت الجلسة الأولى من أعمال الندوة المنخل التمهيدي لدراسة السياسات العامة المختلفة في مصر ، فقدمت من خلالها أبحاث نجحت في إثارة عدد من القضايا كما أن الهدف من إثارته هو التعريف بموضوع وموضع دراسات السياسة العامة في حقل العلوم السياسية في مصر بصفة خاصة والوطن العربي بصفة عامة وعلاقة السياسات العامة بأهم متغيرين يهتم بهما التحليل السياسي وهما شكل النظام السياسي وعلاقته بالسياسة العامة ، وطبيعة الدولة في مصر وحدود السياسات العامة .

وقدمت أماني قنديل من المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية جهودها خلال هذه الجلسة في دراستين أعنتهما لتشرح بهما وتبين أين تقع السياسات العامة من اهتمام المصريين والعرب علماء ومؤسسات. فكانت ورقتها الأولى محاولة جادة للتعرف على وضع السياسات العامة في الدول العربية مع التركيز على مصر ومدى اهتمام الدراسات العربية بهذا الفرع الجديد من فروع التحليل السياسي. وقد وضعت الباحثة ثلاثة مؤشرات لقياس هذا الاهتمام وهي : التدريس في اقسام العلوم البحثية والبرامج البحثية للجامعات ، المؤتمرات والندوات ، والانتاج العلمي المنشور من مقالات وكتب . ووفقا للمؤشر الأول لم تجد الباحثة أى مقرر دراسة مستقل للسياسات العامة فى أى من اقسام العلوم السياسية فى مصر والوطن العربى سواء فى مرحلة البكالوريوس او مستوى الدراسات العليا ، كما لا يوجد برنامج بحثى خاص بالسياسات العامة داخل أقسام العلوم السياسية . ووفقا للمؤشر الثانى فالندرة هى السمة الغالبة وكذلك المؤشر الثالث ليس أفضل من سابقه .

أما ما نشر من دراسات قليلة عن السياسات العامة فيلاحظ عليها غلبة التركيز على مضمون السياسات أو تحليل آثارها ونتائجها مع اهمال طريقة صنعها ومن شارك فى ذلك ، وأن السياسة الاقتصادية قد حظيت بقدر اكبر من الاهتمام عن غيرها ، وأخيرا انه قد غاب عن هذه الدراسات بناء نموذج تحليلي للسياسات العامة فى الدول النامية بصفة عامة ومصر بصفة خاصة . وطرحنا الدراسة فكرة الاحتياجات

الأساسية للمواطن كمحاولة لجذب انتباه الباحثين الى هذا الفرع العلمى الجديد باعتبار أن اشباع هذه الاحتياجات هو الهدف الذى تسعى اليه كل السياسات العامة .

وفى ورقتها الثانية قدمت الباحثة دراسة مسحية للسياسات العامة التى اهتم بها أحد مراكز البحوث العلمية فى مصر وهو المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية وحدنتها فى سبع سياسات عامة هى على التوالى السياسات الاجتماعية ، الاقتصادية ، الاعلامية ، الامكان ، التعليمية ، الطاقة والبيئة ، والسياسة التشريعية ومكافحة الجريمة . واستعرضت الباحثة عناوين عشرات البحوث فى هذا الصدد ويلاحظ أنها فى مجملها تركز على المضمون وليس على القوى التى تضع السياسة . كما انها ركزت على موضوعات جزئية محدودة .

وجاءت جهود السيد ياسين مدير مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام لتتصب على دراسة العلاقة بين النظام السياسى والسياسات العامة . واهتم بتحديد القوانين التى تحكم هذين المتغيرين فى النظم السياسية المختلفة ( ليبرالية ، سلطوية ، وشمولية ) ويقوم تصنيع هذه النظم على أساس تحديد العلاقة بين المجالين العام والخاص وإلى أى مدى تتدخل الدولة فى شئون المجتمع . وتبعاً لذلك فإن النظم الشمولية بحكم انها الأكثر تدخلًا فى المجتمع ، فإن مجال السياسات العامة فيها يصبح واسعاً وبخالفها فى ذلك النظم الليبرالية . وعلى الرغم من ان لكل نظم ايدىولوجيته التى ترسم نموذجاً محدداً للسياسات العامة ، إلا انه يلاحظ ان بعض هذه السياسات يأتى مخالفاً للأيدىولوجية ومثال ذلك التشريعات الاجتماعية التى اصدرها بسمارك فى المانيا والتى اعطت للعمال حقوق جديدة لم تكن لتمنح لهم من حيث ما يجب ان يكون فى ظل اعتبارات الايدىولوجية الرأسمالية .

أما ايليا حريق فقدّم بحثاً عن العلاقة بين طبيعة الدولة فى مصر وحدود السياسات العامة أشار فيه بداية الى عدد من القواعد العامة التى تنطبق على الدولة المصرية فى عهودها المختلفة . فيلاحظ ان مشاريع الدولة المصرية وأهدافها كانت طموحة للغاية ولكن لم يتوافر لهذا الطموح الامكانيات اللازمة ، والنتيجة هى اضطراب واخفاق كثير من السياسات ويفسر الباحث حدود السياسات العامة فى مصر من خلال تكييفه للدولة المصرية على انها دولة رعية Patron State تقوم بدور رية

العمل وتعمل المجتمع ، فيقع عليها بالرغم من نقص مواردها حمل اعباء المجتمع مما جعل الأخير دوماً يحمل الدولة إخفاق سياساتها لأنها فى اعتقاده هى المسئولة دوماً عن هذه السياسات . ويحدد البحث اوجه تأثير طبيعة الدولة للرعية فى مصر على نجاح أو فشل السياسات العامة على النحو التالى :

١ - الدولة الرعية فى بلدان العالم الثالث أقل قدرة على إعالة مواطنيها مقارنة بالدول المتقدمة وبالرغم من ذلك فهى تلزم نفسها بمسئوليات جسام تؤثر على الاداء النهائى لسياساتها العامة .

٢ - بما ان الدولة الرعية دولة مسرفة بطبيعتها فان مواطنيها مسرفون كذلك ، ولذلك تعجز الدولة عن تنشيط الانتاج وتصحيح الخلل فى السياسات العامة المختلفة .

٣ - الدولة الرعية لها سلطتها القوية على الافراد وهذه القوة فى حد ذاتها عبء عليها إذ أن فشل الدولة فى تحقيق اهداف سياسة ما سوف يؤدى الى انقلاب المجتمع عليها .

دارت المناقشات حول هذه الأوراق فى عدد من المحاور تتمثل فى الاهتمام بموضوع السياسات العامة الشاذة عن النهج المعتاد ورأى المشاركون ان هذه السياسات الخارجة لا يجب ان تفسر بأنها خروج على الايديولوجية وانما قد تأتى كتمقيق وكتقوية لها فى ظل اعتبارات خاصة مثل موقف الأزمة الذى يفرض التعامل مع الأمور من زاوية واقعية أكثر منها ايديولوجية ومن ثم اتخاذ سياسات مغايرة لما تنص عليه روح العقيدة واهتم جانب من الحضور بالاشارة الى ان تصنيف النظم الى شعولية وسلطوية وليبرالية لا يعنى ان الدول الداخلة فى احدها ( الدول ذات النظم الشمولية مثلاً ) تتخذ نفس السياسات العامة ، فالاتحاد السوفيتى كنموذج شعولى تختلف سياساته العامة عن تلك التى فى الصين كدولة تعبر عن نفس النموذج . فالنظم السياسية المتشابهة يمكن ان تنتج سياسات عامة مختلفة .

ومع بداية الجلسة الثانية من اعمال الندوة بدأ تقديم دراسات عن عدد من السياسات العامة بدأها السيد عبد المطلب غانم من جامعة القاهرة ببحث عن سياسة اللامركزية فى مصر، سعى فيها الى تحديد أهم الدراسات التى تناولت سياسة

اللامركزية وقسمها الى دراسات تناولت سياسة اللامركزية على المستوى الكلى واخرى تناولت سياسات جزئية للامركزية . استهدف النوع الأول من الدراسات تقييم تجربة اللامركزية فى الوحدات المحلية واستهدفت الثانية دراسة سياسة توصيل الخدمات المحلية وحجم انتشارها ودراسة سياسة المشروعات المدرة لايراد وتتعلق بدور الوحدات المحلية فى خلق عدد من المشروعات الانتاجية وكذلك دراسة سياسة الموارد المحلية ( المالية والبشرية ) وتستهدف توضيح نظام التمويل المحلى فى مصر . وركز الباحث من خلال ما عرضه من دراسات على توضيح المجالات المهملة فى بحث سياسة اللامركزية فى مصر وحددها فى: دور الهيئات الاجنبية فى سياسة اللامركزية فى مصر ، قياس الاداء الحكومى فى سياسة اللامركزية ، نظام المحافظين فى مصر ، سياسة الموارد المحلية ، وسياسة المشروعات المدرة لايراد .

واهتم المتناقشون بعدد من الموضوعات تمثلت فى التأكيد على ضرورة مراجعة مفهوم اللامركزية وهل هى سياسة عامة للدولة أم انها الاطار العام أو البيئة التى تعمل فيها عبد من السياسات ، تحديد علاقة اللامركزية بتطور الديمقراطية وبقدرتها على اتاحة الفرصة للمشاركة الشعبية ، النظر الى المركزية على أساس أنهما شكلان من أشكال تقسيم السلطة فى الدولة تترتب على كل منهما نتائج مختلفة ومن ثم يجب تحديد لماذا تركز مصر على مفهوم اللامركزية فى حين انها عاشت فى ظل الدولة المركزية أقوى مراحل تاريخها كذلك اهتمت المناقشات بالاشارة الى ذلك الاهتمام الذى توليه الهيئات الاجنبية بتدعيم اللامركزية فى مصر وإدراكه على ضوء رغبة هذه الهيئات فى تسهيل مهمة الاختراق والتغلغل فى البنية الاجتماعية المصرية .

وعن موضوع «السياسة العامة فى مجال الاسكان» تحدثت نجوى ابراهيم محمود ، فأوضحت فيه محورية قضية الاسكان وشدة تأثيرها على النظام السياسى بأكمله من حيث قدرته على الأداء ومن حيث شرعيته واستعرضت مجموعة من الدراسات السابقة التى تناولت سياسة الاسكان وقسمتها الى دراسات تتصل بالسياسات العامة ككل وبها اشارات عن سياسة الاسكان ، دراسات تتصل مباشرة بسياسة الاسكان ، دراسات تتعلق بالاطار السياسى والاقتصادى لقضية الاسكان ،

دراسات عالجت السياسة الاسكانية كقضية سياسية ، ودراسات عالجت الآثار السياسية لسياسة الاسكان .

وقد لاحظت الباحثة ان معظم هذه الدراسات قد اهتمت بالاسكان الحضري وأهملت الى حد كبير الاسكان الريفي ، كما أنها قد اهتمت بالاسكان الرسمي ( العام - الخاص - التعاوني ) ولم تغط اشكال الاسكان غير الرسمي والعشوائى الاهتمام الكافى . كذلك فأغلب هذه الدراسات ركزت على الزوايا الاقتصادية فى معالجة موضوع الاسكان ولم تهتم بالجوانب السياسية من حيث القوى الضاغطة التى تقف وراء تفسير السياسة والتفاعل بين القوى الرسمية وغير الرسمية حول صنع السياسة الاسكانية .

وناقض المشاركون عدد من القضايا التى تثار بصدد سياسة الاسكان فى مصر منها النظر الى أزمة الاسكان على ضوء مقارنتها بأزمات مماثلة فى الدول العظمى مثل الاتحاد السوفيتى أو فى دول أخرى تعاني من أزمة مماثلة لمعرفة كيف عالجت تلك الدول هذا الموضوع . كما أشارت بعض الآراء الى أهمية تناول الآثار الاجتماعية التى تسببها أزمة الاسكان مثل تأثيرها على ازدهار البيت الواحد بأجيال متعددة وما يمكن ان يؤدى إليه ذلك من تسريع عملية الصدام الجيلى والاحتكاك الاجتماعى . وأخذ موضوع قوى الضغط وتأثيرها على صنع سياسة الاسكان حيزا من اهتمام المشاركين وأشار البعض الى تأثير تلك القوى على تأخير قيام مدن جديدة وارتباطا بذلك ناقض البعض اقتحام القوى الاسلامية مجال الاسكان فى مصر وعلاقة ذلك بعملية الضغوط التى تمارسها القوى الاجتماعية . وأثار النقاش أيضا علاقة الاسكان بفقدان البناء فى مصر لخصائص الطراز العربى الاسلامى وهو ما يعتبر مظهرا على وجود أزمة حضارية عميقة .

أما عن سياسة المواصلات فى مصر، جاءت ورقة جهاد عودة من مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام لتقدم مسحا وافيا عن الدراسات السابقة والتى تناولت هذه السياسة وانتقل بعد ذلك الى تحديد اهم القضايا التى اثارته . هذه الدراسات ثم القضايا التى أغفلتها . ومن أمثلة الموضوعات التى عالجتها هذه الدراسات : الخلفية التاريخية لتطور قطاع النقل والمواصلات والتخزين ، اشكال



النقل فى مصر من حيث التوزيع والكثافة والحركة ، تنظيم الدولة لعملية النقل السطحي ، عملية الاستثمار فى بناء الطرق الواسعة الكبرى Highways فى مصر . وما اغفلته هذه الدراسات هو أنها تعاملت مع سياسة النقل والمواصلات فى مصر من زاوية إدارية تنظيمية ومن منظور تحليل العوائد الاقتصادية لاشكال النقل المتباينة . وحدد الباحث مجموعة اعتبارات يجب على ضوءها ان يجرى أى بحث مستقبلى لسياسة النقل والمواصلات فى مصر وهذه الاعتبارات هى ان مصر بلد نامى يعيش فى مرحلة تغير اجتماعى ويمر بمرحلة متواصلة من التحديث ، كل ذلك فى ظل بيئة تتسم بندرة شديدة فى الموارد . وترى الورقة ان هذه الدراسات المستقبلية يجب ان تركز على الأبعاد السياسية مثل تأثير عملية الصراع الاجتماعى وتنافس قوى الضغط على خروج سياسة بعينها دون غيرها لتنظيم قطاع النقل ، ودراسة حدود تدخل الحكومة فى عملية النقل والمواصلات والى أى حد يتصارع القطاع الخاص والعام فى عملية النقل او يتكاملان .

ونجحت الورقة فى اثاره العديد من التساؤلات والأفكار تركزت حول ما يلى :

- أهمية دراسة عدد من لاسياسات المترابطة بسياسة النقل والمواصلات مثل سياسة الرسوم الضريبية التى تفرض على الطرق والمركبات .

- الأبعاد الاجتماعية لعملية النقل فى مصر وكيف تغيرت قيم المواطن المصرى فى تفضيل وسائل دون غيرها وما هى وسيلة النقل الأكثر تمشيا مع طبيعة المجتمع المصرى وكيف يمكن توجيه المجتمع الى استخدامها .

- الأبعاد الأمنية لقضية النقل والمواصلات ، فخطوط المواصلات فى مصر هى بمثابة أعصاب للنظام السياسى ، وأى تهديد تتعرض له خطوط النقل يمثل تهديدا للنظام بأكمله . وعلى هذا الأساس يجب معالجة قضايا النقل والمواصلات فى مصر من منظور الأمن القومى والاستراتيجية العليا للدولة .

- تحديد علاقة التكنولوجيا بأزمة النقل والمواصلات فى مصر والى أى مدى يمكن الاعتماد على الأساليب التقليدية العضلية ( البشرية والحيوانية ) كوسيلة للنقل ولتمهيد الطرق خاصة على ضوء الكثافة السكانية العالية مثلما تفعل دولاً متطورة

كالهند إذ تمتلك تكنولوجيا متقدمة ولكنها لا تزال تسهب في الاعتماد على وسائل النقل التقليدية .

- أهمية دراسة حجم الاستثمارات التي تخصصها سياسة النقل لخدمة الحضر والريف لتوضيح إلى أين تتجه أولويات الدولة.

وعن مجال «السياسة الصحية في مصر» قدمت هبة نصار من كلية الاقتصاد ورقتها التي عرضت فيها للدراسات التي عالجت قضايا الصحة في مصر وما الذي اهتمت به هذه الدراسات وما الذي لم تتناوله . وقسمت هذه الدراسات الى سبع مجموعات من الدراسات . الأولى اهتمت بدراسة النظام القائم لتوفير الخدمات الصحية وتركز هذه الدراسات على هيكل التنظيم الإداري والمؤسسات الموكول اليها القيام بالخدمة الصحية في البلاد . والمجموعة الثانية تهتم بدراسة المشكلات الصحية الخاصة بالسكان في مصر في الريف والحضر والمجموعة الثالثة تدرس السياسات الصحية من حيث أهدافها ودور الهيئات المسؤولة عن عملية صنع السياسة الصحية في مصر ، والمجموعة الرابعة عالجت الخطط الصحية في مصر والعوامل التي تحكم هذه الخطط، أما المجموعة الخامسة فركزت على تحليل البرامج الصحية المطبقة في مصر وخاصة على الريف وذلك من خلال عدد من البحوث الميدانية على عينات من القرى المصرية ، والمجموعة السادسة تدرس تأثير العوامل المادية والبشرية في البرامج والخطط الصحية ، وأخيرا تعالج المجموعة السابعة من الدراسات النتائج والآثار التي ترتبت على السياسة والبرامج الصحية .

وتتلخص الموضوعات التي تثيرها كل هذه المجموعات البحثية فيما يلي :

تحديد دور نقابة الأطباء في رسم السياسة الصحية في مصر ، دراسة أسلوب العلاج الاقتصادي في المستشفيات وإتاحة الفرصة للوحدات للعامة للقيام بدورها في توفير الرعاية الصحية ، دراسة العلاقة بين الرعاية الصحية وارتفاع المستوى الصحي للأفراد ومن ثم ازدياد الانتاجية ، الاهتمام بدور الجماعات الإسلامية والدينية بصفة عامة في توفير الرعاية الصحية .

أما المحاور التي دارت حولها المناقشات فتتمثل في :

- وجوب تحديد السياسات العامة في مصر ومنها السياسة الصحية كما تراها الدولة ، وما هي المجالات التي تلزم الدولة نفسها بالعمل فيها دون غيرها .

- الانتساع الحديث فى مفهوم السياسة الصحية لينتقل من مجرد رعاية المواطن الى حماية البيئة بأكملها.

- دور السياسة الصحية فى مصر فى تشجيع واحياء الأساليب العلاجية القديمة والفعالة مثل استخدام الاعشاب او اعداد كوادر مدربة فى المحليات أعلى من خبرة الممرض وأقل من خبرة الطبيب وتناسب مع ظروف القرى المصرية كما فعلت الصين مثلا .

- فهم العلاقة بين الادارة والخدمات الصحية فى مصر ، فكثير من سلبيات الخدمات الصحية فى مصر لا تعود الى نقص هذه الخدمات وانما الى أسباب ادارية تحول دون سرعة إيصال الخدمات للصحة الى من يحتاجها .

- دراسة امهام القطاع الرسمى والقطاع غير الرسمى فى مجال السياسة الصحية ومقارنتها وتحديد مواطن فعالية كلا منها .

- دراسة مبل تحسين الخدمات الصحية فى مصر وهل ان يكون ذلك من خلال اضافة موارد جديدة للخدمات الصحية أم من خلال ترشيد الموارد الموجودة فعلا .

أما عن سياسة الغذاء فى مصر، فجاءت ورقة منى البرادعى من كلية الاقتصاد لتقدم تحليلا عن أهم أبعاد هذه السياسة والدراسات التى تناولتها . وحددت الورقة الأبعاد التالية والتى تناولتها دراسات سياسة الغذاء فى مصر .

أولا : تحليل الوضع الغذائى أو الحالة الغذائية ويقصد بها حصول أو عدم حصول المواطن على مختلف انواع الغذاء الضرورى ويتم تحليل ذلك من خلال تحديد التطور الكمي لنصيب الفرد من الغذاء والتطور النوعى له وانعكاس هذا الوضع الغذائى على الحالة الصحية العامة للسكان . كذلك تثير دراسة الوضع الغذائى فى مصر علاقة الحالة الغذائية بالفقر وتوزيع الدخل وعلاقتها بموضوع الدعم على السلع الغذائية ومن ثم علاقة الوضع الغذائى بالتنمية الاقتصادية .

ثانيا : دراسة الفجوة الغذائية وتطور الدراسات بصدها حول كيفية سد السياسات العامة للغذاء تلك الفجوة بين الطلب على الغذاء والمعروض منه ،

وتتعرض هذه الدراسات لتطور الفجوة الغذائية في مصر وحدود الاكتفاء الذاتي وأهم الاتجاهات المتوقعة بالنسبة لها وهل مستمع أم متضيق وتحديد أسباب تلك الفجوة والآثار التي تحدثها على مصر سياسيا واقتصاديا .

ثالثا : تحليل سياسة الأمن الغذائي ، وهنا تهتم الدراسات بقياس قدرة الدولة على توفير احتياجات التغذية الأساسية لأفراد الشعب .

وتلاحظ الورقة على هذه الدراسات انها وان اهتمت بقياس حجم المشكلة الغذائية ومؤشرات تطورها إلا انها لم تهتم كثيرا بدراسة السياسة التي تتبعها الدولة في مجال الغذاء ، كما ان معظم هذه الدراسات قد تناولت جانب واحد من تلك الأزمة وهو الجانب الخاص بالفجوة الغذائية .

وارتكز الحوار بين المساهمين بالمناقشة حول ما قدمته الورقة على المحاور التالية :

- ضرورة تحديد علاقة التكنولوجيا بأزمة الغذاء في مصر وكيف أن إدخال الميكنة الحديثة في مصر قد قللت من إنتاجية الأرض وما هي التوليفة المعقولة بين التكنولوجيا الحديثة وأساليب الإنتاج التقليدية التي تتيح غلة إنتاجية أعلى للغدان .

- ربطت بعض الاتجاهات بين العوامل الخارجية وصنع السياسة الغذائية في مصر وكيف تؤثر سياسات الدول العظمى والشركات دولية النشاط في مقاومة الأزمة الغذائية .

- ضرورة تحديد كيفية النظر الى الكتلة البشرية في مصر وهل هي عائق امام التنمية اذ تستهلك معدلات غذائية أعلى أم انها تمثل موردا انتاجيا للغذاء .

- تحديد علاقة الدولة بالمواطنين بصدد موضوع الغذاء ، ولماذا تتمسك الدولة على الرغم من ندرة مواردها باطعام المواطن وهل في ذلك أية مضامين تحكيمية تريد الدولة ان تمارسها باستمرار على المواطن أو ان تشعره في لحظات محددة بنوع من التوتر يجعله يلجأ دوما اليها ؟

وأنت ورقة «السياسة التعليمية في مصر» والتي قدمتها أمانى قنديل كآخر أوراق الندوة ، عرضت فيها لأهم الدراسات السابقة عن السياسة التعليمية وحددت أهم القضايا التي أغفلتها هذه الدراسات .

وبالنسبة للدراسات السابقة فقد صنفناها الى مجموعتين ، الأولى تتناول مجالات

الاهتمام فى السياسة التعليمية من حيث المنهج والمضمون وتتمثل بؤرة تركيز هذه الدراسات على تناول البعد التاريخى لتطور قضايا التعليم فى مصر ، الأبعاد التربوية للتعليم ، وتحليل العلاقة الشاملة بين التعليم والمجتمع ودراسة الأبعاد السياسية والاقتصادية للتعليم .

أما المجموعة الثانية فتتناول اهتمام المؤسسات البحثية بالسياسة التعليمية فعرضت لاسهامات المركز القومى للبحوث التربوية ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، معهد التخطيط القومى ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، والمجالس القومية المتخصصة .

أما بالنسبة للموضوعات المهمة فى تحليل السياسة التعليمية فتتمثل فى موضوعات تطرح العلاقة بين النظام السياسى والسياسة التعليمية ، موضوعات تتعلق بدور القوى الرسمية وغير الرسمية فى صنع السياسة التعليمية ، موضوعات تتعلق بإدارة وتنفيذ السياسة التعليمية ، وأخيرا موضوعات تتعلق بعلامة مؤسسات التعليم المدنى والعسكرى والدينى ببعضها البعض وعلاقتها بنظام التعليم ككل .

ويمثل أهم ما أبداه المشاركون فى الندوة من مناقشات فى الأبعاد التالية :

- ضرورة دراسة العائد الاقتصادى والعائد الاجتماعى للتعليم ، فإذا كان العائد الاقتصادى أقل من الاستثمارات المخصصة له ، إلا أن العائد الاجتماعى من تنقيف وتوعية للمواطنين يعد حقيقة لا يمكن أن نقيسها العوائد المحاسبية .

- دراسة أولويات السياسة التعليمية فى مصر وتحديد الأهداف التى تبتغى تحقيقها .

- دراسة دور المعونات الأجنبية فى رسم بعض أولويات سياسة التعليم وتأثيرها على النتائج النهائية لعملية التعليم .

- دراسة العلاقات التبادلية بين أنواع التعليم (الفنى ، المدنى ، الدينى ، والعسكرى) .

ان الهدف من العرض السابق لمجموعة البحوث التى قدمت للندوة والمناقشات التى أثيرت بصندها هو تقديم وعرض ذلك السياق الذى يفكر فيه القائمون على هذا المشروع البحثى . فمن خلال هذه الندوة العلمية اتضحت مجموعة من الموضوعات الهامة فى إطار تحليل السياسات العامة فى مصر والتى تمثل الخطوة الثالثة والمقبلة من عمل مركز البحوث والدراسات السياسية . وتتجلى هذه الموضوعات كما حديد

على الين هلال منير المركز فى :

- ١ - إدارة السياسة العامة وتنفيذها .
- ٢ - دور المكون الخارجى فى تصميم السياسة العامة وتنفيذها .
- ٣ - دور القطاع الخاص فى السياسات العامة .
- ٤ - دور القطاع التعاونى المشترك فى السياسة العامة .
- ٥ - علاقة جماعات المصالح بالسياسات العامة .
- ٦ - دور التكنولوجيا فى تنفيذ السياسة العامة .
- ٧ - علاقة رأى العام بالسياسة العامة .

، إن واحدة من حسنات هذا اللقاء العلمى تتمثل فى امكانية جمع عدد من المراكز البحثية فى مصر دراسة مشروع واحد له أهداف علمية و عملية على حد سواء . فمن ناحية نجحت الندوة فى جمع ثلاثة مراكز علمية لها وزنها فى المجتمع العلمى فى مصر وهى مركز الدراسات السياسية والامستراتيجية بالأهرام ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، ومركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة. وهذا الجمع الحاشد يمتلك القدرة على تسخير كل طاقاته لاتمام مشروع علمى على هذا المستوى .

ومن ناحية ثانية فهذه المشروع علميا هو تطوير الفهم الأكاديمى لمشكلات مصر واحتياجاتها وعمليا إيصال الملاحظات والنتائج الوصول إليها الى صنع القرار .

فالسياسات العامة إذا جاز القول هى التخطيط للمستقبل ، ولا تخطيط للمستقبل بغير وقوف على الماضى وتدبر للحاضر . وبين التخطيط للمستقبل وتدبر دروس الماضى وعبر الحاضر تبدو الفرصة متاحة لتوثيق الصلة بين جهاز صنع السياسة فى مصر والأجهزة العلمية والبحثية المختصة .

## المؤتمر الرابع لعلم النفس فى مصر القاهرة ٢٥ - ٢٧ يناير ١٩٨٨

أحمد سعد جلال (\*)

عقدت الجمعية المصرية للدراسات النفسية المؤتمر الرابع لعلم النفس فى مصر ، فى الفترة من ٢٥ - ٢٧ يناير ١٩٨٨ بكلية الآداب، جامعة عين شمس وتلخص أعمال المؤتمر فيما يلى :

اليوم الأول ٢٥ يناير ١٩٨٨ :

بدأ المؤتمر بجلسة افتتاحية حيث قام محمد محمد الهاشمى رئيس جامعة عين شمس بإلقاء كلمة رحب فيها بالجمعية المصرية للدراسات النفسية وأشاد بجهودها فى عقد مؤتمرات علمية على مستوى عال لختتمتها هذا العام بالمؤتمر الرابع لعلم النفس فى مصر. وتلاه عبد العزيز نوار عميد كلية الآداب جامعة عين شمس بكلمة ترحيب وتأييد للجمعية المصرية للدراسات النفسية، ثم ألقى سمير نعيم وكيل الكلية كلمة أشاد فيها بجهود الجمعية المصرية للدراسات النفسية ودعاها إلى عقد مؤتمر آخر تخصص فيه أعمال رواد علم النفس فى مصر .

واختتم فؤاد أبو حطب رئيس للجمعية المصرية للدراسات النفسية بكلمة شكر فيها رئيس جامعة عين شمس وعميد كلية الآداب على إستضافة الجمعية المصرية للدراسات النفسية والتي يمر اليوم أربعون عاما على إنشائها حيث أنشئت من ٦ أكتوبر سنة ١٩٤٨ وكانت برئاسة عبد العزيز القوصى.

بعد ذلك بدأ المؤتمر جدول أعماله الذى يشمل عروضاً للبحوث فى مجالات

---

\* باحث ، قسم بحوث وإستطلاعات الرأى العام، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

علم النفس المختلفة، تتخللها ندوات مفتوحة للمناقشة بين القائمين بهذه الأبحاث وبين المهتمين عموماً بعلم النفس .

وقد بدأت الجمعية سلسلة أعمالها في اليوم الأول للمؤتمر كالاتي :

( ١ ) ندوة عن « علم النفس في مصر » :

رأس الندوة فؤاد أبو حطب

وقد بدأ حامد عبد السلام زهران بكلمة تأبين للمرحومة هدى عبد الحميد براده وأوضح بإيجاز بيان بإنجازاتها العلمية وتاريخها العلمي .

ثم شملت الندوة بحثان هما :

أ - « الاعتبارات الأخلاقية في الدراسات النفسية في مصر » :

إعداد: مصطفى سويف

ويخلص من هذا البحث إلى ما يلي :

- ١ - ان الكفاءة العلمية للباحثين مسألة إخلالية، إلى جانب كونها مسألة أكاديمية .
- ٢ - ان المسؤولية الأخلاقية تنشأ إزاءها بمجرد أن يعي الباحث نفسه كباحث .
- ٣ - ان هذه المسؤولية تتضاعف في حالة علماء المجتمعات النامية مقارنة بمقرنين بزملائهم من المجتمعات المتقدمة .

والوجه الأخلاقي للمسؤولية في عملية الممارسة للبحث العلمي يظهر في جميع المراحل الكبرى لمهمة إجراء البحث العلمي، في إختيار مشكلة الدراسة وفي وضع التصميم لهذه الدراسة بكل ما يتضمنه التصميم من خطوات تفصيلية، وفي تفسير النتائج، والتعليق عليها، وفي كتابة تقرير البحث ونشره .

ب - « نحو علم نفس مصرى » :

إعداد: فؤاد أبو حطب :

وقدم فؤاد أبو حطب مقالة حول علم النفس المصرى، حيث أنه كلف مع مجموعة من الباحثين بإجراء دراسة مسحية تقويمية للبحوث التربوية والنفسية منذ



الثلاثينيات. وقد أمكن تعريف البحث التربوي والنفسي في مصر على أنه « كل تقرير علمي يتناول مشكلة تنتمي إلى الميدان التربوي أو النفسي في إطار الثقافة المصرية » وكانت أقل الجوانب حظاً من الاهتمام في علم النفس المصري ما يتصل ببناء النماذج النظرية. ولذا فالدراسة تعرض نموذجا مصرياً نظرياً ظهرت بذوره في أوائل الستينيات ثم نشر لأول مرة في أوائل السبعينيات . وهو نموذج جديد للعمليات المصرفية في ضوء مفهوم المعلومات واعتبار فئاته ومقاييسه تنتمي إلى متغيرات التحكم ( أو المتغيرات المستقلة ) ومفهوم ( الحل ) واعتبار مقاييسه وفئاته تنتمي إلى متغيرات التنفيذ ( أو المتغيرات التابعة ) . ومعنى ذلك أن العملية المصرفية ( وهي جوهر القدرة العقلية ) لا يمكن إستنتاجها ملائماً من المتغيرات التابعة وحدها كما فعل السيكونمزيون أصحاب منهج التحليل العاملي التقليدي ؛ كذلك لا يفيد كثيراً التفاعل البسيط بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة على النحو الذي يفترضه المنهج التجريبي ومنهج تجهيز المعلومات .

وفيما يلي الأبعاد الأربعة المقترحة للنموذج المصري :

البعد الأول : متغيرات الأحكام القبلية ويشمل :

١- جودة المعلومات      ٢- تكرار المعلومات      ٣- مألوفية المعلومات

البعد الثاني : متغيرات المعلومات (التحكم) ويشمل :

١- نوع المعلومات      ٢- مستوى المعلومات      ٣- طريقة العرض  
٤- مقدار المعلومات

البعد الثالث : متغيرات الاستجابة ( التنفيذ ) ويشمل :

١- طريقة التعبير      ٢- وجهة الحل      ٣- البارامترات المقيسة

البعد الرابع : المتغيرات البعيدة ويشمل :

١- السلوك المصاحب      ٢- نوع محك الحكم      ٣- مستوى الحكم

## ( ٢ ) ندوة عن « بحوث في علم النفس المعرفي »

رأس الندوة سيد عثمان

وقدمت في هذه الندوة البحوث التالية :

أ - « الفروق الارتقائية في أداء الأطفال على الرسم الموجه والرسم الحر »  
( دراسة ارتقائية على الأطفال ما بين سن ٣ - ١٢ سنة )

إعداد: شاكِر عبد الحميد :

يحاول البحث المقارنة بين أداء الأطفال في المدى العمري من ٣ - ١٢ سنة على بعض مهارات الرسم الموجه والرسم الحر من أجل معرفة بعض الفروق الارتقائية في أداءات الأطفال عند كل مرحلة عمرية مع اختلاف التعليمات وعبر العمر وقد استخدمت تعليمات خاصة مبسطة للرسم الموجه والرسم الحر وطبقت على عينة بلغت ١١٩١ طفلا ما بين سن ٣ - ١٢ سنة، وتم تحليل رسومات الأطفال في الحالتين وفقا لأربعة عشر متغيرا هي على التوالي : عدد الألوان - كثافة - عدد الأشكال - هندسيو الخطوط - تسمية الشكل - إكمال الأشكال - إدراك النمب - إدراك التفاصيل - تناسب الأسم والشكل - إدراك الذات - تكرار الأشكال - التسطيح - الشفافية - إدراك البعيد والقريب ، وقد تم إختيار هذه المتغيرات بناء على مناسبتها لتحليل الأداء الفني للأطفال بشكل عام وبعد حساب دلالات الفروق بين متوسطات الأطفال على الرسم الموجه والرسم الحر أظهرت النتائج تفوق الرسم الحر على الرسم الموجه بشكل عام عند كافة الأعمار، كما أظهرت النتائج أن الفروق بين أداء الأطفال على الرسم الحر والرسم الموجه لا تكون كبيرة في الأعمار الصغيرة ( من ٣ - ٥ ) لكنها تتزايد بعد ذلك إلى حد كبير ثم تميل إلى التقارب مرة أخرى في أعمار متأخرة ( مابعد سن ١٢ سنة ) والنتائج بشكل عام تؤكد أهمية التزاوج ما بين لغة الشكل ( الصورة ) واللغة اللفظية ( المنطوقة أو المكتوبة ) في الوصول إلى نتائج تربوية وتعليمية أكثر فاعلية .

ب - دراسة عاملية للفروق بين الجنسين في القدرات الابداعية لدى مجموعتين من طلاب جامعة الكويت ،

(عداد: حسن احمد عيسى \_ :

يهدف البحث لاعادة دراسة ظاهرة الفروق بين الجنسين في القدرات الابداعية بواسطة عدة اختبارات تقيس القدرات الاساسية التي تصمم في انتاج السلوك الابداعي، باستخدام طريقة التحليل العاظمى . وتم استخدام أحد عشر مقياسا وذلك حتى يمثل كل عامل من عوامل الابداع الرئيسية بثلاث مقاييس على الاقل ، وقد اشتقت هذه المقاييس من أربعة اختبارات متنوعة من الابداع ، بعضها يعتمد على إستجابة لفظية ، وبعضها الآخر يعتمد على الاستجابة لمثيرات شكلية بإنتاج أو رسم عدد كبير ومتنوع من الأشكال باستخدام مجموعة من الدوائر أو الخطوط التي تمثل مادة الاختبار أو بنوده .

وقد وضع الباحث فروض البحث التالية :

الفرض الأول :

« لا توجد فروق جوهرية بين طلبة وطالبات جامعات الكويت في القدرات الابداعية الأساسية ».

الفروض الفرعية :

١- لا توجد فروق جوهرية بين طلبة وطالبات جامعة الكويت في الطلاقة الفكرية

٢- لا توجد فروق جوهرية بين طلبة وطالبات جامعة الكويت في المرونة الثقافية

٣- لا توجد فروق جوهرية بين طلبة وطالبات جامعة الكويت في الاصالة

العيينة :

تتكون من مجموعتين من طلاب جامعة الكويت ، ١٣٤ طالبا، ١٥١ طالبة وقد تراوحت أعمارهم ما بين ١٩ سنة ، ٣٣ سنة

أدوات البحث :

إختبارات القدرات الابداعية وتشمل :

أ - المقاييس اللفظية ( المترتبات - عناوين القصص )  
ب - المقاييس الشكلية ( إختبار الخطوط - إختبار الدوائر )

#### خطة التحليل الاحصائي :

١ - إختبار (ت) للدلالة الاحصائية لبيان دلالة الفروق بين متوسطات مجموعتي الذكور والاناث على متغيرات الابداع.

٢ - التحليل العاملي لبيان طبيعة البناء العاملي للعوامل التي تمثل القدرة الابداعية.

#### النتائج ومناقشتها :

١ - تأكدت الفروق في صالح الذكور في مقياسين من بين ثلاثة مقاييس للاتصال وفي مقياس واحد للطلاقة ومقياس واحد للمرونة .

٢ - بالنسبة لنتائج التحليل العاملي ، فتبين ان العامل الأول هو العامل العام للإبداع والطلاقة والمرونة والاتصال . أما بالنسبة للاناث فإنه لا يحمل سوى ثلاثة تشعبات دالة وتشمل جميعها متغيرات الطلاقة مما يوضح تفوق الذكور عن الاناث في الطلاقة والاتصال والمرونة . أما العامل الثاني فسنجد من تشعباته في عينة الذكور على متغيرات للإبداع اللفظي هي الاتصال والطلاقة، بينما في عينة الاناث تنحصر تشعباته الدالة على متغيرات خاصة بالابداع الشكلي .

ج - استخدام فنية التعليم بالتمنجة في اكتساب الاطفال المنذفين لاسلوب التروى المصرفي :

إعداد: حمدي على الفرماوي:

إستهدف هذا البحث الاجابة على سؤلين مؤداهما ما إذا كان يمكن جعل التلميذ المنذفع معرفيا أكثر ترويا في أدائه المعرفي، وما إذا كان هناك فروقاً بين البنين والبنات من حيث قابليتهم لهذا التغيير . ولقد كانت هناك محاولات سابقة في هذا الميدان كشفت عن نجاح جزئي ، تمثل في زيادة الكمون فقط دون إختزال عدد الأخطاء، ولقد استعرضت هذا البحث هذه المحاولات، مع ما يمكن الاستفادة منه في

المحاولة الحالية التي استخدم فيها أسلوب النمذجة وفقا لنظرية التعلم عند باتنورا ( تعلم بالتشكيل معه العبارات الحثية ) . هذا وقد استخدم اختبار تزاوج الاشكال المألوفة في التطبيق القبلي والبعدي لقياس أسلوب الانتفاع المعرفي .

وقد أشارت النتائج إلى أن برنامج ( التعلم بالنمذجة ) قد نجح من تعديل سلوك المندفعين بمعنى زيادة في زمن الكون واختزال في عدد الأخطاء بصورة واضحة . وأن البنين كانوا أكثر ترويا منه عند البنات .

ان نتائج البحث تدلل على إمكانية تعديل بعض السلوكيات غير المرغوبة ، ذلك باستخدام إجراءات تربوية بسيطة من السهل تطبيقها في مدارسنا ومؤسساتنا التي تتعامل مع الأطفال . وبوجه خاص فإن تغيير سلوك الانتدفاع الى التروى عند الاطفال يمثل بلا شك قيمة تربوية هامة ، ذلك من منطلق أن التروى كأسلوب معرفي يساعد التلميذ في الاكتساب والادراك الصحيح للمعلومات والتألم على التأمل والفهم ويبعد به عن مجرد حفظ مجموعة من الحقائق الصماء . بالاضافة إلى ذلك فإن أسلوب التروى في التعامل مع المعلومات قد يكون سببا للتفكير الحر والابتكار . وهذا هو هدف أى نظام تعليمي ناجح .

د - ، أثر انواع التأهب بالتعليمات فى الابتكار الشكلى ، :

إعداد: أحمد محمد حسن صالح:

هدف البحث :

معرفة الأثر الفارق لنوعى التأهب الجامد والتأهب المرن فى الابتكار الشكلى، كما يهدف إلى معرفة الأثر الفارق لنوعى التأهب الشائع والتأهب النادر فى الابتكار الشكلى والتعرف على الفروق الجنسية فى الابتكار الشكلى داخل كل مجموعة من مجموعات التأهب المختلفة .

فروض البحث :

الفرض الأول : توجد فروق دالة إحصائية بين الذكور والاناث فى أبعاد الابتكار الشكلى داخل كل مجموعة من مجموعات التأهب .

الفرض الثانى : التأهب المرن يؤدي إلى زيادة درجات المفحوصين فى مختلف ابعاد الابتكار الشكلى، بينما يؤدي التأهب الجامد فى الاتجاه العكسى .

الفرض الثالث : التأهب النادر يؤدي إلى زيادة درجات المفحوصين فى مختلف ابعاد الابتكار الشكلى ، بينما يؤدي التأهب الشائع فى الاتجاه العكسى .

عينة البحث :

تكونت العينة النهائية من ١١٨ من طلاب كلية التربية جامعة الاسكندرية - قسم الرياضيات. وقد تمثلت العينة من الجنسين ( ٦٨ ذكور ، ٥٠ إناث )، وتم توزيعهم على أربعة مجموعات بطريقة عشوائية وكان متوسط العمر الزمنى للعينة ٢٢ر٧ بإنحراف معيارى قدره ٥ر١٩.

أدوات البحث :

اختبار التفكير الابتكارى لتورانى ، الجزء الخاص باختبارات الاشكال المتكررة ( النشاط الثالث ) الصورة ( أ ) الخطوط المتوازية والصورة (ب) الدوائر .

نتائج البحث :

نتائج الفرض الأول : لا توجد فروق دالة إحصائية بين الذكور والاناث فى أبعاد الابتكار الشكلى داخل كل مجموعة من مجموعات التأهب .

نتائج الفرض الثانى : هناك فروق دالة إحصائية بين متوسط درجات طلاب مجموعة التأهب المرن ومتوسط درجات طلاب مجموعة التأهب الجامد فى عوامل الابتكار الشكلى ولصالح المجموعة الأولى .

نتائج الفرض الثالث : هناك فروق دالة إحصائية بين متوسط درجات طلاب مجموعة من التأهب النادر ومتوسط درجات طلاب مجموعة التأهب الشائع فى عوامل الابتكار الشكلى ولصالح المجموعة الأولى ، ما عدا بعد الطلاقة الشكلية، فلم يكن هناك فروقاً بين المجموعتين .

اليوم الثانى الثلاثاء ٢٦ يناير ١٩٨٨

( ١ ) ندوة عن « علم النفس والكفاية الاحتاجية »

رأس هذه الندوة فرج عبد القادر طه .

وشملت الندوة البحث التالى :

« دراسة أثر الضوضاء على بيئة العمل على بعض المتغيرات النفسية للعاملين  
بصالة حركة التفرغاف الدولى - قطاع الاتصالات الدولية بمصر ،

إعداد: غريب عبد الفتاح غريب:

تهدف هذه الدراسة إلى دراسة أثر الضوضاء فى بيئة عمل صالة حركة  
التفرغاف الدولى بمصر على الحالة النفسية للعاملين وذلك كما يتضح من دراسة بعض  
المتغيرات النفسية . ولقد اختار الباحث ثلاث متغيرات نفسية كمؤشر على الحالة  
النفسية وهى القلق، مركز الضبط (إخارجى - داخلى) ، والاكتئاب .

وتمت الدراسة على مجموعتين - مجموعة عادية الضوضاء ، مجموعة  
مرتفعة الضوضاء - وتكونت كل منهما من ٤٦ فرداً ( ٣٨ ذكور ، ٨ إناث ) وقد  
تم إختيار المجموعتين عشوائيا من مجموعات العمل التى تنتمى اليها كل منهما .

واستخدم فى هذه الدراسة الأدوات التالية :

١ - جهاز معيارى لقياس مستوى الصوت .

٢ - مقياس حالة القلق .

٣ - مقياس القلق .

٤ - مقياس مركز الضبط .

٥ - مقياس الاكتئاب .

نتائج الدراسة :

١ - بالنسبة لمتغير القلق ، أوضحت النتائج أن الفرق بين متوسطات  
مجموعتى الضوضاء العادية والضوضاء المرتفعة بإستخدام مقياس حالة القلق ، فرقا

ليس له دلالة إحصائية ، بينما كان لهذا الفرق دلالة إحصائية عند مستوى ٠.٠٥ .  
بإستخدام مقياس القلق .

٢ - بالنسبة لمتغير مركز الضبط ، أوضحت النتائج أن الفرق بين متوسطات مجموعتي الضوضاء العادية والضوضاء المرتفعة ليس له دلالة إحصائية .

٣ - بالنسبة لمتغير الاكتئاب ، أوضحت النتائج أن الفرق بين متوسطات مجموعتي الضوضاء العادية والضوضاء المرتفعة على متغير الاكتئاب فرق دال إحصائيا .

وبهذا فإن نتائج الدراسة توضح أن الضوضاء فى بيئة العمل ليس لها تأثير ضار على الحالة النفسية للعاملين ممثلة فى المتغيرات النفسية التى تضمناها الدراسة .

( ٢ ) ندوة عن « علم النفس التربوى » :

رأس الندوة ومزية الغريب

وتم عرض البحوث التالية :

أ - « عادات الاستذكار ومشكلاته فى علاقته بالتفوق الدراسى » :

إعداد: سناء محمد سليمان

يهدف هذا البحث إلى التصرف على عادات الاستذكار ومشكلاته لدى الطلبة والطالبات المتفوقين فى التحصيل والعاديين .

وتكونت العينة من ٢٧٠ طالبا وطالبة من المتفوقين تحصيليا والعاديين واستخدمت الباحثة الأدوات الآتية :

١ - إستبيان مفتوح للتعرف على عادات الاستذكار، والمشكلات التى تعترض التحصيل الدراسى لدى الطلبة والطالبات .

٢ - مقياس عادات الاستذكار لطننة وطالبات المرحلة الثانوية .

وقد عولجت إستجابات الطلبة والطالبات بإستخدام معامل الارتباط والنسبة التائية ومنهج التحليل المحتوى وذلك للتحقق من فروض البحث .



وبتحليل النتائج ظهر ما يأتي:

- ١ - توجد علاقة موجبة ودالة بين عادات الاستنكار وبين مستوى التحصيل الدراسي للطالب .
  - ٢ - توجد فروق دالة بين المتفوقين والعاديين في إختبار عادات الاستنكار .
  - ٣ - توجد فروق دالة بين المتفوقات والعاديات في إختبار عادات الاستنكار .
  - ٤ - لا توجد فروق بين المتفوقات والمتفوقين في عادات الاستنكار .
  - ٥ - توجد فروق دالة بين العاديين والعاديات في عادات الاستنكار لصالح العاديين .
  - ٦ - توجد علاقة موجبة بين عادات الاستنكار للطلبة والطالبات وبين المستوى الثقافي الاجتماعي للأسرة .
  - ٧ - أسفرت نتائج تحليل المحتوى عن أن المشكلات التي يعاني منها الطلبة والطالبات المتفوقون والعاديين والتي تعترض تحصيلهم الدراسي قد تركزت حول ثلاثة محاور هي : الأسرة ، المدرسة ، الطالب .
- ب - مشكلة الاستنكار كما تبدو في رسوم وكتابات عينة من المراهقين :
- إعداد: مصطفى محمد عبد العزيز حسن:

هدف البحث :

الوقوف على أبعاد مشكلة « صعوبة الاستنكار » من خلال :

- ١ - رسوم المراهقين التي عبروا فيها عن مشكلة « صعوبة الاستنكار » .
  - ٢ - كتابات المراهقين أنفسهم عن تعبيراتهم الفنية والتي تناولت جوانب ما رسموه .
- أهمية البحث :

- ١ - الرسوم تضيف أبعاد جديدة وكثيرة عن مشكلة « صعوبة الاستنكار » إذا ما قارناها بالعلاقة التي يضعها المراهق أمام مشكلة من المشكلات التي تحتويها أي قائمة ، وكتابات المراهقين تعين الباحث في التفسير الموضوعي للرسوم بعيدا عن عمليات الإسقاط .

٢ - دراسة خصائص رسوم المراهقين تعين على وضع المعايير الحقيقية للنمو

الفنى لديهم .

عينة البحث :

أجرى هذا البحث على عينة من تلاميذ المرحلة الثانوية بلغ عددهم ١٢٨ تلميذ وتلميذة .

فروض البحث :

١ - وجود خصائص مميزة لرسوم المراهقين عند التعبير عن مشكلة « صعوبة الاستنكار » .

٢ - وجود أبعاد أساسية وأخرى فرعية لمشكلة صعوبة الاستنكار تتضح من كتابات المراهقين عن رسومهم .

أدوات البحث :

١ - إستمارة موضوعات التربية الفنية .

٢ - إستمارة تحليل رسوم المراهقين .

٣ - أوراق وأدوات للرسم .

نتائج البحث :

١ - تميزت رسوم المراهقين بالمضمون الوضعي ونجح المراهق في إيضاح الزمان والمكان ، كما تضمنت الرسوم شخصيات من الأفراد، وجاء الجنس الآخر فى الرسم كموضوعات عادية لا جنسية وظهرت البيئة حول الشخصية الأساسية، وغالبا ما كانت البيئة منزلية، والتعبير مال الى الواقعية والبعد عن الزخارف .

٢ - توصل الباحث من تحليل مضمون كتابات المراهقين إلى ثلاثة أبعاد رئيسية وراء مشكلة « صعوبة الاستنكار » وهى :

أ - المراهق نفسه.

ب - البيئة المنزلية المحيطة .

ج - البيئة المدرسية للمراهق.

ج - أثر استخدام الآلات الحاسبة اليدوية على التحصيل في الرياضيات ونمو القدرة العددية لدى طلاب التعليم العام والمتوسط والثانوى ، :

إعداد: فتحى مصطفى الزيات

فروض البحث :

الفرض الأول : يوجد ارتباط دال سالب بين درجات استخدام طلاب العينة للآلات الحاسبة اليدوية وبين درجاتهم على اختبار القدرة العددية .

الفرض الثانى : يوجد ارتباط دال سالب بين درجات استخدام طلاب العينة للآلات الحاسبة اليدوية وبين درجاتهم التحصيلية فى الرياضيات .

الفرض الثالث : تختلف متوسطات درجات طلاب العينة فى القدرة العددية باختلاف متوسطات درجات إستخدامهم للآلات الحاسبة اليدوية .

الفرض الرابع : تختلف متوسطات درجات تحصيل طلاب العينة فى الرياضيات باختلاف متوسطات درجات إستخدامهم للآلات الحاسبة اليدوية .

الفرض الخامس : تختلف متوسطات درجات طلاب العينة على فقرات المهارات الاساسية من إختبار القدرة العددية باختلاف متوسطات درجات استخدامهم للآلات الحاسبة اليدوية .

الفرض السادس : التباين فى القدرة العددية الناشئ عن أثر استخدام الآلات الحاسبة اليدوية أكبر من التباين الناشئ عن أثر العمر الزمنى .

أدوات الدراسة :

أ - استبيان مدى استخدام الآلات الحاسبة اليدوية .

ب - اختبار القدرة العددية .

عينة الدراسة :

طبقت الدراسة على ٥١٤ تلميذا .

## نتائج الدراسة :

تحققت فروض الدراسة ، وتبين أن في ضوء إستخدام الطلاب للآلات الحاسبة اليدوية في معالجة وحل الواجبات المدرسية والمنزلية لا يتيح بقرض كل منهم للاستشارات العقلية التي يتعين تعرضهم لها خلال فترة قابلية هذه القدرات للنمو مما يؤدي إلى تجريدها من فعاليتها في معالجة محتوى القدرة العددية .

إن يمكن القول بأن إعاقة أو تعطيل عمليات المعالجة العقلية للمحتوى والتركيب والبناء والوظيفة العقلية ربما كان له دورا في إنخفاض مستوى طلاب العينة في القدرة العددية وفي المهارات الاساسية للرياضيات والذي يمكن عزوه إلى حد كبير إلى اعتماد الطلاب على الآلات الحاسبة اليدوية في معالجة العمليات الحسابية والرياضية .

د - دراسة أبعاد الرضا الوظيفي للمعلم في علاقتها بأنماط القيادة التربوية بالمدرسة وبعض المتغيرات الاخرى باستخدام اسلوب تحليل التباين المتعدد ،

إعداد: عبد العاطي أحمد الصياد .

أحلام رجب عبد الغفار .

في هذه الدراسة قام الباحثان بدراسة العلاقة بين رضا المعلم الوظيفي في ابعاده الثلاثة : العام ، والخارجي ، والداخلي ، وكل من نوع نمط القيادة الشائع بالمدرسة ( ديمقراطي - ديكتاتوري - ترسلي ) وذلك من وجهة نظر المعلم ، عمر ، خبرة ، وجنس ، وتخصص المعلم ، نوع المدرسة من حيث كونها مدرسة تلاميذها ذكورا أو إناث أو مختلطة ، المرحلة التعليمية ، وجنس المدير .

وباعتبار ابعاد الرضا الثلاثة نواتج ، وكل المتغيرات ، الأخرى كمفغيرات مستقلة تمكن الباحثان ومن خلال إستخدام اسلوب تحليل التباين المتعدد كمنهج إحصائي ، أن يعثرا على المتغيرات المستقلة ذات التأثير على الرضا ، وهذه المتغيرات هي أنماط القيادة التربوية الثلاثة، عمر وخبرة المعلم، وجنس مدير المدرسة. كذلك هذه المتغيرات تتفاوت في تأثيرها على أبعاد الرضا الثلاثة .

هـ - « دراسة مقارنة لبعض ابعاد المجال المعرفى والمجال الوجدانى لدى طلاب الشعب العلمية والادبية والصناعية بكلية التربية جامعة الزقازيق » :

إعداد: محمد المرى محمد إسماعيل :

يتحدد موضوع البحث بدراسة مقارنة لبعض ابعاد المجال المصرفى والمجال الوجدانى لدى طلاب الشعب العلمية والادبية والصناعية ( البنون فقط ) بكلية التربية - جامعة الزقازيق .

واختار الباحث عدد من الابعاد التى يدرسها وتتمثل فى :

- ١ - القدرات العقلية الاولى .
- ٢ - النكاه العام .
- ٣ - الدافع للانجاز .
- ٤ - تقدير الذات .
- ٥ - الاتجاهات التربوية .
- ٦ - القيم ( النظرية والاقتصادية والجمالية والاجتماعية والسياسية والدينية ) .

وتكمن أهمية إجراء هذا البحث فيما يلى :

أ - الكشف عن أثر نوع التعليم فى بعض جوانب الشخصية للطلاب خلال دراستهم الجامعية ، مما قد يفيد فى تخطيط وتنفيذ المناهج المقررة والأنشطة سواء الثقافية والاجتماعية والرياضية والمناسبة لهم .

ب - أن الكشف عن بعض جوانب الشخصية لطلاب التخصصات المختلفة بالجامعة يمكن أن يسفر عن مؤشرات يستفيد منها المتعاملون مع الطلاب الجامعيين ، سواء فى تلك الادارة وأعضاء هيئة التدريس والهيئات المعاونة، كى يتسنى لهؤلاء أن يعاونوا الطلاب على إستغلال أقصى إمكاناتهم العقلية والنفسية والاجتماعية والمهارية بصورة من شأنها أن تزيد فى الكفاية الداخلية والخارجية للتعليم الجامعى .

( ٣ ) ندوة عن « القياس النفسى » :

رأس الندوة حامد العبد

وقد تم عرض عدة بحوث فى القياس النفسى كالآتى :

أ - « مستوى العينة وتدرج بنك الاسئلة باستخدام نموذج ( راش ) ،

إعداد: أمينة محمد كاظم:

تبدو أهمية هذه الدراسة فى إستكشاف العلاقة بين تقارب - تباعد مستوى العينات الاختبارية لمستوى الاختبارات المستخدمة من جهة والدقة فى عمليات التعادل الرأسى لتدرج هذه الاختبارات من جهة أخرى .

ولذا فإن الدراسة تحاول الاجابة على الفرض التالى :

فى عملية التعادل الرأسى لتدرجى لختبارين درجتى بنود كل منهما بواسطة نموذج ( راش ) بحيث يعرف كل منهما مستوى مختلف من متغير ما فإنه : كلما ازداد التقارب فى المستوى بين كل اختبار من الاختبارين والعينة المستخدمة فى تحليله ، كلما ازدادت الدقة فى عملية التعادل الرأسى لتدرجى الاختبارين وأمكن دمجهما بدقة فى تدرج مشترك واحد له صفر مشترك واحد .

وقد أمكن لهذه الدراسة التجريبية أن تحقق الفرض الذى طرحته ، وتؤكد بذلك على أهمية تقارب مستوى الاختبار مع مستوى عينة تحليله لكى يصل بذلك على أهمية تقارب مستوى الاختبار مع مستوى عينة تحليله لكى يصل بذلك الى الدقة فى التقديرات التى تؤدى إلى الدقة فى عملية التعادل الرأسى بين تدرجات الاختبارات. وعندما نصل إلى الدقة فى هذه العملية فإننا نستطيع أن نضع تدرجات الاختبارات التى تغطى مدى واسعاً من المتغير موضوع القياس على تدرج واحد مشترك ذو صفر واحد مشترك .

## ب - نحو بناء مؤشر إحصائي جديد لتقدير الثبات بطريقة تطبيق وإعادة تطبيق الاختبار ، :

إعداد: عبد العاطي أحمد الصياد :

في هذه الدراسة تم توصيف مشكلة قياس الثبات لأداة قياس الاستجابة على عناصرها تتبع مستويات قياس مختلفة . كذلك تم اقتراح مؤشر إحصائي أو كائن لقياس الثبات موضحين شروط استخدام هذا المؤشر وهذه المؤشرات ومركزين على شرط مستوى القياس الذي يتطلبه استخدام هذا المؤشر أو هذه المؤشرات .

ومن خلال مناقشة مزايا وعيوب المؤشرات الإحصائية الشائعة في هذا المجال ظهرت الحاجة إلى مؤشر جديد يتميز بكونه يتحرر من شروط مستويات القياس. هذا المؤشر تم العثور عليه ، وعند حسابه فإنه على الأقل وصفاً يتحرر من أية شروط إحصائية أخرى، أضف إلى ذلك أنه أكثر دقة وأكثر سهولة من حيث الحساب من المؤشرات الأخرى الشائعة. كذلك أثبتت عدة أسئلة لا تزال تبحث عن إجابة حول هذا المؤشر الجديد .

ج - أثر إختلاف التعليمات على المحتوى الظاهر والمحتوى الكامن لاستجابات الطلاب على إختبار تفهم الموضوع ، :

إعداد: محمد عبد الظاهر الطيب:

أهداف الدراسة :

- ١ - التحقق من نتائج وينتر وستيوارت ١٩٧٧ في البيئة المصرية .
  - ٢ - أن نختبر إستجابات المفحوصين الظاهرة خلال تطبيقات مختلفة للاختبار لتفهم كيف تؤثر تعليمات إعادة الاختبار على الثبات .
  - ٣ - تحديد ما إذا كان من الممكن للحصول على معامل ثبات مرتفع من طريقة إعادة الاختبار دون تعديل الطبيعة الإدراكية الأساسية لاختبار تفهم الموضوع .
- عينة الدراسة :
- تكونت عينة الدراسة من ( ٨٠ ) طالباً من طلاب قسم علم النفس بكلية الآداب

جامعة طنطا ، وكان جميعهم من الذكور بالفئتين الثالثة والرابعة وتراوح أعمارهم بين ( ١٩ - ٢٢ سنة ) وقد تم تقسيمهم عشوائيا إلى أربع مجموعات متساوية .

#### نتائج الدراسة :

أوضحت النتائج أن طرق تقديم التعليمات لها تأثير فارق على درجة تشابه التطبيق الثانى للاختبار مع استجابات التطبيق الأول. وهذه نتيجة توحي بأن هذه التعليمات قد تغير الطبيعة الإدراكية الأساسية لاستجابات المفحوصين .

كما تشير النتائج الى عدم وجود علاقة بين تعليمات الاختبار وثبات الدافع . ويمكن القول بأن انخفاض معامل ثبات إختبار تفهم الموضوع قد يكون راجعا إلى تلوث الاستجابة فى إعادة التطبيق .

د - « القيمة التنبؤية لتقديرات المعلمات لابتكارية التلاميذ » :

#### إعداد: مصطفى محمد كامل :

تعالج الدراسة مشكلة المنبئات بالابتكارية ، وهى واحدة من المشكلات الخلفية فى دراسات الابتكار وتستهدف الدراسة تحديد قدرة المعلم على التعرف على التلاميذ المبتكرين، ورصد القيمة التنبؤية لهذه التقديرات على مدى فترة مدتها عام .

وتفترض الدراسة وجود ارتباط موجب ودال بين تقديرات المعلمات لتلاميذهن على « قائمة سمات التلميذ المثالى » واداء هؤلاء التلاميذ على « إختبارات تورانس للتفكير الابتكارى » باستخدام الصور بعد فترة مدتها عام .

وتكونت العينة من ١٤٦ تلميذا ( ٧٠ ذكور - ٧٤ إناث ) اختبروا عشوائيا . من عشرة من فصول الصف الرابع فى ست مدارس ابتدائية . وعشرة من المعلمات قمن بالتدريس لهؤلاء التلاميذ لمدة أربع سنوات متتالية . وضعت المعلمات تقديرات لتلاميذهن على « قائمة سمات التلميذ المثالى » . وبعد عام تم قياس قدرات التفكير الابتكارى لهؤلاء التلاميذ. إستخدم إختبار « أوتيس - لينون للقدرة العقلية » فى تحديد مستوى نكاء التلاميذ وتم ضبط المستوى الاجتماعى / الاقتصادى .

واستخدمت معاملات الارتباط التتابعى لبيرسون فى رصد العلاقة بين تقديرات



المعلومات للتلاميذ وأداء هؤلاء التلاميذ على اختبار ثورانس. ونظرا لأن العينة لم تكن متجانسة في الذكاء، فقد تم عزل تأثيره من هذا الارتباط باستخدام معامل الارتباط الجزئي . ولم تؤيد النتائج فرض الدراسة. فلم تكن الارتباطات دالة . كما أن هذه الارتباطات قد تناقصت بعد عزل تأثير الذكاء. وتشير هذه النتائج إلى أن تقديرات المعلمين لا تعد منتجا جيدا بالابتكارية وتعكس الاتجاه السليم من جانب المعلمين نحو الطفل المبتكر .

وقد يكون ذلك راجعا إلى تناقض سمات الشخصية المبتكرة في بعض البحوث أو إلى عدم إلمام المعلمات بمكونات ومظاهر الابتكار .

هـ - أثر بعض الخصائص المزاجية على سرعة ودقة الأداء البصري - الحركي ،

إعداد: عبد الوهاب محمد كامل؛

هدف الدراسة :

المكونات المزاجية للشخصية تلعب دورا حيويا في تحقيق السرعة والدقة بالنسبة لمهارات التآزر البصري - الحركي والأعمال التيقظية. والدراسة تحاول ان تجيب على التساؤل الآتي :

ما هي أفضل بنية ثلاثية من الخصائص أو الأبعاد المزاجية يتحقق عندها الأداء الأمثل من الة والسرعة ؟

فروض الدراسة :

١ - يفترض الباحث وجود خلاقات ارتباطية بين درجات المفحوصين على مقياس مارك نيمان للامزجة ( الطاقة الفعالة ، الصلابة ، اللثبات ) ودرجات الأداء ( البصري - الحركي ) .

٢ - تؤثر المتغيرات المزاجية كبنية تفاعل ثلاثية على السرعة والدقة .

٣ - ممارسة السرعة والدقة يمكن أن تؤثر على أبعاد الشخصية المزاجية.

العينة :

١٧٩ طالب وطالبة بالدراسات العليا بكلية التربية - جامعة طنطا .

الأدوات :

تم استخدام مقياس مارك نيمان للامزجة وذلك لتقدير الأبعاد المزاجية للشخصية، كما استخدم جهاز التقاطع ( مصفوفة لمبات حمراء بعدد الكترونى ) لقياس سرعة ودقة الأداء البصرى - الحركى .

النتائج :

١ - عند الأخطاء، عدد الاستجابات الصحيحة والزمن المستغرق تعتبر مؤشرات موضوعية لدرجة تركيز الانتباه فى الأداء البصرى الحركى .

٢ - ارتفاع سرعة تقديم المثيرات الضوئية يقترن بإنخفاض تركيز الانتباه .

٣ - ارتفاع الدرجة على بعد الثبات كخاصية مزاجية انفعالية عامل هام فى أعمال الدقة والسرعة .

٤ - ارتفاع الدرجة على بعدى الصلابة والثبات مع انخفاضها على بعد الطاقة الفعالة تمثل أفضل بنية ثلاثية تحقق الدقة فى الأداء البصرى - الحركى . كما أن ارتفاع الدرجة على بعدى الطاقة الفعالة والثبات وانخفاضها على بعد الصلابة يشير إلى أفضل بنية يتحقق مع وجودها سرعة الأداء .

٥ - من المحتمل أن يؤدى التدريب على السرعة والدقة معا إلى رفع مستوى التنشيط ( الطاقة الفعالة ) على حين لا تتأثر أبعاد الصلابة والثبات .

اليوم الثالث ٢٧ يناير ١٩٨٨

( ١ ) ندوة عن « بحوث عبر ثقافية »

رأس الندوة مصطفى سويف

وعرضت فى الندوة البحوث التالية :

## أ - فيليب فرنون : العالم والالسان :

إعداد: آمال أحمد مختار صادق:

قدمت الباحثة نبذة عن الحياة العلمية لفيليب فرنون، حيث ولد فيليب فرنون بمدينة أكسفورد عام ١٩٠٥ وحصل على درجة البكالوريوس في العلوم الطبيعية وعلم النفس ، وحصل على الدكتوراه في سيكولوجية التفوق الموسيقي سنة ١٩٣٣ ، وقضى سنتين في التدريب في ميدان الشخصية . وأصدر عدة كتب حول الاختبارات النفسية والعقلية والتحصيلية والقدرات العقلية. وبالرغم من أن موضوع القدرات العقلية كان موضوعه الأكثر طوال حياته العملية، إلا أنه خصص جزءا من إهتمامه العلمي لموضوع الشخصية، نظرياتها ومفاهيمها وقياسها.

كما عرضت الباحثة النموذج الهرمي لفيليب فرنون حيث يحتل العامل العام قمة الهرم، وبالتالي يكون على رأس القدرات العقلية جميعا .

وهو يقع مباشرة أعلى من عاملين واسعي النطاق شبه عامين بسميها القدرة العقلية التعليمية والقدرة المكانية الميكانيكية . وتحت هذين العاملين شبه العامين توجد مجموعة كبيرة من العوامل الطائفية الأقرب إلى : العوامل الأولية ، ثم تنقسم هذه العوامل الطائفية إلى عوامل أبسط انقساماً متدرجاً ونحن نلجأ إلى قاعدة الهرم حتى تصل إلى العوامل الخاصة .

## ب - دراسة مقارنة لأبعاد قائمة فرأى بورج للشخصية في كل من البيئة الألمانية والمصرية :

إعداد: حسنين محمد الكامل:

تهدف هذه الدراسة إلى اختبار صلاحية قائمة فرأى بورج للشخصية للاستخدام في البيئة المصرية. ترجمت فقرات القائمة (٢١٢ فقرة) من اللغة الألمانية وروجعت وأعيدت صياغتها باللغة العربية وطبقت على ١٤٢ طالبا و ١٩٢ طالبة من أقسام كلية التربية بسوهاج . وقورنت نتائج التطبيق على العينة المصرية بنتائج التطبيق على عينة التكنين الألمانية وعدد أفرادها ٦٣٠ فردا. عولجت النتائج إحصائيا بواسطة

برنامج تحليل الفقرات والتحليل العاملي بغرض فحص بنية القائمة. أشارت نتائج الدراسة إلى وجود فروق في بعض صفات الشخصية كما قيست بالقائمة بين العينة الألمانية والمصرية. كما بنيت نتائج تحليل الفقرات أن معاملات التمييز والصعوبة والنبات تتفق إلى حد ما مع النتائج الأصلية للقائمة، كما أمكن استخلاص تسعة عوامل تتفق في مضمون فقراتها مع أبعاد القائمة الأصلية .

ج - : دراسة مقارنة للنتيجة الاجتماعية في الريف والحضر المصري :

إعداد: مایسة أنور المفتی:

أجريت الدراسة على مجموعتين من أطفال الريف والحضر بهدف التعرف على إدراك الأطفال لوسائل التنشئة الاجتماعية التي يتبعها أبائهم وامهاتهم معهم، ويهدف المقارنة بين أساليب التنشئة المتبعة في الريف والحضر المصري في الفترة الزمنية الحالية ، بمقارنة نتائج الدراسة بدراسات مماثلة كانت الباحثة قد أجرتها منذ حوالي عشر سنوات، حيث أظهرت النتائج بعض أوجه التشابه والتباين بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة. فتبين أنه لا توجد فروق في الدور الذي يقوم به الأب المصري في تنشئة أبنائه وأن مسؤولية التنشئة تقع كاملة على الأم. ولوحظ أن مطالب الآباء بتفوق أبنائهم في التعليم قد انخفض بعض الشيء نتيجة التغير الاجتماعي، والاقتصادي الذي يمر به مصر في الفترة الحالية ، كما احتفظ متغير تشجيع الاستقلال بمكانته المنخفضة في كل هذه الدراسات مما يؤكد استمرار تدخل الآباء في مجرى حياة أبنائهم .

وأظهرت نتائج مقارنات المجموعة الريفية بالمجموعة الحضرية أن الأم في الريف والحضر المسيطرة على أبنائها وخصوصاً على بناتها. ولما راس الأم في الريف والحضر المسيطرة على أبنائها أكثر من الأب. وتفسير النتائج أيضا إلى أن الأب الريفى يتفاعل مع أبنائه أكثر من الأب الحضرى. وأرجعت الباحثة هذه النتيجة إلى طبيعة عمل الآباء التى تكسب فى الريف بعمالة قصيرة متكررة، وبطالة طويلة متكررة أيضا تسمح للآباء بقضاء أوقات فراغه مع أبنائه، بينما طبيعة عمل الأب فى المدينة المعاصرة لا تتيح له الفرصة الكافية للتعامل مع أبنائه .

د - « الفروق بين الجنسين فى الاتجاهات الوجدانية والشخصية بدولة الإمارات العربية » :

إعداد: يوسف عبد الفتاح محمد:

مشكلة البحث :

هو محاولة للإجابة على بعض التساؤلات الخاصة بالفروق بين الجنسين فى إدراكهم للاتجاهات فى المعاملة كما يدركها الأبناء .

أهداف البحث :

١ - التعرف على اتجاهات الأمهات فى معاملة الأبناء من الجنسين - كما يدركها الأبناء .

٢ - التعرف على الفروق بين الجنسين فى إدراكهم لاتجاهات الأمهات فى المعاملة .

٣ - التعرف على الفروق بين الجنسين فى الصحة النفسية والتكيف الشخصى والاجتماعى وبعض القيم الاجتماعية .

أدوات البحث :

١ - مقياس اتجاهات الأمهات فى التنشئة الاجتماعية كما يدركها الأبناء .

٢ - اختبار الشخصية الإسقاطى الجمعى .

٣ - اختبار الشخصية للمرحلتين الإعدادية والثانوية .

٤ - مقياس القيم الاجتماعية للمراهقين .

عينة البحث :

عينة عشوائية بين طلاب وطالبات المرحلتين الإعدادية والثانوية بالتعليم العام بدولة الامارات العربية المتحدة. وقد بلغ عددهم ٢٢٥ طالبا وطالبة .

## نتائج البحث :

١ - اتضح وجود فروق دالة إحصائياً بين الجنسين على جميع متغيرات اتجاهات الامهات في المعاملة كما يدركها الابناء وهذه الفروق في صالح الاناث على متغيرات التسلط وأثارة الالم النفسى والتفرقة بين الابناء فى المعاملة .

٢ - اتضح وجود فروق بين الجنسين على متغيرات السعادة ومعامل انخفاض التوتر والرعاية والعصابية والدرجة الكلية. وهذه الفروق جميعها فى صالح الاناث .

٣ - اتضح وجود فروق بين الجنسين من حيث التكيف الشخصى والاجتماعى وهذه الفروق فى صالح الذكور على متغيرات الاحساس بقيمة الذات والشعور بالانتماء والتكيف الاجتماعى والتكيف العام.

٤ - اتضح وجود فروق دالة إحصائياً بين الجنسين على متغيرات الولاء، الامانة ، التدين ، وهذه الفروق فى صالح الذكور على قيمة الولاء وفى صالح الاناث على قيمتى الامانة والتدين .

( ٢ ) ندوة عن ، بحث فى الشخصية والتوافق ، :

رأس الندوة عبد السلام عبد الغفار:

وتضمنت الندوة البحوث التالية :

أ - ، الفروق بين الاسوياء والعصابيين والذهانيين فى الأثر اللاحق لبريئة ارشميدس ، :

إعداد: أحمد محمد عبد الخالق:

تركز الهدف من هذا البحث فى بيان مدى كفاءة ، دوام الأثر اللاحق لبريئة ارشميدس ، فى التمييز بين ثلاث مجموعات من الأسوياء ( نوى الدرجة المنخفضة على ثلاثة مقاييس للعصابية ) والعصابيين ( حالات القلق ) والذهانيين ( فصاميون ) . وكانت أحجام العينات على التوالى ن = ٥٢ ، ٥٢ ، ٣٣ وجميعهم من الذكور . وقيس دوام الأثر اللاحق على أسس محاولتين . وقد كشفت التجربة عن فروق جوهرية بين المجموعات الثلاث ، إذ ترتبت ( ابتداء من دوام الأثر اللاحق الأقصر الى الأطول )

كما يلي : الاسوياء ، العصاةيون ، اللذانينيون . وتدعم نتيجة التجربة إستخدام هذا المقياس بهدف الاسهام فى التمييز الاكلينيكي بين هذه المجموعات الثلاث .

ب - سمات الشخصية بين علم النفس والتجريب ومعالم الكف : :

إعداد: عبد الرحيم بخيت عبد الرحيم محمد:

تعود أهمية هذه الدراسة على أنها الاولى من نوعها التى تناولت تلك المتغيرات فى البيئة العربية. وقد صاغ الباحث ٥ فروض سيكومترية واختبرت عينة من ١٤٤ طالبا من الذكور، بمرحلة الدراسات العليا بكلية التربية بالمنيا. وكانت ادوات الدراسة قائمة ايزنك للشخصية وبيان معالم الكف ( من إعداد الباحث ) . وأثبتت نتائج الدراسة رفض الفروض التى تم صياغتها، حيث تبين أنه لا توجد دلالة بيانية توضح أن مواليد الابرار الفردية يتميزون بالانطوائية، أو ان مواليد الابرار الزوجية يتميزون بالانطوائية. كذلك اتضح أن معالم الكف لا توضح سمات الشخصية لدى الأفراد .

ج - مفهوم الذات لدى المراهقين المعوقين جسميا :

إعداد: حسن مصطفى عبد المعطى - سامى محمد موسى هاشم:

تستهدف الدراسة التعرف على الفروق بين المراهقين المعوقين جسميا والمراهقين الاسوياء فى مفهوم الذات وأثر متغيرات ( مستوى التعليم ، والجنس ، ونوع الاعاقة ) والتفاعل بين هذه للمتغيرات فى تأثيرها المشترك على مفهوم الذات للمعوقين جسميا والتعرف على الديناميات اللاشعورية التى تشكل صورة الذات لديهم. وأثر برنامج ارشادى على تحسين مفهوم الذات السالب لدى المعوقين جسميا .

وفى الدراسة السيكومترية تم تطبيق مقياس تنبسي لمفهوم الذات على ١٥٥ من المراهقين المصابين بشلل الاطفال فى مراحل التعليم الاعدادى والثانوى والجامعى من الجنسين ، وصنفوا تبعا للاعاقة الى معوقين جزئيا ومعوقين كليا .. كما استخدمت عينة ضابطة من ٧٥ مراهقا من الاسوياء فى نفس مستويات التعليم، وتمت مجانبتهم مع المعوقين جسميا فى العمر والنكاء والمستوى الاقتصادى الاجتماعى وبعد استخدام تحليل التباين توصلت الدراسة الى وجود فروق دالة

إحصائياً بين المعوقين والاسوياء في جميع أبعاد مفهوم الذات لصالح الاسوياء كما وجد تأثير لمتغيرات التعليم والجنس ونوع الاعاقة وللتفاعل بينها في تأثيرها المشترك على مفهوم الذات لدى المعوقين جسمياً .

أما في الدراسة الاكاديمية التي طبقت على حالتين احداها عن الذكور والاخرى من الاناث والتي استخدم فيها اختبار TAT ودراسة الحالة، توصلت الدراسة إلى أن التثبيت الوديي ومشاعر الدونية والنقص، واضطراب الانا في تفاعله مع البيئة كانت أهم العوامل اللاشعورية التي تشكل صورة الذات لدى المعوقين جسمياً .

وقد أسفر تطبيق برنامج ارشادي من ستة جلسات طبق على عشر حالات من المعوقين جسمياً باستخدام طريقة المناقشة الجماعية عن وجود تحسن في مفهوم الذات لدى المراهقين المعوقين جسمياً .

د - « الاكتئاب وعلاقته بالشعور بالوحدة وتبادل العلاقات الاجتماعية »

إعداد: محمد محروس محمد الشناوي

على السيد خضر

استهدفت هذه الدراسة إعداد مقياس بيك للحالة المزاجية للاستخدام في أغراض الارشاد والعلاج. النفس في البيئة السعودية حيث اتضح ثبات الاداة وصدقها وكذلك استخرجت معايير مرحلية في صورة درجات ثائية، كذلك هدفت الدراسة الى اختبار صحة الفروض حول وجود علاقة موجبة بين درجات المفحوصين على المقياس ودرجاتهم على مقياس الشعور بالوحدة ووجود علاقة عكسية بين درجاتهم على المقياس ودرجاتهم على مقياس العلاقات الاجتماعية المتبادلة حيث ثبت صحة الفروض .

هـ - « التنبؤ بالتوافق الزوجي » :

إعداد: محمد السيد عبد الرحمن

راوية محمود حسين نسوقي

تهدف هذه الدراسة الى التعرف على اهم العوامل قبل الزوجية، وبعد الزوجية التي قد تسهم في تحقيق التوافق الزوجي لكلا الجنسين .



وأجريت الدراسة على ١٦٨ زوجا وزوجة ( ٨٢ تكرر، ٨٦ إناث ) من مستوى اقتصادى واجتماعى متوسط . وتم استخدام مقياسين هما :

١ - مقياس التنبؤ بالتوافق الزوجى

٢ - مقياس التوافق الزوجى

وقد أوضحت نتائج الدراسة وجود فروق ذات دلالة احصائية بين المتوافقين زواجيا وغير المتوافقين زواجيا فى عوامل ما قبل الزواج مثل المستوى التعليمى. كما أوضحت الدراسة أن أنسب سن للزواج فى مجتمعنا هو ٢٠ - ٢٤ سنة للإناث ومن ٢٥ - ٣٠ سنة للذكور ، أما طول فترة الخطوبة فينبغى ألا تقل عن ستة شهور ، وذلك لأن فترة الخطوبة لها دور كبير فى تحقيق قدر من التفاهم مثلما يسهم السن المناسب والمستوى التعليمى المرتفع فى حسن الاختيار ونجاح الزواج بعد ذلك .

و - علم النفس والصوفية : دراسة متعمقة ، :

[عداد: العارف بالله محمد القندور

يتناول هذا البحث موضوع الصوفية فى مصر من خلال التعمق فى شخصية الفرد المنتمى لطريقة الصوفية ، وتناولت الدراسة أربعة أفراد تم اختيارهم من واقع مشاركة الباحث لجماعات التصوف المعاصر فى مصر . واستخدمت الدراسة الأدوات التالية :

١ - تاريخ الحالة

٢ - المقابلة المتعمقة

٣ - اختبار تفهم الموضوع

وقد عرض الباحث نتائج دراسته تبعا لما اسفرت عنه كل أداة على حدة من خلال محركات نفسية ثلاث هي :

١ - تصور الذات

٢ - تصور الواقع والتفاعل مع النماذج الانسانية

٣ - مواجهة الواقع وأساليب هذه المواجهة

## الجلسة الختامية:

وقد اختتم المؤتمر جلساته بالتوصيات التالية :

- ١ - العمل على تشكيل نقابة للمشتغلين بالمهن النفسية
- ٢ - إعداد دستور أخلاقي لمهنة الإخصائي النفسي
- ٣ - إعداد كادر خاص لمهنة الإخصائي النفسي حتى يمكن التفرقة بين وظيفة الإخصائي النفسي والإخصائي الاجتماعي .
- ٤ - الاهتمام بالبحوث الاجتماعية التي تقوم بدراسة مظاهر الانحرافات الأخلاقية في المجتمع
- ٥ - إصدار دليل خاص بعلم النفس في مصر .
- ٦ - توثيق للبحوث الخاصة بعلم النفس على غرار بنك المعلومات .

## ندوة

سياسة التنمية : أهدافها ، أساليبها ، وسائلها،

تحليل نقدي للحوار بين الشمال والجنوب مع أخذ الجماعة  
الأوروبية كمثال في الاعتبار - بروكسل ١٢/٨ نوفمبر ١٩٨٧

أميرة عبد اللطيف مشهور (\*)

تعتبر التنمية الاقتصادية والاجتماعية من أهم مهام دول العالم ، سواء الدول المتقدمة أو المتخلفة منها ، حتى تشمل عملية التنمية كل سكان العالم ، ولا يبقى جانب من الدول على هامش التطور والنمو الذى يشهده النصف الشمالى من العالم . ان صورة العالم اليوم تعكس اوضاعا متباينة وعلى جانب كبير من الظلم لحساب مجموعة متميزة من الدول ، وعلى حساب النصف الجنوبى من العالم بصفة عامة ، بحيث يمكن القول ان التقدم الحضارى المعاصر قائم على اوتاد او أساسات هي تلك المجموعة التى تقع فى الجنوب ، ولذا فان مسؤولية تنمية هذه الدول يقع جزء كبير منها على المجموعة المتميزة حيث ان مستقبل البشرية مستقبل مشترك يستدعى تلاحم شعوب الدول المتقدمة والنامية للعمل من اجل غد افضل . وتأخذ صور التعاون بين الشمال والجنوب صورا عديدة ، وتقع على مستويات مختلفة ، منها الرسمى او الحكومى فى صورة اتفاقات دولية مع حكومات الدول النامية ، ومنها ما يتم بين المؤسسات غير الحكومية أو المنظمات الأهلية فى الدول النامية ، وقد شهد النوع الاخير من التعاون بين الدول الصناعية المتقدمة والدول النامية نموا كبيرا فى الثمانينيات ، حيث بلغ عدد المنظمات غير الحكومية المرتبطة بانشطة تنموية مع المنظمة الاقتصادية للتعاون والتنمية OCDE أكثر من ألفى منظمة فى الدول النامية

---

(\*) دكتوراه فى الاقتصاد، خبير بقسم بحوث التحضير والمجتمعات الجندية، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنسية.

وقد حصلت هذه المنظمات خلال عام ١٩٨٣ على مساعدات من لجنة التعاون من أجل التنمية بلغت حوالى مليار دولار ، الى جانب ما يزيد عن مليارين من الدولارات استطاعت هذه المنظمات ان تجمعها بمجهوداتها الخاصة<sup>(١)</sup> .

وفي اطار مفهوم التعاون من أجل التنمية بين مجموعة الدول الاوروبية والدول النامية تم عقد ندوة «سياسة التنمية : اهدافها ، اساليبها ، وسائلها» فى بروكسل فيما بين ٨ و ١٢ نوفمبر ١٩٨٧ . وقد قام بتنظيم الندوة مؤسسة فريد ريش ناومان<sup>(٢)</sup> الالمانية ، وهى مؤسسة ليبرالية ، مقرها مدينة بون بالمانيا الاتحادية ، وقد انشئت المؤسسة فى مايو سنة ١٩٥٨ ، وتقوم المؤسسة بانشطة عديدة فى مجال التعليم ( العلوم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعلوم التطبيقية ) ، وتوطيد العلاقات بين الدارسين داخل الدولة وخارجها لتحقيق التبادل والتعاون الذى يؤدى الى التقارب الفكرى على المستوى الدولى . وللمؤسسة عدة مشروعات فى الدول النامية تهدف الى تحقيق التنمية على اساس اتباع سياسة الاعتماد على النفس ، منها مشروعات فى دول امريكا اللاتينية والدول الافريقية ودول الكاريب ، كما ان هناك مشروعين للمؤسسة فى مصر ، الأول فى الاسماعيلية مع الجمعية التعاونية الزراعية المركزية بها ، والثانى فى القاهرة بالتعاون مع كلية الاعلام بجامعة القاهرة . ويصفه عامة فان هذه المشروعات تتم اما مع مؤسسات حكومية او منظمات غير حكومية ، وترتبط هذه المشروعات بسياسة اعانة التنمية ، كما ترتبط بالاهداف الليبرالية التى يتضمنها اطار الحوار بين الشمال والجنوب والمقصود هنا هو الحوار بين المجموعة الاوروبية وبين دول العالم الثالث .

ويبدأ تاريخ الحوار بين الشمال والجنوب سنة ١٩٥٨ باتفاقية روما التى عقدت بين المجموعة الاوروبية وبعض المستعمرات الفرنسية بالاضافة الى تونس والمغرب ، ثم فى الستينيات تم عقد اتفاقية ياوندى الأولى سنة ١٩٦٣ وضمت ١٨ دولة افريقية وملجاشى ، ثم اتفاقية ياوندى الثانية ( ٦٩ - ١٩٧٥ ) ، وفى السبعينيات عقدت اتفاقية لومى الاولى سنة ١٩٧٥ واتفاقية لومى الثانية سنة ١٩٧٩ ، واخيرا عقدت اتفاقية لومى الثالثة سنة ١٩٨٤ والتى تضم ٦٦ دولة من دول الكاريب ودول الباسيفيك والدول الافريقية ، الى جانب عشر دول من المجموعة الاوروبية . كما

ان هناك مجموعة من الاتفاقيات الثنائية للتعاون بين السوق الأوروبية والدول النامية كان اولها سنة ١٩٦٣ مع تركيا ، وآخرها سنة ١٩٨٠ مع البرتغال ، ومنها اتفاقية تعاون مع مصر بتاريخ ١٨ يناير ١٩٧٨ . ويصفة عامة ، فان هذه الاتفاقيات خاصة بالتعاون التجارى والاقتصادى (التحكم فى أسعار وحجم الصادرات والواردات) الى جانب التعاون الفنى (نقل التكنولوجيا والخبرات ) وتمويل بعض المشروعات.

وتقوم مؤسسة فريد ريش ناومان بدور الوسيط بين اطراف الحوار بين الشمال والجنوب ويصفة خاصة على المستوى غير الحكومى ، حيث تهدف المؤسسة الى اشراك القوى غير الحكومية فى الدول النامية فى هذا الحوار ، وذلك بمناقشة سياسات التنمية الخاصة بمجالات عديدة ، مثل السياسة الزراعية وسياسة البيئة ، والسياسات الاقليمية والهيكلية ، ودور القطاع الرسمى فى اقتصاديات العالم الثالث ، ومشاكل المديونية ، ومفاهيم حقوق الانسان ، وتحقيق الديمقراطية فى دول العالم الثالث . والهدف من اجراء هذا الحوار هو تعريف الدول النامية بسياسة المجموعة الأوروبية ، وتعريف المجموعة الأوروبية بالاحتياجات الفعلية للدول النامية والمشاكل الملحة فيها ، والعمل على تنمية الوعي فى الدول النامية بأهمية عملية التنمية ، مع محاولة إيجاد حلول للصراعات الاقليمية التى تعوق التنمية ، والمعاونة على وضع هياكل مساعدة للتنمية ، مع العمل على النهوض بالتعاون وتوسيع مجالاته بين الشمال والجنوب ، ولخيرا يهدف الحوار الى تحقيق التبادل الثقافى بين اطرافه ، أى بين الشمال والجنوب ، وبين دول الجنوب ذاتها .

وتقوم مؤسسة فريد ريش ناومان بتحقيق هذه الاهداف - باعتبارها وسيط فى الحوار بين الشمال والجنوب - من خلال عقد ندوات وحلقات دراسية وزيارات فردية ، ولقاءات بين ممثلى المنظمات غير الحكومية ، والممثلين السياسيين والباحثين .

وتبعاً لذلك فقد كان الهدف من عقد ندوة بروكسل هو مناقشة سياسة التعاون من اجل التنمية القائمة بين المجموعة الأوروبية والدول النامية ، للتعرف على أوجه النقص فيها ، وطرح التساؤلات الخاصة بمدى تحقيقها للاهداف المرجوة الفعلية للدول

النامية واحتياجاتها الملحة ، الى جانب مناقشة المفاهيم والحلول النابعة من الدول النامية بخصوص سياسة التعاون من أجل التنمية .

### المشاركون في الندوة :

شارك في هذه الندوة ما يقرب من ٧٥ فردا من الدول النامية ودول المجموعة الأوروبية ، وهي : الأرجنتين ، والبرازيل ، وباراجوي ، وارجواي ، وشيلي ومصر ، والجزائر ، والمغرب ، وتونس ، والبرتغال ، وإسبانيا ، واليونان ، وألمانيا الاتحادية ، وبلجيكا ، وإيطاليا ، وإنجلترا ، وهولندا ، وسيراليون ، وغانا ، وإسرائيل .

والى جانب تعدد الدول المشاركة في هذه الندوة ، فقد تعددت تخصصات ومجالات عمل المشاركين فيها ، حيث شارك فيها الباحثون ، والطلبة ، الى جانب رؤساء مراكز بحوث وخبراء في مجالات التربية والتعليم ، وخبراء في مجالات التنمية ، وخبراء في البيئة واعلاميين ورؤساء منظمات للشباب . وقد ضم وفد مصر ثمانية أعضاء من تخصصات مختلفة ( سياسة ، اقتصاد ، اعلام ، اجتماع ، زراعة ، قانون ) .

### أعمال الندوة :

تم افتتاح الندوة مساء يوم الاحد ٨ نوفمبر ١٩٨٧ ، ثم امتدت جلسات العمل طوال الاربعة أيام التالية ، وكان عدد هذه الجلسات ثمانية ، عرضت ونوقشت فيها الموضوعات التالية :

١ - دور الجماعة الأوروبية كشريك للمنظمات غير الحكومية في التعاون من أجل التنمية : وقد تم استعراض سياسات التعاون من أجل التنمية ومختلف الاتفاقيات التي عقدت بين السوق الأوروبية المشتركة والدول النامية في هذا المجال . كما تم استعراض الامسباب التاريخية والسياسية التي دعت الى هذا التعاون ، وأهم الادوات المستخدمة لتحقيقه ، ومجالات اهتمام السوق الأوروبية من حيث تقديمها للمساعدات الفنية والمالية للمنظمات الحكومية من أجل تحقيق التنمية ، وقد رتبت هذه المجالات من حيث درجة اهميتها كالتالي : التنمية الريفية - التدريب - الصحة - المرأة .

٢ - مفهوم الجماعة الأوروبية لسياسة التعاون من أجل التنمية: المبادأة على

تحقيق التنمية الذاتية، وقد تم استعراض عناصر سياسة الجماعة الأوروبية للتعاون من أجل التنمية ، وادوات هذه السياسة ، ومستوياتها ( المستوى الاقليمي ، والمستوى الدولي ) ، وتطورها التاريخي .

٣ - وجهة نظر الدول النامية في سياسة التعاون من أجل التنمية وقد عرض احد الخبراء من نيجيريا من مكتب مجموعة دول ACP ( الدول الافريقية ، ودول الكاريبي ، ودول الباسيفيك ) لدى المجموعة الأوروبية ، الجانب الآخر للحوار بين الشمال والجنوب، وقد استعرض معالم هذه السياسة من وجهة نظر الدول النامية، ومدى تأثير هذه الدول بها سلبيا وإيجابيا ، واهمية هذه السياسات بالنسبة للموارد البشرية في الدول النامية ( تكوين الخبرات والمهارات اللازمة للتنمية .. ) .

٤ - المساعدة من أجل تحقيق التنمية الذاتية : اختبار وتدريب الشباب في اطار سياسة التعاون من أجل التنمية .

٥ - عناصر المفهوم الليبرالي لسياسة التعاون من أجل التنمية.

٦ - المفاهيم الأوروبية مقابل مفاهيم الدول النامية لسياسة التعاون من أجل التنمية .

٧ - أهداف المجموعة الأوروبية ، واسلوب عملها ومشاكلها وآمالها ، وقد تم استعراض هذه العناصر في اطار نظام التعاون والتبادل القائم بين المجموعة الأوروبية والعالم الثالث ، ومدى مسئولية الدول المتقدمة عن تخلف الدول النامية وأسياب هذا التخلف .

والى جانب هذه الموضوعات الرئيسية خصصت جلسة من جلسات الندوة لاستعراض خمس تجارب للتعاون من أجل التنمية ، وعملية نقل التكنولوجيا ( تجربة من البرازيل ، وتجربة من سيرااليون ، وتجربة من مصر ، وتجربة من ألمانيا ، وتجربة من اسرائيل.

اهم محاور واتجاهات المناقشات في الندوة :

أدى تنوع تخصصات وجهات عمل المشاركين في الندوة الى إثراء مناقشات الندوة ، وطرح وجهات نظر وقضايا عديدة ، قد يبدو البعض منها غريبا أو جريئا ،

كما أن الحوار كان احيانا متباينا بشكل واضح، وفي أحيان أخرى كان التقاء وجهات النظر هو السمة الغالبة فيه . وبوجه عام كان الحوار على ثلاث مستويات رئيسية المستوى الأول خاص بسياسة التنمية ومعالمها الاقتصادية ، والمستوى الثانى هو الحوار السياسى، أما المستوى الثالث فقد كان خاصا بالتبادل الثقافى.

وكانت اهم النقاط التى طرحت فى المناقشات ما يلى :

- اسلوب التنمية الملائم للدول النامية ، وارتباطه بظروف كل دولة وبظروف دول العالم الثالث ، وليس نقل الأساليب الغربية ، أى ضرورة إيجاد حلول نابعة من الواقع الفعلى للدول النامية وعدم استيراد تلك الحلول ، واهمية سياسة الاعتماد على الذات كأساس للتنمية .

- قضية نقل التكنولوجيا ومدى جديتها وفعاليتها ومضمونها الحقيقى ، هل هى عملية تهرب ضريبي لبعض المؤسسات والشركات ؟ هل ما يتم نقله هو ما يستخدم فعلا فى الدول المتقدمة ، ام هو ما تقاوم من تكنولوجيا فى هذه الدول ؟ ومدى استخدام الدول النامية كحقل لتجارب الدول المتقدمة تحت ستار نقل التكنولوجيا ..

- المساعدات الخارجية والقرارات الخاصة بها من حيث تخصيصها ، وزيادة مديونية الدول النامية بسبب القروض بفوائد مرتفعة ومركبة .

- يجب استبدال مفهوم المساعدات بمفهوم التعاون ، ويقضى ذلك ان يتم الحوار على أسس عادلة حتى لا يكون الحوار اسلوبا لتحقيق مصالح الطرف الاقوى بصفة أساسية على حساب الطرف الاضعف مما يؤدى الى زيادة تخلفه واتساع الفجوة بين الطرفين .

- هناك شبه انقطاع فى الحوار بين الدول النامية أى بين دول الجنوب ذاتها ، مما يستدعى تلاحم وتكامل هذه الدول امام الدول المتقدمة . وبالتالي فان اقامة شبكة اتصال وتعاون او حوار بين دول الجنوب هو الخطوة الاولى على الطريق الصحيح للتنمية ، وذلك قبل الشروع فى الحوار بين الشمال والجنوب .

- اهمية التعليم للنهوض بالدول النامية ، فالتعليم حليف للنمو اذ يؤدى الى اثارة الوعى بأهمية عملية التنمية ، ويسر تنفيذها ، ويزيد من فاعلية استخدام ادواتها



والاستفادة من ثمارها ، كما يقيم جسور للحوار مع الشمال على اسس سليمة وعادلة .  
واخيرا فان اهمية هذه الندوة تكمن في عدة مسائل هامة ، فقد كان هذا اللقاء  
فرصة لالتقاء وجهات نظر ممثلى الدول النامية ، أى كان مجالا لعقد حوار بين دول  
الجنوب ، حوارا تعنى الكثيرون ان يستمر بعد انتهاء الندوة ، كما ادى اللقاء الى ابراز  
نقاط الالتقاء والاختلاف فى الحوار بين الشمال والجنوب ، واكد على اهمية بل حتمية  
اتباع سياسة التنمية الذاتية ، وترابط الدول النامية لتحقيق النمو المنشود ، حتى تكون  
العلاقات مع الشمال هى علاقات تعاون لا علاقات تبعية ومساعدات مشروطة  
واتفاقيات مفرضة .



### المراجع والهوامش

(1) Ruther Ford M - Poats : Vingt - cinq ans Cooperation . Pour le  
Developpement, Un Examen - Rapport 1985 - Now . 1985 , OCDE P , 171 .

(2) فريدر ريش ناومان ( ١٨٦٠ - ١٩١٩ ) هو من اهم المفكرين السياسيين  
الليبراليين الالمان فى نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين . وقد عمل من اجل  
تحقيق الرفاهية الاجتماعية وتطبيق الديمقراطية ، كما ركز على اهمية سياسة الاعتماد على  
الذات .

من منشورات  
«المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية»  
صدر حديثا

**احتياجه الدخلى فى مصر**

**المجلد الاول**

**الاطار المنهجى**

يتناول المجلد الاطار النظرى والمنهجى لموضوع توزيع  
الدخلى فى مصر، فى محاولة لوضع أسس ومعايير تصنف  
المجتمع المصرى الى شرائح اجتماعية واقتصادية، مع  
تحديد بعض الملامح البنائية والخصائص العامة للقطاع  
الريفى والحضرى.

كتب التقرير . الدكتور هدى محمد مجاهد  
دكتور على ليلة.

## دراسة مقارنة فى الصحة النفسية(\*) بين عمال القطاعين العام والخاص أحمد سعد جلال(\*\*)

### مقدمة :

عادة ما يحضر ببالنا فكرة الصحة النفسية ، عندما يقف الفرد منا أمام مشكلة بارزة من مشكلات السلوك ، فإذا لاحظنا ان شخصا ما لا يصدر عنه السلوك الملائم فى اثناء تعامله مع ما يحيط به من الاشخاص والكائنات فاننا نلاحظ ان هذا السلوك غير الملائم يكون غالبا مصدرا لمشكلات او صعوبات . وسلوك الفرد فى اثناء تعامله مع ما يحيط به من الأشخاص والكائنات لا يخرج عن كونه نوعا مما يسميه علماء الحياة تكيف الكائن الحى للبيئة المحيطة به . ومعروف أن الكائنات الحية بمختلف صنوفها تتفاعل مع البيئة وتتكيف لظروفها تكيفا غاية ضمانة الحياة واستمرار النمو وبقاء النوع ، وكذلك الانسان عندما يتعامل مع بيئته المادية والاجتماعية ، فاننا نجده يفصح عن سلوك لا يخرج عن كونه نوعا من أنواع التكيف الاجتماعى للبيئة . وهذا النوع من التكيف يمكن تسميته التكيف النفسى . فان كان هناك شخص لا يكيف نفسه التكيف النفسى المناسب لبيئته المادية والاجتماعية قلنا عادة انا نشك فى صحته النفسية .

أما فى مجال الصناعة فتهتم الصحة النفسية بتوافق العاملين فى ميدان الصناعة وبالموقف والعوامل التى تؤثر فى هذا التوافق ، وخلال نمو الافراد واقترابهم فانهم يواجهون سلسلة متصلة من التوافق ويمكن ان يؤدي الاخفاق فى سلوك الفرد وفق

---

(\*) رسالة ماجستير، قسم علم النفس، كلية الآداب، جامعة عجم شمس، ١٩٨٧

(\*\*) باحث بقسم بحوث واستطلاعات الرأى العام، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية.

هذه المطالب الى سوء التوافق فيتوقع العامل أنماطا معينة من السلوك تتصل بساعات العمل والمليين والعلاقات الاجتماعية وتقبل السلطة ونوع العمل الذي يؤديه . ولكن للفرد من ناحية اخرى مجموعة معينة من الحاجات يأمل في اشباعها ، عن طريق العمل . فهو يتوقع ان يحقق درجة معينة من الأمن من الناحية المالية وأن يحصل على مركز يحقق له مكانة معينة وأن يجد نوع من الرضا والاشباع في عمله .

### أهمية البحث :

تكمن أهمية البحث الذي نحن بصدد في انه محاولة لدراسة مقارنة في الصحة النفسية بين عمال القطاعين العام والخاص . ويعتبر هذا الجانب ذو أهمية كبيرة سواء من الناحية الأكاديمية أو من الناحية التطبيقية ، فمن الناحية الأكاديمية ، نلاحظ من الدراسات والبحوث السابقة التي تناولت مجال الصحة النفسية ومدى توافق الأفراد ، ان هذه الدراسات قد فطنت الى ان الصحة النفسية والمتغيرات النفسية تكون أكثر تأثرا بمجال عملهم وعلى الرغم من ان موضوع البحث العالي قد تناولت بعض جوانبه العديد من الدراسات لم تهتم بدراسة مقارنة بين عمال القطاعين العام والخاص كمناهين مختلفين ، وما في ذلك ما له من آثار واضحة على صحة العامل النفسية وكفائته الانتاجية وعلى العمل نفسه .

اما عن أهمية البحث من الناحية التطبيقية ، فتتضح من تأثير الصحة النفسية على سلوك العاملين وعلى كفاءتهم الانتاجية وذلك في كل من القطاعين العام والخاص كمناهين مختلفين . فإذا كانت ظروف العمل تؤثر على صحة العامل النفسية ومعاملته مع زملائه ورؤسائه فان ذلك يؤدي الى تعرضه للاضطراب النفسي وعدم توافقه في مجال عمله مما يؤثر ايضا على صحته النفسية وبالتالي على انتاجيته . ومن ثم فان معرفة الآثار السلبية التي تنجم عن سوء التوافق تجعلنا قادرين على تحديد مدى خطورة انتشار هذا النوع من سوء التوافق ومدى تأثيره على الانتاج وبالتالي التوصل الى تحديد الشروط الواجب توافرها للتوافق النفسي المهني والصحة النفسية . وعن ذلك فانه من الممكن ان تستنتج انه اذا كان لنا ان نجعل أفرادا أكثر توافقا وتكيفاً في مجال الصناعة فلا بد لنا أولا ان نتناول بالتعديل والتغيير الاتجاهات غير السوية

والمطرقة حتى نضمن سلامة الصحة النفسية التي تمكّنتنا من اعداد جيل من العمال على مستوى عال من الكفاءة والتوافق وذلك من خلال وضع برامج ارشادية تخدم هذا الهدف .

بالاضافة الى ما سبق يجب التأكيد على ان القطاع العام يحقق خسائر كثيرة لعديد من الأسباب أهمها : تقادم العدد والآلات ، وارتفاع النفقات نتيجة استيراد مكونات المنتج الصناعى ، وضعف التسويق ، ودعم الدولة للمنتج الصناعى وعوامل أخرى عديدة .

بينما يحقق القطاع الخاص مكاسب كبيرة خصوصا بعد سياسة الانفتاح الاقتصادى فى السبعينيات .

كما يجب التأكيد على انه بالرغم مما هو معروف أن أصحاب الأعمال الخاصة لا يهتمهم العامل بقدر ما يهتمهم الانتاج ، فان الانتاج فى شركات القطاع الخاص يجد له سوقا رانجة . بينما يهتم القطاع العام اهتماما أكبر بالعمال يقابل بانتاج وفير من الناحية الكمية و فقير من الناحية الكيفية مما يؤدى الى مخزون رككد يقدر بآلاف الملايين من الجنيهات .

لذلك فاننا نحاول فى بحثنا لقاء الضوء على تلك المعادلة الصعبة بين القطاعين وأيهما يهيىء مناخا منامبا للعامل ويوفر له أسباب الصحة النفسية وهل ذلك يؤثر على انتاجية العامل وبالتالي على انتاجية المصنع والقطاع ككل ؟

### الهدف من البحث :

يهدف هذا البحث الى الكشف عن الفروق بين عمال القطاعين العام والخاص فى الصحة النفسية ، كما يسعى الى توضيح أيا من القطاعين ييسر ويسهل الظروف التى من خلالها يقوم العامل بعمله على أكمل وجه ، وفى نفس الوقت يشعر بالرضا عن عمله وعن نفسه وعن الآخرين ، وما هى جوانب القوة والضعف فى عمال كل قطاع . حتى يمكن الاستفادة التطبيقية من نتائج البحث فى مجال علم النفس الصناعى للوصول الى انسب وأفضل مناخ للعامل لصالحه ولصالح العمل نفسه .

## فروض الدراسة :

تتلخص فروض الدراسة كالآتي :

**الفرض الأول :** لا توجد فروق احصائية دالة بين متوسط درجات عمال القطاع العام وعمال القطاع الخاص على مقياس التوافق العام والمهني .

**الفرض الثاني :** لا توجد فروق احصائية دالة بين متوسط درجات عمال القطاع العام وعمال القطاع الخاص على مقياس الروح المعنوية .

**الفرض الثالث :** لا توجد فروق احصائية دالة بين متوسط درجات عمال القطاع العام وعمال القطاع الخاص على مقياس الرضا عن العمل .

**الفرض الرابع :** لا توجد فروق احصائية بين متوسط درجات عمال القطاع العام وعمال القطاع الخاص على مقياس الكفاية الانتاجية .

**الفرض الخامس :** لا توجد فروق احصائية دالة بين متوسط درجات عمال القطاع العام وعمال القطاع الخاص على مقياس الصحة النفسية .

## المنهج والاجراءات :

**أولاً : العينة :** أجريت الدراسة على عينة قوامها ٨٠ عاملاً صناعياً منتجا بقطاع الفزل والنسيج مقسمين الى ٤٠ عاملاً بالقطاع العام و ٤٠ عاملاً بالقطاع الخاص تم اختيارهم بشكل عشوائي من محافظة الغربية (زفنى - المحلة الكبرى) .  
وقد روعى التكافؤ بين المجموعتين من العمال من حيث المستوى الاقتصادى الاجتماعى والمستوى الحضارى والتوزيع الجغرافى والمهنة والجنس .

## ثانياً : المقاييس والاختبارات المستخدمة :

استخدمنا فى الدراسة ثلاثة اختبارات كالآتي :

- ١ - اختبار بل للتوافق العام والمهني للراشدين ، والذي يمكن من خلاله قياس التوافق المنزلى، والتوافق الصحى ، والتوافق الاجتماعى ، والتوافق الانفعالى ، والتوافق المهني ، والتوافق العام.

٢ - مقياس الروح المعنوية ، والذي يقيس اثني عشر متغيرا كالتالي :

- قدرة الاشراف على تنظيم العمل وتوفير متطلباته .

- الأجر وفرص الترقى والتقدم .

- مزايا العاملين .

- الود والتعاون بين العاملين .

- علاقة العمال بالمشرف .

- الثقة فى الادارة .

- كفاءة الادارة .

- سلامة الاتصال وبسره .

- المكانة والتقدير وعلاقة العامل بعمله .

- الآمنة فى العمل .

- التوحد مع الشركة .

- اعراض الروح المعنوية .

هذا بالاضافة الى الدرجة الكلية للمقياس .

٣ - مقياس كورنل للشخصية ، والذي يقيس المتغيرات التالية :

- الخوف وعدم الكفاءة .

- الاكتئاب .

- العصبية والقلق .

- أعراض عصبية فى الأجهزة الدورية .

- استجابات القزح والجفول .

- الأعراض السيكوسوماتية الاخرى .

- توهّم المرض .
- الأعراض الميكوسوماتية الخاصة بالمعدة والأمعاء
- الحساسية المفرطة والشك .
- السيكوباتية الشديدة.
- هذا بالإضافة الى الدرجة الكلية للمقياس .

#### ظروف وإجراءات التطبيق :

تم تجميع الاختبارات الثلاثة السابقة وضمها في بطارية واحدة ، وقد تضمنت هذه البطارية بيانات العامل الشخصية وبيانات أخرى خاصة بالعامل تم الحصول عليها من سجل العامل الشخصى توضح الحوادث والجزاءات التي تعرض لها العامل وعدد مرات تأخره عن العمل وغيباه وتمارضه وبيان آخر بالترقيات والملاوات التي حصل عليها وتنقلاته من قسم لآخر داخل المصنع .

وقد تم التطبيق بطريقة فردية واستغرقت جلسة التطبيق للعامل الواحد حوالي ساعة واحدة .

#### التحليلات الاحصائية :

تم حساب متوسط الدرجات والانحرافات المعيارية للمقاييس الفرعية في الاختبارات الثلاثة ومتغيرات الدراسة عموما .

كما تم حساب قيم (ت) لدلالة الفروق بين العيّنتين على الاختبارات وعلى متغيرات الدراسة بوجه عام . كذلك حساب الوسيط والمنوال لبعض المتغيرات . هذا بالإضافة الى حساب  $\chi^2$  وجوهريتها ومعاملات التوافق لدلالة الارتباط بين بعض المتغيرات وبعضها البعض .

#### النتائج ومناقشتها :

كشفت النتائج عن الحقائق التالية :

- ١ - بالنسبة للمتغيرات المتعلقة بالعمل نفسه ، فقد كشفت التحليلات



الاحصائية أن عمال القطاع الخاص بدأوا عملهم بأجور أعلى بكثير من عمال القطاع العام ، أما بالنسبة للأجر الحالي فالوضع في القطاع العام أفضل عما هو عليه في القطاع الخاص والفارق دال احصائيا لصالح عمال القطاع العام . كما اثبتت التحليلات الاحصائية كذلك أن عمال القطاع العام أكثر عرضة للحوادث والاصابات في العمل كذلك أكثر تعرضا للجزاءات وأكثر غيابا وأكثر تأخرا عن العمل بدون إذن أو عذر مقبول وأكثر تمارضا وأكثر تنقلا من قسم الى آخر داخل المصنع من عمال القطاع الخاص . في المقابل فانهم - أى عمال القطاع العام - أكثر تميزا عن عمال القطاع الخاص في الترفقات والعلاوات التي حصلوا عليها .

٢ - بالنسبة للاختبارات المستخدمة في الدراسة ، فقد اثبتت التحليلات الاحصائية أن عمال القطاع الخاص أكثر توافقا من عمال القطاع العام وذلك من الناحية المنزلية والصحية والانفعالية أما بالنسبة للتوافق الاجتماعي والمهني لم تثبت النتائج أن هناك فروق ذات دلالة احصائية بين العيّنتين .

أما بالنسبة للروح المعنوية فالكفة راجحة تماما لصالح عمال القطاع الخاص على كافة مقاييس الروح المعنوية فيما عدا مقياس مزاجيا العاملين الذين ترجح فيه كفة عمال القطاع العام بفارق ذو دلالة احصائية عن عمال القطاع الخاص مما بالتالى يؤكد أن عمال القطاع الخاص روحهم المعنوية مرتفعة بدرجة اكبر من عمال القطاع العام .

أما بالنسبة لمقياس كورنل للشخصية ، فقد اثبتت التحليلات الاحصائية أن عمال القطاع العام أكثر اضطرابا على المقاييس الفرعية لمقياس كورنل فيما عدا مقياس واحد فقط وهو مقياس الأعراض السيکوسوماتية الأخرى نجد ان عمال القطاع الخاص متوسط درجاتهم على هذا المقياس اعلى من متوسط درجات عمال القطاع العام . وبما ان الدرجة العليا على المقياس تعنى مزيد من الاضطراب فان عمال القطاع الخاص أكثر اضطرابا على هذا المقياس وان كان الفارق بين العيّنتين غير دال احصائيا .

٣ - وبالتالي فقد اثبتت النتائج ان فروض الدراسة لم تتحقق حيث تبين

أن عمال القطاع الخاص أكثر رضا عن عملهم وأكثر توافقا في كافة النواحي وأكثر تماسكا وأعلى روحا معنويا وأعلى كفاية انتاجية وبالتالي فانهم أكثر صحة نفسية من عمال القطاع العام . وهذا يدل على أن القطاع الخاص يوفر جوا نفسيا أفضل مما يوفره القطاع العام لعماله .

أى أنه يمكننا القول ان عامل القطاع الخاص أصبح نفسيا عن زميله بالقطاع العام .

والتفسير الذى نقدمه لهذه النتيجة هي ان الخسائر الكبيرة التى يتعرض لها القطاع العام تسبب بشكل أو بآخر انهيار فى أوضاع كثيرة تنعكس بالتالى هذه الأوضاع المنهارة على عمال هذا القطاع . وعلى صحتهم النفسية . ويمكن ان نعمم هذه النتيجة على قطاع الغزل والنسيج حيث أننا قد قمنا بسحب عينتنا من هذا القطاع بشكل عشوائى ونوصى بإجراء دراسات أخرى حتى يمكن ان نطلق حكما عاما على قطاع الصناعة فى مصر .

★ ★ ★ ;

## التعليم والتنشئة السياسية في مصر<sup>(\*)</sup>

### دراسة ميدانية على عينة من تلاميذ المرحلة الثانوية

نسرين البغدادي<sup>(\*)</sup>

تحتل قضية التعليم في مصر مكانا محوريا خاصا من بين مجموع القضايا الاجتماعية الكبرى المطروحة على الساحة ، ويعبر طرح قضية التعليم عن مستوى واتجاه الحركة القومية من جهة ، الى جانب انه يعكس مستوى التطور الاجتماعي والثقافي الذي بلغته البلاد من جهة ثانية .

ويسلم علماء الاجتماع السياسي بالدور الهام الذي تلعبه المؤسسة التعليمية في عملية التنشئة بصفة عامة والتنشئة السياسية بصفة خاصة ، حيث تمثل المدرسة كيانا اجتماعيا تمارس فيه بعض الانشطة السياسية والاجتماعية .

وبعبارة أخرى فأننا من خلال المدرسة نستطيع ان نرى تفاصيل عملية التنشئة السياسية بوضوح ( لما تحويه في داخلها من وسائل متعددة تكتمل من خلالها عملية التنشئة السياسية ) ، منها المناهج الدراسية والمناخ المدرسي .

ولا شك فان المناهج تؤدي وظيفة التنقيف الرسمي السياسي للطلاب بما ان المناهج الدراسية يوجهها - في الغالب - النظام السياسي الذي يعرض قيمه ومذاهبه ومبرراته من خلال المقررات الدراسية بعامة ، ومن خلال مادتي التاريخ والتربية القومية بخاصة وذلك باعتبارها مادتي التنشئة السياسية .

---

(\*) رسالة ماجستير في الاجتماع ، قسم علم الاجتماع ، كلية الآداب ، جامعة عين شمس ، ١٩٨٧ .

(\*\*) باحث بقسم بحوث الاتصال الجماهيري ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية .

أما عن ممارسات الطالب اليومية من خلال المناخ المدرسى ، حيث يتفاعل الطالب مع أقرانه ، أو طبقة علاقات الطالب بالسلطات المدرسية فكلاهما تحمل دلالات سياسية . وبمعنى آخر ، فإن الطالب يربى سياسيا داخل المدرسة ، بفعل المحتوى السياسى للمقررات الدراسية التى يتلقاها ، وأيضا من خلال الممارسات وما تحويه فى داخلها من خبرات سواء ارتبطت هذه الخبرات بالمناهج الدراسية أو بالعملية التعليمية كالأنشطة المدرسية والطلابية .

وهنا يتجه الحديث - بالضرورة - الى مناقشة التعليم باعتباره قضية سياسية فى المقام الأول ، لذلك وجب التعرف على مدى ارتباط النظام السياسى بالنظام التعليمى ، وإلى أى مدى تنعكس قيم النظام السياسى على النظام التعليمى .

ولعل جمهور الطلبة أن يشكل عنصرا هاما وأساسيا فى الحركة السياسية فى كل المجتمعات وبالأخص فى مجتمعات العالم الثالث .

وهذا الدور الرائد لحركات الطلاب يتميز على وجه التحديد بدرجة من التعليم لا تنوثر للأغلبية الساحقة من مواطنهم ، كما يتميزون بتركزهم بأعداد كبيرة فى أماكن محدودة مما يسهل حركتهم . وتتميز حركات الطلبة عادة بقدر كبير من المثالية ، وهذه الروح المثالية تجعل الطلاب يقبلون بعض المخاطر الناجمة عن نشاطهم السياسى . وترفع حركات الطلاب على وجه العموم مطالب اجتماعية وسياسية واسعة ، وفى بعض الأحيان تسلك مسلكا تطرح من خلاله قضايا طلابية تتعلق بمنظم التعليم أو الامتحانات أو نفقات الدراسة ، وفى هذه الحالة تسعى حركات الطلاب إلى تحقيق منفعة خاصة بها<sup>(١)</sup>،

وإذا أردنا أن نناقش قضية التعليم باعتبارها قضية سياسية فى المقام الأول ، قلنا أن ندرك أن التعليم هو محصلة تفاعل القوى السياسية والاجتماعية والاقتصادية وصياغته ترجع فى المقام الأول الى الأجهزة المختلفة التى تعبر عن هذه القوى والتى تجسد التفاعل الذى يحدث بينها فى شكل لوائح وقوانين<sup>(٢)</sup>،

ولا شك فى أن التعليم هو أداة الحكومات فى تشكيل المجتمع ، لكن التعامل مع هذه الأداة يتباين تبائنا كبيرا من عهد الى عهد ، ومن حكومة الى اخرى .

وكمثال بارز على ذلك فإن ثورة يوليو ١٩٥٢ أصدرت مجموعة من التشريعات قد أحدثت من التغييرات التي جعلت للعلاقات الاجتماعية شكلا جديدا ، حيث كان التعليم أحد أبعادها .

وبعد ثورة يوليو ١٩٥٢ ثار حوار واسع المدى حول اصلاح المناهج الدراسية كى تتلاءم والواقع الجديد ، ومن الجلى ان تطوير التعليم فى هذا الاطار لم يكن مقصودا من الاقتصار على انشاء مدرسة هنا أو هناك ( وان كان لذلك دلالة ) وانما يتعلق - بالأساس - بمحتوى ما يقدم فى المناهج الدراسية .

وتفترض هذه الدراسة المماثلة ، ان محتوى البرامج الدراسية فى مصر بعد الثورة حمل بين طياته أيديولوجية النظام السياسى والتي قمت تحليلا أكثر دقة لأبعاد الطبيعة الكاملة للمعيار الجديد<sup>(٣)</sup> ، ( أى الايديولوجية ) - الخاص بالثورة والذي حل محل المعيار القديم والذي قام فى الوقت ذاته بالحكم عليه والذي انعكس فى تفاصيل مواد المناهج المحدثه بهدف والمبادئ الايديولوجية التى تبثها الثورة كأساس لتوعية النظام السياسى الجديد ، بل وتقديم اطار تفسيرى مختلف للتواهر الاجتماعية والاقتصادية .

وعلى ذلك تحاول الدراسة الكشف عن القضايا الآتية والتي تمثل أهداف للدراسة :

- ١ - الكشف عن الديناميات التى تخضع لها التوجهات الموجودة فى مواد المنهج للتعديل والتبديل وفق تغير توجهات السياسة الحكومية .
- ٢ - الكشف عن الدور الايديولوجى الذى يقوم به المنهج المدرسى ، وذلك من خلال تحليل ما يحتويه من معارف تاريخية وقضايا وقيم اجتماعية وسياسية .
- ٣ - وصف وتحليل عملية التنشئة السياسية منذ قيام الثورة عبر مراحل النظم السياسية المختلفة والتي تعاقبت على المجتمع المصرى حيث تمثل السلطة السياسية دورا هاما فى ادارة النظام الاجتماعى والثقافى .
- ٤ - الوقوف على علاقة النظام السياسى بالنظام التعليمى باعتباره أحد النظم الهامة والتي تقوم الدولة بالاشراف عليه وتمويله اقتصاديا .

٥ - التعرف على القيم السياسية المتعلقة بالعملية التعليمية فى المرحلة الحالية ومدى الوعى بها وذلك فى إطار الكشف عن العوامل الايجابية والسلبية فى هذه القيم وأثر النظام السياسى على أنساق القيم وخاصة قيم المشاركة والايجابية والثقة والتعاون الى آخر مكونات النمق القيمى ذات الصلة بالدور السياسى للطلاب .

هذا وقد حددت تساؤلات الدراسة على النحو التالى :

١ - ما هى طبيعة القضايا التى ناقشها المنهج المدرسى المتمثل فى (مادنى التاريخ ، والتربية القومية تحديداً وذلك باعتبارهما مادنى للتنشئة السياسية حيث تعتبر مادة التربية القومية مادة المواطنة والتى يعرض من خلالها النظام ايديولوجية ، أما التاريخ فيختص بالوقائع التاريخية ومن خلال مادة التاريخ التى يقوم النظام السياسى بعرض وجهة نظره فى هذه الوقائع وموقفه منها ) وذلك خلال الحقبة الناصرية ، وما هو أسلوب معالجة هذه القضايا وما هى رؤية النظام لها ؟

٢ - كيف ناقش المنهج المدرسى فى حقبة السبعينيات تلك القضايا التى طرحها المنهج فى الحقبة الناصرية ؟

٣ - ما هى رؤية النظام الحالى للقضايا التى طرحت من خلال المنهج فى حقبة السبعينيات ؟

٤ - هل يؤثر نوع التعليم ( حكومى - لغات ) على اكتساب الطلاب قيما سياسية دون غيرها ؟

٥ - هل تختلف القيم السياسية لدى الطالبات عنها لدى الطلاب ؟

**المنهج :**

تشكل الصفوة الاجتماعية من حيث تركيبها وتوجيهها الاجتماعى المتغير الرئيسى الذى تتحدد بالنظر الى هويته السياسية الاجتماعية من حيث معالمها الرئيسية<sup>(٤)</sup> .

ومن خلال هذا نستطيع القول بأن هناك قلة مسيطرة تتحكم فى القرارات السياسية والاقتصادية . الا أن النخبة الحاكمة لا تعبر عن مصالحها فقط بقدر ما تعبر

عن جماعة طبقية لها مصالحها وأهدافها وغاياتها ، وأيضاً لها إيديولوجيتها فى المجتمع والسياسة والاقتصاد ، وتسعى الى تأكيد وجودها بل وتوجد التبريرات الخاصة بالايديولوجية المتبعة وتستخدم الوسائط المجتمعية لتأكيد هذا الوجود ، حيث يمثل النظام التعليمى أحد هذه الوسائط .

غير ان التطور الفكرى والأيدىولوجى لأى قيادة سياسية أو حاكم لا يحدث فى فراغ بل أنه يرتبط بمجمل التطور العام الاجتماعى والسياسى والاقتصادى يؤثر فيه ويتأثر به .

ويأتى تحليل المناهج المدرسية تحليلاً كيفياً والذى تمثل على وجه التحديد فى مادتى التاريخ والتربية القومية للصف الثالث الثانوى ( وذلك لاعتبار أن يكون الطالب قد وصل الى قمة استيعابه للعملية التعليمية والمناهج والقيم المقصودة الخاصة بهذه المرحلة ) .

فى إطار تاريخى لكل مرحلة على حدة ( المرحلة الناصرية - مرحلة السبعينيات ) لقيم ربط مناهج كل مرحلة بتوجهات وقيم وإيديولوجية النظام السياسى من بعض الأحداث التاريخية ورؤيته لها وذلك من خلال بعض الوثائق الرسمية التى تعبر عن النظام (٥) .

والدراسة الميدانية للتعرف على بقية جوانب العملية التعليمية المتمثلة فى (علاقة الطالب بالسلطة المدرسية - مشاركته للأنشطة المدرسية - مصادر التنشئة داخل المدرسة - طبيعة القيم السياسية - المشكلات المتعلقة بالمدرسة - كتنظيم - قياس للوعى السياسى ببعض القضايا المثارة على سلامة المجتمع ) .

وقد تم تطبيق صحيفة استبيان على عينة من طلاب المرحلة الثانوية بلغ عددهم ٣٠٠ طالب وطالبة من طلاب الصف الثالث الثانوى من مدارس حكومية ومدارس لغات .

**تقسيم الدراسة :**

تنقسم الدراسة الى بايين أساسيين :

الباب الأول : يحتوى على أربعة فصول ، الفصل الأول مدخلا نظريا لدراسة

التنشئة السياسية من حيث المفهوم والمؤسسات ، الفصل الثانى يتناول النظام التعليمى فى مصر بعد الثورة ، الفصل الثالث يستعرض ملامح التنشئة السياسية فى ظل النظام الناصرى ، الفصل الرابع يتناول بالدراسة ملامح التنشئة السياسية فى حقبة السبعينيات .

الباب الثانى : ويتناول الدراسة الميدانية ، ويحتوى على اربعة فصول ، الفصل الخامس التنشئة السياسية ، مصادرها وأبعادها ، الفصل السادس عن قيم التنشئة السياسية وقضاياها ، الفصل السابع عن آثار التنشئة السياسية على اتجاهات تلاميذ المرحلة الثانوية ، فصل ختامى عن التعليم والتنشئة السياسية فى المجتمع المصرى استخلاصات أساسية .

### نتائج الدراسة :

من خلال النظم السياسية المتعاقبة على المجتمع المصرى اعتبرت المؤسسة التعليمية وسيطا اجتماعيا خلقه النظام السياسى بهدف تكريس الوضع القائم ، وفى هذا الاطار تعد المناهج الدراسية ويعتبر جوانب العملية التعليمية والتربوية احدى الآليات المتاحة ، للحفاظ على البناء السياسى ، وفى ظل النظام السياسى السائد تعتمد السلطة الحاكمة والطبقات المسيطرة على النظام التربوى كوسيط من اجل المحافظة على سيطرتها الاجتماعية والاقتصادية .

وفى هذا الاطار يقوم المنهج المدرسى بطرح اينديولوجية الطبقة المهيمنة فى اشكال مع ترتيب القيم الاجتماعية فى تفاصيل مواد المنهج بهدف تثبيت واعطاء مشروعية لبعض القيم السائدة وتقديم تصورات الطبقة المهيمنة للظواهر الاقتصادية والاجتماعية ، كما لا يخلو المنهج المدرسى من التوجهات السياسية المباشرة لأصحاب السلطة السياسية لتبرير العلاقات الاجتماعية السائدة وتوجهات الحرب والسلام للحكومات القائمة ، ولذلك تخضع هذه التوجهات الموجودة فى المنهج للتعديل والتبديل وفقا لتغير التوجهات السياسية للحكومة ، ولا يقوم المنهج المدرسى بدوره الاينديولوجى من خلال احتوائه على انواع معينة من المعارف العملية والتاريخية المجزأة والمشوهة فحسب وانما يبحث قيما معينة ايضا . وبعبارة اخرى تستخدم المدارس كأداة للتوجيه السياسى ، سواء تم ذلك على نحو مباشر فى البرامج والكتب



أو على نحو غير مباشر عبر المضمون الكامن لهذه البرامج والكتب وهو ما يعبر عنه بالمنهج الخفى ، ومن ثم يتحول المدرسى الى حزب سياسى ، ليقوم بتلقين سياسة الدولة ويعمل على المحافظة على الوضع الراهن .

ومن هنا يكتمل دور العملية التربوية الأيديولوجى المستهدف لتقديم القيم السياسية المقصودة والمحمولة غير المنهج المدرسى ، وكذلك العلاقات التربوية الموجودة بين عناصر المناخ المدرسى المتمثلة فى العلاقات بين المعلم ، الطالب ، والسلطات المدرسية المتنوعة . وتتفاعل هذه الآليات الأيديولوجية ( المنهج ، المعلم ) مع نظام القيم السائد فى المجتمع ( قيم الطبقة المسيطرة ) التى تملك أدوات فرضها حيث تقوم ببنائها للعناصر المكونة للمناخ المدرسى ، وبذلك تصفى طابعا إيديولوجيا وسياسيا عاما على كل آليات العملية التعليمية ومناهجها .

وعلى ذلك فثمة تفاعل بين نمط النظام التربوى من ناحية ، وبين نوع المعرفة المتضمنة فى المنهج من ناحية أخرى ، ونوع القيم السائدة بين عناصر المناخ التعليمى من ناحية ثالثة ، بحيث تفرز فى النهاية هيمنة إيديولوجية الطبقة المسيطرة اقتصاديا وسياسيا على آليات عمل المؤسسة التعليمية التى تؤدى دورها كأداة إيديولوجية للدولة .

وقد اظهرت الدراسة الميدانية ، ان ممارسات السلطة المدرسية هى انعكاس واضح لممارسات السلطة فى المجتمع المصرى ككل والتى تتميز بالتفرد فى اتخاذ القرارات .

كما تميزت اتجاهات الطلاب ازاء المشكلات السياسية بالسلبية وعدم الاهتمام بالقضايا السياسية ، وان كانت الطبقة الاجتماعية قد لعبت دورا هاما فى تكوين مظاهر السلبية هذه ولعل بروز الاتجاهات الفردية بين الطلاب ان تكون نتيجة غزو الثقافة الغربية لثقافة المجتمع المصرى ، ونتيجة أيضا للظروف الاجتماعية والاقتصادية السياسية اتى طرأت على خارطة المجتمع . كما مثل كل من الناظر والمدرس نموذج السلطة فى المدرسة ، وهذا للنموذج هو انعكاس واضح لنموذج السلطة السياسية ككل فى المجتمع المصرى .

ولقد ابرزت الدراسة فروقا بين طلاب المدارس الحكومية من جهة وطلاب مدارس اللغات من جهة أخرى. اذ تبين ان الممارسات داخل المدارس الحكومية أكثر ديمقراطية من تلك في مدارس اللغات ، وقد يكون ذلك نتيجة ان عينة المدارس الحكومية المختارة كموضوع لدراستنا هي من قبيل المدارس النموذجية .

كما أبرزت الدراسة فروقا واضحة بين كل من الاناث من جهة والذكور من جهة أخرى في قضايا بينها مثل الرغبة في السفر الى الخارج ، وان كانت لم تظهر هذه الفروق في قضايا أخرى مثل النظر الى الخدمة العامة كمشروع وهمي ، ولعل هذا التميز أن يكون نتيجة طبيعية للتنشئة الاجتماعية الخاصة بكل من الذكور والاناث في داخل المجتمع المصري .



## فلسفة التاريخ عند أرنولد توينبى<sup>(\*)</sup>

نيلين جمعه علم الدين<sup>(\*\*)</sup>

تعتبر الحضارة إحدى أكثر مشكلات العصر الحاضر ، ففي الواقع أنه لا توجد حاليا مسألة لا تتعلق بشكل أو بآخر بالحضارة ، سواء كانت مسألة الثورة العلمية ، أو التقدم الاجتماعي ، أو قضية حماية البيئة .

ونعني بذلك أن الحضارة اليوم ليست مفهوماً أو مصطلحاً علمياً فقط ، يحمل معنى معرفياً ، بل هي مشكلة واقعية أيضاً ، تخص التطور التاريخي المعاصر ، وتتطلب حلولاً علمية .

وهكذا ، فالطابع العلمي للمشكلة يحولها لا إلى مادة للتفكير فحسب ، بل وإلى موضوع للحلول والأفعال العلمية ، سواء من جهة الدول ، أو الجماعات المثقفة المعنية .

وهنا تتجلى القيمة الرئيسية لنظرية أرنولد توينبى ، عن التاريخ ، ورسالتها في المجتمع . إذ تفسر تلك النظرية تاريخ البشرية والحركة التاريخية من خلال تجلياته ، أي ( حضاراته ) ، وفي كل جوانبه ، أي ساحات تجلي قدرة الإنسان على العمل والابداع وتغيير بيئته ، ثم خضوعه لما أبدعه ، واستهلاكه لقدراته ، فسميه مرة أخرى للعمل على الابداع ، وللتجديد .

ويتناول هذا البحث بالدراسة محاولة توينبى هذه لفهم التاريخ الإنساني ، تلك المحاولة التي أجمعت الآراء على النظر إليها ، بوصفها أكبر اسهام في القرن العشرين في ميدان التأمل التاريخي . حيث قام أرنولد توينبى بمحاولة أكثر شمولاً

---

(\*) ماجستير في الفلسفة، جامعة القاهرة، كلية الآداب، قسم الفلسفة، ١٩٨٧.

(\*\*) باحث، بقسم بحوث الجريمة، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.

من كل المحاولات السابقة ، لوضع بحث واسع فى علم التاريخ المقارن ، فعكف على دراسة حضارات العالم بأسره طوال نصف قرن للتعرف على أسباب انهيار الحضارات وتحللها ثم انتقل الى دراسة تكميلية عن نشأتها وكيفية التفككها.

وانتهى توينبى الى تقرير عدد من الوحدات الحضارية تصل الى احدى وعشرين حضارة ، درس كلا منها دراسة عميقة شاملة ، فتجمعت له بذلك ثروة من العلم التاريخى لم تتوافر لمؤرخ آخر قبله .

وقد بين توينبى ، أن موضوع كل حضارة من الحضارات التى اختارها موضوعا لدراسته ، انما استجابة لتحدى الظروف التى وجدت فيها ، حيث يرى توينبى أن أى كائن حى كثيرا ما يجد نفسه أمام عوامل تعمل على القضاء عليه . ومن هنا فالحياة ذاتها ، ما هى الا تحد للكائن الحى ، ومواجهته لظروفه . ومحاولة الاستمرار هى بمثابة الاستجابة لذلك التحدى . وبناء على ذلك فالحضارات ذاتها تولد وقتما تستحث الظروف الصعبة للانسان ، وتمثل هذه الظروف ، اما فى البيئات الطبيعية أو فى ظروف بشرية ، بمعنى أن العوامل الاقتصادية أو الجغرافيا الملائمة هى التى تحول دون نشأة الحضارات ، ولا يساعد على هذه النشأة الا الشدائد وحدها ، التى تستثير الافراد والشعوب ، وهكذا يرى توينبى فى حقيقة التحدى والاستجابة أساسا للنظرية العامة للتاريخ.

وتعتمد نظرية توينبى فى انهيار الحضارات ، على نظريته فى التحدى والاستجابة ففى رأى توينبى أن هناك ايقاعا متبادلا ومستمر بين التحدى والاستجابة ، فاذا نجحت الاستجابة ازاء التحدى نجحت بالتالى الحضارة ، أما اذا أخفقت الاستجابة فان الحضارة آنذاك تتعرض للتحلل والانهيار .

وفى اعتقاد توينبى أن التاريخ الانسانى قد تداولته حضارات كبرى ، استطاعت مواجهة التحدى ومقاومة الانتثار والغاء ، رغم دخولها التحلل والاضمحلال ، عن طريق العقائد الدينية التى تظهر فى الكيانات الاجتماعية المنهارة فقط ، حيث تأخذ العقيدة الدينية النمو ، وتجذب اليها طاقات البشر . وبناء على ذلك يمكننا أن نعتبر أن عملية الارتقاء والتدهور للحضارات انما هى بمثابة حركة ايقاع للدين حيث تمثل الحركة السلبية للحضارة أداة تدفع الدين دائما للأمام .

وهكذا نظر توينبى الى المدنيات أو الحضارات ، لا على أنها متساوية ، بل على أنها فى ترتيب خاص اعتمادا على درجة مشاركتها فى اقامة الأديان الكبرى ، وشكل الدين بذلك المضمون الرئيسى للحضارات التى لاتزال قائمة ، تلك الحضارات التى تظهر فيها الديانات الكبرى ، والتى جعل توينبى احياءها شرطا لخلاص البشرية . وهذه الحضارات هى :

الحضارة المسيحية الأرثوذكسية : التى نشأت من الحضارة الهلينية عن طريق ( الديانة المسيحية ) ، وحضارة الشرق الأقصى بفرعها الكورى واليابانى التى تولدت عن الحضارة الصينية ، عن طريق ( المهايانا ) ، والحضارة الايرانية والعربية اللتان نشأتا عن طريق السريانية بواسطة الاسلام . والحضارة الهندية التى نشأت عن طريق ( الهندوسية ) .

وبهذه النظرة رأى توينبى أنه يمكن انقاذ هذه المدنيات الأخيرة، وخاصة (المدينة الغربية) التى فقدت مضمونها للدينى، عن طريق العودة الى الدين واتخاذ هذه المدينة الغربية ، صورة دولة عالمية تضم بين جنباتها الأرض بأكملها فتصبح مدينة العالم ، بدلا من أن تكون ( مدينة الغرب ) ، وتؤسس حكومة عالمية ، تركز على التعاون العالمى ، غير أن هذه الدولة فى رأى توينبى ، لا يمكن أن تنشأ عن طريق المعاهدات أو الاتفاقيات ، والمطلوب ان لهذه الدولة أن تؤسس على الايمان الصلب الذى يمكن أن ينقذ المدينة الغربية .

#### ( ب ) منهج الدراسة :

وقد اعتمدت فى هذه الدراسة على المؤلف الرئيسى لأرنولد توينبى ، وهو كتابه « دراسة التاريخ » الذى يقع فى عشرة مجلدات أساسية ، وتوخيت عرض النصوص المهمة عرضا أميناً ، بحيث لا أغفل شيئا مهما منها ، واقتضت الدراسة بالفعل الاعتماد على التحليل والمنهج المقارن فى أجزائها الأخرى بهدف الوصول الى مواطن القوة والضعف فى الآراء المفسرة للتاريخ العالمى .

#### ( ج ) تقسيم الرسالة الى ابواب وفصول :

وانطلاقا من طبيعة المشكلة التى يعالجها البحث ، رأينا تقسيم الرسالة الى ثلاثة أبواب رئيسية ، ضم كل منها عددا من الفصول على النحو التالى :

## الباب الاول : « المؤثرات الفكرية التي أثرت على أرنولد توينبى » .

وفى هذا الباب ركزنا الاهتمام على التعرف على أهم النظريات التي قدمت تفسيراً لمسار التاريخ ، وخاصة تلك التي يلتقى معها توينبى ، فتناولنا بالدراسة ( ابن خلدون ) كنموذج للفكر العربى ، الى جانب دراسة أحد المؤثرات الفكرية المهمة الأخرى من خلال الفكر المسيحى فى نموذجين مختلفين داخل الحضارة المسيحية ، أحدهما المنهج الصوفى ممثلاً فى القديس أوغسطين والثانى المنهج العقلانى ممثلاً فى ( لشبنجلر ) ، وذلك بهدف التعرف على اثر هذه الآراء التى تفسر التاريخ ، وامتدادها فى فكر أرنولد توينبى .

وبالتالى قسمنا هذا الباب الى فصلين أساسيين:

- ١ - الفصل الأول عن ابن خلدون : مفهومه للتاريخ ، وتفسيره لمساره .
- ٢ - الفصل الثانى ، ويتضمن دراسة لنموذجين من نظرية العناية الالهية لتفسير مسار التاريخ فى الفلسفة الغربية .

## الباب الثانى يتناول بالدراسة: موقف أرنولد توينبى بين المثالية والمادية.

وفى هذا الباب اهتمت الدراسة بالتعرف عن قرب على موقف توينبى من التفسير المثالى للتاريخ عن هيجل ، وكذلك موقفه من التفسير المادى فى فصلين مختلفين .

**الفصل الأول :** عن موقف توينبى من التفسير المثالى للتاريخ عند هيجل . وتعرضت فى هذا الفصل لفلسفة هيجل بأجزائها الثلاثة الرئيسية ، بهدف الانتقال الى دراسة تاريخ العالم ، ومعرفة آراء هيجل فى التاريخ ، وتفسيره لمراحلته ، وفى حدود هذه الآراء حاولنا أن نستبين مدى الاتساق بين هذه الآراء وآراء توينبى .

**أما الفصل الثانى :** فقد تضمن دراسة لموقف توينبى من التفسير المادى للتاريخ . وقد عرضنا فى هذا الفصل لمجمل آراء توينبى فى دراسته للتاريخ من خلال إحدى النظريات المتكاملة فى التاريخ ، وهى « المادية التاريخية » .

**أما الباب الثالث:** فقد خصصته لدراسة نظرية أرنولد توينبى فى فلسفة التاريخ: التحدى والاستجابة.

وتطلبت دراسة هذا الباب تقسيمه الى فصلين رئيسيين هما :

**الفصل الأول :** نظرية التحدى والاستجابة ، وتطبيقها فى دراسة أصل الحضارات ، نموها وازدهارها .

وتضمن هذا الفصل دراسة النقاط التالية :

١ - مفهوم الدراسة التاريخية ، والدراسة المقارنة لتاريخ المدنيات عند توينبى .

٢ - نظرية التحدى والاستجابة « نظرية توينبى فى فلسفة التاريخ » .

٣ - دراسة لعملية نمو الحضارات وارتقاؤها ، وتدهورها ، وأسباب انهيارها .

وتناول الفصل الثانى وجهة نظر توينبى فى : امكانية قيام وحدة عالمية سياسية ودينية .

وعرضت فى هذا الفصل لمفهوم توينبى فى :

١ - الدول العالمية .

٢ - الديانات العالمية .

٣ - القانون فى التاريخ .

٤ - وأخيرا ، رؤية توينبى لمستقبل الحضارة الغربية .

**( د ) نتائج الدراسة :**

ومن هذا العرض الذى قمه البحث فى أبوابه وفصوله ، ومن المؤشرات التى أوضحتها الدراسة التحليلية ( لفلسفة التاريخ عند أرنولد توينبى ) انتهينا الى مجموعة من النتائج الخاصة بماهى نظرية توينبى فى التاريخ .

ونعرض لهذه النتائج فيما يلى :

١ - لقد أوضحت الدراسة التى عرضناها فى الباب الأول من هذا البحث ، والتى تحيط بالمؤثرات الفكرية المهمة التى ثرت على فكر توينبى ، أن تصور توينبى ومنهجه فى التاريخ يتصل بجنور عميقة مع كل من سبقوه ، وهنا تتبع أصالة توينبى أولا وقبل كل شئ ، فى ذلك الاستيعاب المذهل ، والاحاطة الشاملة لأهم

النظريات التي تفسر التاريخ الانساني ، ويعتبر ( ابن خلدون ) أحد أهم هذه المؤثرات الفكرية التي أثرت على توينبي باعتباره نموذجا للفكر العربي الفذ . ويلتقى ابن خلدون مع أرنولد توينبي في كثير من الآراء المتعلقة بدراسة التاريخ ، فعلى سبيل المثال تعتبر الوحدة الأساسية الصالحة للدراسة التاريخية عند كل منهما هي « الحضارة » بالإضافة الى أن هناك تشابها في الآراء بين كل منهما حول مسألة انبعاث الحضارات من المجتمعات البدائية ، وكذلك هناك امتداد لآراء ابن خلدون في فكر أرنولد توينبي وخاصة في مسألة الدولة ومراحل تطورها ، والأطوار التي تمر بها .

٢ - كذلك يعتبر القديس أوغسطين أحد المؤثرات الفكرية المهمة التي أثرت على فكر أرنولد توينبي أن المرتكزين الأسليبيين الذين شكلا دعائم فلسفته في التاريخ فيما بعد . هما الكتاب المقدس ، واللغات القديمة بالإضافة الى تأثير بعض المفاهيم لمؤرخي العصور الوسطى وخاصة « أوغسطين » .

ولقد التقى القديس أوغسطين وأرنولد توينبي في كثير من الآراء الخاصة بالتاريخ والغاية النهائية له . غير أن توينبي لم يقتصر في نظريته على أبرز دور العناية الالهية في التاريخ فقط ، بل انه رأى أن هناك امكانية للتلاقى بين العناية الالهية والعقل الانساني ، فالتاريخ فعلا هو انجاز للخطة الالهية ، ولكن يتاح للفرد في حدود هذه الخطة حرية الارادة .

واتضح لنا أيضا ، من خلال دراستنا لهذا الفصل ، أن هناك تأثيرا آخر على فكر أرنولد توينبي من داخل الحضارة المسيحية ، ولكن من خلال المنهج العقلي ممثلا في فلسفة « أوزفالد اشينجلر » .

وبداية نشير الى أنه كان لاندلاع الحرب العالمية الثانية أثر مدمر على مفكرى الغرب ، اذ شعروا فجأة أن حضارتهم ليست في مأمن من أن يصيبها ما أصاب الحضارات الماضية ، ووجهت هذه التجربة القاسية اشينجلر في دراسته للتاريخ . وفي موقفه من الحضارة الغربية بالذات .

وكان توينبي أيضا من بين المفكرين الذين ساورهم القلق على مستقبل



الحضارة الغربية ، فشرع فى دراسة تاريخ البشرية من خلال تحليله للحضارات . ولكم الحقيقة أن بحثه الرئيسى لم يكن عن المسار التاريخى للمذنيات بقدر ما جعله - مثل اشبنجلر - بحثا عن مصير الحضارة الغربية .

ولذلك نجد أن هناك تأثيرا بالغاً على مفهوم توينبى للتاريخ ، وعلى منهجه فى الدراسات التاريخية من خلال مفاهيم اشبنجلر عن تاريخ العالم ، بوصفه نشوءاً ونمواً ، ثم أقولاً ومقطوعاً .

ولكن ، رغم هذا التأثير نلمس فارقا جوهريا ، بشأن موقف كل منهما منك مستقبل الحضارة الغربية ، حيث حاول اشبنجلر اثبات أن الحضارة الغربية قد دخلت مرحلة التدهور بالفعل ، وأن تاريخ الحضارات يبيننا بأن مآل الحضارة الغربية هو النهاية المحتومة بينما يقول توينبى على العكس من ذلك ، بإمكانية انقاذ الحضارة الغربية بالوسائل الدينية فى المستقبل المنظور .

وتتلخص نتائج الباب الثانى من هذه الدراسة ، الخاص بموقف توينبى بين المثالية والمادية فى ذلك الاتساق بين أرنولد توينبى وهيجل فى الكثير من الآراء الأساسية فى تفسير لتاريخ ، ولكن رغم هذا التشابه نود أن نشير الى أن هناك نمطين فى تأويل التاريخ ، النمط الأول يمكن أن نسميه بالنمط الخطئى المتصاعد ، وهو الذى يؤول التاريخ كخط مستقيم ، نحو اكتمال لا ينتهى ، ويعتبر هيجل ممثلا له .

والنمط الثانى ، وهو الذى ينتمى اليه توينبى ، ويمكن أن يطلق عليه النمط الدورى حيث يؤول التاريخ كحلقة ممتلها الحضارات من يوم ميلادها حتى تدهورها .

أما عن موقف توينبى من التفسير المادى للتاريخ ، فقد لاحظنا من خلال دراستنا لهذا الفصل أن نظرية توينبى تقع على طرف نقيض مع المفهوم المادى للتاريخ ، وقد بنيب الدراسة فى عرضها لمجمل آراء توينبى فى التاريخ ، وموقفه من نظرية المادية التاريخية .

وفى الحقيقة أنه يمكننا القول بأن آراء توينبى قد تميزت بتميزا واضحا

غيره من فلاسفة التاريخ ، وذلك لاختلاف مفهومه عن « الحضارة » ، وهكذا ، يمكن أن نعتبر نظرية توينبي من أبرز النظريات في فهم حركة التاريخ وتفسيرها ، حيث تفسر لنا الايقاع الأبدى للحركة التاريخية من خلال حضارة الانسان بين الاتبعاث والانهيار .

أن توينبي المؤرخ والفيلسوف قد عايش مشكلتنا المعاصرة ، فتكونت لديه استجابات من أجل التشخيص التاريخي لأحداث عصره ، وهذا ما يجعل آراءه بالنسبة اليها أكثر أهمية وحيوية من فلاسفة ومؤرخين آخرين . اذا يكشف لنا عن قدرات الانسان على الابداع والخلق ، في عصور الحضارات المتألفة ، واحتمال تألف كل قوى الانسان ويقائه فوق عوامل الاتحاد والاضمحلال .



عرض كتاب :

## برتران شنايدر ، ثورة حفاة الأقدام<sup>(\*)</sup>

عزت حجازي<sup>(\*\*)</sup>

أولاً: مقدمة :

ينطلق كتاب « ثورة حفاة الأقدام » ، لبرتران شنايدر ، من اقتناع بأن الاشكالية الرئيسية في عالم اليوم هي تلك الفجوة الهائلة التي تفصل بين الدول المتقدمة ودول العالم الثالث . فما عداها من اشكاليات ينبثق عنها ويرتد إليها .

وهذا العمل هو واحد من جهود كثيرة لاجهزة عالمية واقليمية وقطرية عديدة استجابت للاشكالية وتصدت لمهمة عمل شيء بشأنها . والفكرة الاساسية التي يقوم عليها هي أن تجارب التنمية التقليدية، أي تلك التي عرفتها دول العالم الثالث منذ منتصف القرن ، وفي الحقب الثلاث الاخيرة بصفة خاصة ، أما أنها اخفقت أو أنها تتعثر ، ويرى البعض أنها وصلت الى طريق مسدود والهدف الذي يرمى اليه العمل هو تقديم بديل لاستراتيجيات وسياسيات وخطط وبرامج التنمية الشائعة حتى الآن .

وفي طرحة لهذا البديل ، وتحديد ملامحه والدعوة اليه ، يستند المؤلف ، برتران شنايدر ، الى نتائج مسوخ لثلاثة وتسعين مشروع تنمية « محدود النطاق ، أو « صغيرا » ، أنجزتها ست فرق للبحث في تسعة عشر بلدا ( من بينها مصر ) في أمريكا اللاتينية وأفريقيا وآسيا ، في الفترة من سبتمبر ١٩٨٣ حتى يناير ١٩٨٥ ، بالإضافة الى دراسة وثائقية لأكثر من ٢٧٧ مشروعا .

فمن أبرز الجوانب الايجابية في الكتاب انه يقوم على تحليلات للواقع ونظر في أحوال الناس ، ويستسلم رؤيتهم لمشكلاتهم وتصورهم لطرق حلها .

---

(\*) برتران شنايدر، ثورة حفاة الأقدام (تقرير إلى نادى روما) ، منتدى الفكر العربي ، ١٩٨٧

(\*\*) دكتوراه في علم الاجتماع، مستشار بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية

وعلى الرغم من ان الممكن أن نأخذ على مادة للكتاب أنها خفيفة ، وأن نرى فيه جوانب قصور أخرى ، أسباب سنوردها فيما بعد ، فإن الكتاب على درجة كبيرة من الخطورة والخطر :

أ - فهو يقدم بديلا للاستراتيجيات والسياسات والخطط والبرامج والتنمية التي سارت عليها دول العالم الثالث حتى الآن .

ب - وهو دراسة ميدانية تغطي تسعة عشرة بلدا من القارات الثلاث التي تكون ما يسمى « العالم الثالث » ( أمريكا اللاتينية وآسيا وأفريقيا ) .

ج - وهو صادر عن جهتين لا يصح التقليل من أهمية دورهما في مجال التنمية في دول العالم الثالث والوطن العربي ، وهما نادي روما ومندى الفكر العربى فى عمان .

د - وقد ترجم الكتاب الى عدد من اللغات . وثمة ما يثير الى انه يتداول على نطاق واسع . ويقول التعريف به انه قد « لحدث صدى كبيرا بين قادة الرأى من رجال الاجتماع والاقتصاد والسياسة باعتباره يمثل وجهة نظر ثانية تبرز الوجه الآخر لازمة عميقة تفرض نفسها بالحاح على ضمير الانسانية » فى النصف الثانى من القرن العشرين .

#### ثانياً : مادة الكتاب

وتتوزع مادة الكتاب بين مقدمة وخمسة فصول وخاتمة وعدد من الملاحق . تضم المقدمة ( ص ٧ إلى ٤١ ) تقديم سعد الدين ابراهيم ، الأمين العام لمندى الفكر العربى ( وهو الجهة التى مولت ترجمة الكتاب ونشره ) ، ثم كلمة الشكر من المؤلف لمن أسهموا فى تقديم مادة الكتاب واجراء الدراسة وتمويلها ونشرها . ويناقش المحل ( الجزء الثالث من المقدمة ) بعض أصول ظاهرة للتخلف والظروف الجديدة التى تؤثر فيها ، والجهود المختلفة لتجاوزها . ومن بين هذه الجهود ، يبرز المؤلف جهود ما اسماء « المنظمات غير الحكومية » ، او « مبادرات التنمية التلقائية غير الحكومية » . وهى تتمثل فى جهود تنظيم وابتكار برامج صغيرة النطاق لمعالجة مشاكل الانتاج الزراعى والرعاية الصحية والتعليم فى المناطق

الريفية . وهو اتجاه يرى فيه المؤلف تحولا جذريا فى الجهود التنموية ، التى قامت حتى الآن على أساس استراتيجية شاملة للنمو الاقتصادى ، تمثلت فى اقامة مشروعات ضخمة ، على نماذج غربية ، فى مجال التصنيع والبنية التحتية أساسا ، من طريق الجهد الحكومى ، وهى ما اطلق عليه المؤلف « عشرون عاما من تنمية ضالة » و « عقيمة » وذلك لانها ، فى تقديره ، لم تستجيب للحاجات الاساسية لسكان الريف ، وادت الى استنزاف الموارد الطبيعية ، والتصحّر ونزع الغطاء الأخضر ، والجفاف ، وتفريغ الريف ( اى هجرة اعداد غفيرة من الفلاحين منه ) ، ونتائج سلبية كثيرة اخرى .

ويناقش الفصل الأول ( ص ص ٤١ إلى ١١٢ ) ما يسميه المؤلف « الاسعاف ثم التنمية » .

ويبدأ الفصل بمقابلة بين امرين ، اولهما هو « كبح التخلف » ، والآخر هو « حفز التنمية » . ويرى أن الاولى بالرعاية ليس هو حفز التنمية ، وانما التعامل مع عوامل التخلف . ثم يستعرض بعض نتائج جهود التنمية فى دول العالم الثالث .

وابتداء يشير المؤلف الى حقيقة مهمة ، وهى أن دول العالم الثالث لا تشكل كتلة متجانسة ، وانما هى تجمع اقطارا لكل منها خصوصيته وتميزه ، وان كان من الممكن تقسيمها الى خمس فئات ، من الاكثر تقدما الى الاقل تقدما ، وهى : بعض دول جنوب شرق آسيا ، ومعظم دول امريكا اللاتينية ، والصين والهند ، ودول شمال افريقيا والشرق الاوسط ، والدول الافريقية جنوب الصحراء .

وعلى الرغم من أن دول العالم الثالث ليست كتلة متجانسة الا أن هناك ما يجمع بين اكثرها فى فئة واحدة . ومن ذلك مثلا ، فى رأى المؤلف :

١ - عدم الاستقرار السياسى ( الانقلابات ، والشغب والنظاير ، والاضطرابات ، والاعدام السياسى ، واختطاف الطائرات ، والحروب وحروب العصابات ) .

٢ - الديون الباهظة المستحقة للدول المتقدمة وجهات الاقراض المختلفة .

٣ - سوء استخدام الارض ، وضراوة المناخ ، والتصحّر .

٤ - اغتصاب اراضى الفلاحين ، وفشل الاصلاح الزراعى ، والاقطاع .

- ٥ - الآثار السلبية للتصنيع الشامل .
  - ٦ - زراعة المحاصيل القاتلة ( المخدرة ) وتشغيل الاطفال والنساء .
  - ٧ - المشروعات الاقتصادية الكبرى .
  - ٨ - ضالة العمل ، والحراك السكانى العشوائى ، والتهجير القصرى .
  - ٩ - فقدان الهوية الثقافية .
  - ١٠ - الفساد الادارى .
- ويختتم المؤلف الفصل الاول بتصور لمكونات او عوامل التنمية . وهى فى نظره :

- ١ - اشباع الحاجات الاساسية العاجلة : الغذاء ، والماء ، الصحة العامة .
  - ٢ - نهضة الجماعات القروية : تنظيمها ( واجتذاب قطاعات جديدة من السكان اليها ) ، وتشغيلها فى ادارة محسنة للإنتاج ( الزراعة ، وتربية الماشية والدواجن ، والصناعات والحرف البسيطة ) .
  - ٣ - التوعية بالتعامل الكفاء مع البيئة ، وحمايتها .
  - ٤ - التدريب على الاستخدام الافضل لموارد المحلية .
  - ٥ - الحفز للاهتمام بأمور الصحة العامة .
  - ٦ - التشجيع على المشاركة الفعالة فى عملية التنمية ( آليات السوق والمنخرات والائتمان والاستثمار ) .
  - ٧ - الافئدة تنظيم النمل ، وتوفير احتياجات .
  - ٨ - التعليم من أجل التنمية .
  - ٩ - معرفة الفرد بحقوقه وممارستها .
- أما الفصل الثانى (ص ص ١١٣ إلى ١٨١) فهو العنوان « المنظمات غير الحكومية : ظاهرة عالمية جديدة » .
- ويقصد المؤلف بالمنظمة غير الحكومية جماعة أو جمعية أو حركة تتأسس

بصورة دائمة ، من جانب أشخاص ينتمون الى بلاد مختلفة ، من أجل أغراض لا تهدف الى الربح فهي منظمات تطوعية تعمل في مجال التنمية ، وتقوم بمبادرة ممن يفيدون منها ، وتعتمد على جهودهم . وتضم في العادة أعضاء من المجتمع المحلي الذي تخدمه وآخرين من الخارج ، من الدول الأوروبية الغربية وأمريكا الشمالية واليابان . وتوجد هذه المنظمات بالآلاف في العديد من الدول النامية ، وإن كان ظهورها وانتشارها في أمريكا اللاتينية وآسيا قد سبقا ظهورها وانتشارها في أفريقيا . وبصفة عامة ، نشأت المنظمات غير الحكومية في العالم الثالث وفي وقت متأخر جدا عن نشأتها في الدول الأوروبية الغربية . وذلك لان بعض التكوينات التقليدية في الدول النامية تقوم بجانب كبير من مهام المنظمات غير الحكومية .

وفي تصوير « درامى » للظروف التي تظهر فيها المنظمات الحكومية ، يقول المؤلف « عندما تواجه الحكومات والمنظمات الدولية ( في دول العالم الثالث ) حشدا من العوامل التي تؤثر على أقدار أو تحسين الحياة اليومية لحوالى ٢ مليون فلاح ، فانها غالبا ما تشعر بالعجز ...» عندئذ تنجح ارادة حفنة من الرجال والنساء في تحريك الامور في مثل تلك الاوضاع الصعبة . ( وذلك بالعمل من خلال منظمات غير الحكومية ) .

ومن الظروف التي ساعدت على نشأة المنظمات غير الحكومية ، وجود اقلية سلالية او حضارية داخل مجتمع ما ، تسعى الى حماية مصالحها وحل ما يواجهها من مشكلات . وكذلك وجود جهات أجنبية راغبة في المساعدة ( ومن هذه الجهات الكنيسة الكاثوليكية والجماعات التبشيرية المسيحية ، والمنظمات غير الحكومية ، وبعض الافراد وشركات النفط والشركات متعددة الجنسية والحكومات في الدول المتقدمة ، فضلا عن المنظمات الدولية المختلفة ) .

ومن الاسباب الاضافية التي ساهمت في ظهور المنظمات غير الحكومية وانتشارها ، يشير المؤلف الى دور البنك الدولي ، وهو بتعبيره « الرمز والاداة لسياسات التنمية الدولية » . ومن مبررات دعم البنك الدولي للمنظمات غير الرسمية ، في نظر المؤلف ، انها اكبر دراية بالاوضاع المحلية من الاجهزة الرسمية والمسؤولين الرسميين ، وانها قادرة على تطوير واستخدام تكنولوجيا مناسبة

ورخينة ، ومساعدة السكان المحليين على التكيف مع انماط حياة واساليب عمل جديدة .

ويتكلم المؤلف عن اشكال مختلفة من المنظمات غير الحكومية ، يميزها بعضها عن بعض عدد من الملامح الشكلية وظروف النشأة ومسار التطور ، ولكن يجمع بينها كلها انها :

١ - تنشأ بمبادرات تلقائية .

٢ - وهى تطوعية ، تخدم بدون ان تهدف الى الربح .

٣ - وانها لا ترتبط بمنطلق ايديولوجى ما ، من بين ما يتردد عادة فى تحليلات الفكر والجهود والتجارب التنموية .

ثم يستعرض المؤلف تطور المنظمات غير الحكومية ، فى عدد من الدول التى غطاها المسح ، ويتكلم عن علاقاتها المتغيرة بالدولة . ويسجل ملاحظات مهمة على وضع هذه المنظمات ، منها اتجاه الدولة الى التعاون معها ، والقبول المتزايد من جانب المواطنين لها ( وربما كان من اسباب ذلك تقادم الازمة الاقتصادية ، وزيادة المعاناة ، وتعثر العمل العام فى عدد من الدول ) .

ثم يستعرض المؤلف - بشئ من التفصيل - الدور المهم او النشاط الذى تقوم به « المنظمات غير الحكومية » . ويشير الى تغير هام فى نشاطها ، يتمثل فى التحول من المشروعات الصغيرة الى برامج التنمية المتكاملة ( سواء كان ذلك على مستوى قطاع بعينه : الزراعة مثلا ، او على مستوى الحياة فى الريف بعامه ) .

وعن مصادر تمويل « المنظمات غير الحكومية » ، ينكر المؤلف التمويل الحكومى المحلى ، وهوليس مهما . اما التمويل الاهم فهو ذلك الذى يأتى من المنظمات غير الحكومية فى دول اجنبية ، واسهام حكومات الدول المتقدمة ، وبعض المنظمات الدولية .

ويقدر المؤلف عدد المستفيدين من جهود « المنظمات غير الحكومية » بحوالى مائة مليون من القطاعات الاكثر فقرا من سكان الريف فى دول العالم الثالث .



وفى الفصل الثالث (ص ص ١٨٣ إلى ٢٨٩) هو بعنوان « من الافكار الى التنمية » ، يشير المؤلف الى عدد من الافكار الخاطئة التى تتردد فى بعض ادبيات التنمية عن الفئات الاكثر فقرا من سكان الريف فى دول العالم الثالث ( وهم الذين توجه اليهم خدمات المنظمات غير الحكومية ) . ومن هذه الافكار انهم كسالى ، وقديرون ، وشديدي العناد فى مقاومة التغيير ثم يطرح رؤية لهذه الفئات بأنهم اشبه « بجذور الشجرة » ، أى هم « الاصل » ، وانهم - على العكس من الشائع عنهم - قادرون على العمل بحماس حين يجدون دافعا ، وعلى استعداد لقبول التغيير حين يبدو لهم مفيدا .

ثم يستعرض المؤلف الدور الذى يمكن ان تقوم به « المنظمات غير الحكومية » ، فيما اسماه « تحجيم عوامل الافقار » ، أى احتواء ومواجهة عوامل التخلف ، وهى : عدم الاستقرار السياسى ، واعباء الديون الخارجية ، وسوء استخدام الارض ، والاقطاع والاستغلال ، والمشروعات الاقتصادية الكبيرة الفاشلة والهجرة والنزوح ، والافتقار الى هوية ثقافية ، والفساد الادارى ، ومقاومة ما أسماه الاستغاليين والقراصنة .

أما عن دور المنظمات غير الحكومية فى عملية التنمية - وهى الجانب الآخر فى الاشكالية - ، فان المؤلف يناقش ما تستطيع هذه المنظمات ان تقوم به - او قامت به فعلا - فى المجالات التى اشرنا اليها فى فقرة سابقة .

ومن امثلة هذه الانشطة ، معاونة أهل القرية فى :

١ - تعزيز روح الجماعة والتدريب على اتخاذ القرار .

٢ - فهم الحاجة للتعليم والتدريب .

٣ - تحسين وتجديد المساكن .

٤ - تعلم تحديد النسل .

٥ - تعلم استخدام الموارد المحلية بكفاءة ، وحماية البيئة ، واعادة تشجير الغابات .

٦ - تعلم تحسين انتاج الغذاء والفلاحة .

٧ - الاستخدام الافضل للأرض ، والرى والاسمدة .

٨ - الممارسة الاقتصادية للصناعات الصغيرة والحرفية .

٩ - الاحتفالات الشعبية .

ويتكلم المؤلف عن عدد من المشروعات الخدمية والانتاجية التي استهدفت مساعدة الناس على « الوقوف على اقدامهم » ، ويؤكد على أهمية ادماج فئات جديدة من السكان فى جهود التنمية ، منها بخص الشباب والنساء والمتقنين .

ويتابع حديثه باستعراض بعض العوائق والقيود التي تحد من نشاط المنظمات غير الحكومية . ويناقش منها :

١ - المحاولات الفاشلة للتنمية .

٢ - الظروف الطبيعية غير المواتية .

٣ - الظروف السياسية المعوقة .

٤ - نظام الادارة البيروقراطية العقيم .

٥ - اللامبالاة والسلبية من جانب قطاعات من السكان .

٦ - نقص الموارد المالية .

٧ - وما يسميه « مطالب » مؤسسات الاقراض .

وفى فقرات اخيرة مهمة ، يشير المؤلف الى بعض جوانب القصور فى « المنظمات غير الحكومية » والتي تعجزها عن القيام بدور فعال وكفاء ، ويتكرر بصفة خاصة :

١ - ان امامها بظروف الواقع المحلى الذى تنشأ لخدمته محدود ، وقدرتها على التكيف معه ضعيفة .

٢ - انها لا تعمل فى ظل استراتيجية طويلة المدى تنظم نشاطها على مدى زمنى طويل .

٣ - أن حرصها على الاستقلال يحرمها من فرص التنسيق بين جهودها وجهود اجهزة اخرى حكومية وغير حكومية .

٤ - أنها لا تخضع لمراقبة دقيقة من جانب الدولة .

ويخصص المؤلف الفصل الرابع (ص ص ٢٩١ إلى ٣٠٩) لاستعراض أهم الانجازات الاقتصادية والاجتماعية للمنظمات غير الحكومية . ففي المجال الاقتصادي ، وعلى الرغم من صعوبة المقارنة بين مجتمع وآخر بل وصعوبة تحديد المستفيدين ودرجة الاستفادة والتكلفة الفعلية ، وما الى ذلك ، يميل المؤلف الى الاعتقاد بأن « المنظمات غير الحكومية » اكفأ من غيرها في هذا الصدد ، وأنها انجزت شيئا لم يستطع جهود حكومية وغير حكومية متابعة كثيرة ان تنجزه .

اما من الناحية الاجتماعية ، فقد عاونت جهود المنظمات غير الحكومية في : زيادة تلاحم الجماعات على المستوى المحلي ، ورفع قدرة قطاعات كبيرة من السكان على الاعتماد على الذات ، وزيادة عدد من تم تعليمه وتدريبه .

وفي مجال الخدمات الصحية ، اسهمت المنظمات غير الحكومية بصورة واضحة في : اخال القواعد الاساسية في الصحة والنظافة ، وتحسين حالة الشرب ، وانشاء شبكة من خدمات الرعاية الصحية .

أما جهود المنظمات غير الحكومية في مجال الزراعة ، فيذكر المؤلف منها : تحسين حال الري ، ورفع مستوى القدرة على استعمال الارض بكفاءة وحماية البيئة ، وزيادة القدرة على انتاج الغذاء .

وينهى المؤلف كتابه بفصل خامس (ص ص ٣١١ إلى ٣٢٠) بعنوان : « مدخل جديد للتنمية » ، ويسترجع فيه ما سبق أن ناقشه من نقاط رئيسية . ويشير الى أن ثمة نقاط مهمة في وضع سكان الريف في الدول النامية :

١ - الحاجات الأساسية للسكان .

٢ - عوامل الفقر .

٣ - جهود التنمية .

وفي تلخيص لما سبق أن طرحه من مناقشات ، يرى برتران شنلايدر أن من أهم عوامل الفقر او التخلف بالنسبة لسكان الريف في دول العالم الثالث :

١ - اعطاء الحكومة اولوية للتنمية للصناعية على التنمية الزراعية .

٢ - الاتجاه الى انتاج محصولات التصدير على حساب محصولات الاستهلاك ( مما يؤدي الى نقص الغذاء ) .

٣ - الميل الى انشاء مشروعات كبيرة للبنية الاساسية والخدمات والانتاج حين يكون الافضل انشاء مشروعات صغيرة .

وتأسيسا على هذا ، يشير المؤلف باعادة النظر في عملية التنمية لتسير في اتجاه معاكس للاتجاهات السابقة تماما ، بحيث :

١ - يتم التركيز على التنمية للزراعية .

٢ - يتجه الاهتمام الى انتاج مواد الاستهلاك .

٣ - يتم ذلك من خلال مشروعات صغيرة .

وتستلزم اعادة توجيه عمليات التنمية في المسارات التي يقترحها المؤلف تقليص دور الاجهزة الحكومية والسلطة المركزية في عملية التنمية ، واعطاء دور اكبر للمنظمات غير الحكومية ، وتنويع اختصاصها ، وتأكيد سلطتها ، ودعم قدراتها ، وتوفير الجو الملائم لها لأداء دورها بكفاءة . كما انه يستلزم أن تفهم الحكومة ، ونقبل ، العلاقة بين المنظمات غير الحكومية وجهات التمويل الخارجية ، وأن تسهم في توفير المعلومات لهذه المنظمات والجهات وأن تسمح بتدفقها .

وفي خاتمة الكتاب (ص ص ٣٢٥ إلى ٣٢٩) ، يستعيد شنايدر اهم ما نكره في تقييمه لجهود التنمية في دول العالم الثالث ورويته لاسباب تعثرها ، وتصوره للمدخل الامثل للخروج من الازمة ، وآليات تجاوز الازمة ، وهي « المنظمات غير الحكومية » التي تعمل على « التنمية بالاعتماد على الذات » . وهذه - في نظره - أحدث الثورات الاجتماعية وأخطرها وأوسعها انتشارا .

### ثالثا : تحفظات وانتقادات

ابتداء سوف لا نقف طويلا عند الأخطاء اللغوية وإخطاء الطباعة التي تردت في الكتاب بكثرة لا تليق بعمل توافرت له امكانات مالية وفنية ضخمة ، سواء في التحضير له او الجهد البحثي الذي قام عليه او ترجمه الكتاب الى العربية ونشره .

كما أننا لن نقف طويلاً عند الأخطاء الكثيرة في إثبات المراجع على نحو يفقد الكتاب الشيء الكثير من قيمته التعليمية ، وهي مهمة .

فاذا انتقلنا من هذه الأمور الشكلية إلى القضايا الأهم والأخطر ، أمكن أن نورد جوانب قصور عديدة .

وعمل برتران شنيدر بعيد عن العملية الحقة بل والموضوعية ، على الرغم من كل ما يمكن أن يقال في إجابياته في تحديده للمشكلة التي يتصدى لدراستها ، واختياره للمنهج الأكثر ملاءمة للدراسة ، وتحديد مصادر المعلومات والعينات أو المجموعات التي تجرى عليها الدراسة ، واعداد أدوات جمع المعلومات ، وعرض المادة ، وتحليلها وتفسيرها والاستنتاج منها ، لا يرقى العمل إلى مستوى « العلمى » .

فاذا كان الغرض هو طرح فكرة العمل من خلال « المنظمات غير الحكومية » ، والتي ترتبط بتمويل اجنبى وربما بمؤسسات اجنبية ، كطريقة للتنمية الريف في المجتمعات العالم الثالث ، كبديل لاستراتيجيات وسياسات وخطط وبرامج التنمية التي جربتها هذه الدول منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وفي خلال الحقب الثلاث الاخيرة بصفة خاصة ، فما كان على المؤلف أن يفعله هو أن يجرى دراسة تقييمية - للمناهج التقييمية المعروفة - يثبت منها أن التجارب الحالية للتنمية في دول العالم الثالث قد فشلت ، ثم يفسر الفشل على نحو يسمح له بأن يقدم فكرة العمل من خلال المنظمات غير الحكومية كحل بديل .

ولكن ما فعله المؤلف فعلاً هو انه انطلق من مقولة شائعة بأن سياسات التنمية التقليدية قد فشلت . وأقام اقتناعه على اساس نظره سطحية خاطئة - لا تليق بعمل علمى جاد - لنماذج من مشروعات التنمية : مثل اقامة الخزانات والسدود ، وانشاء الطرق ، واستصلاح الاراضى ، والاعتماد على اساليب للزراعة الحديثة ، وما إلى ذلك وأسس على هذا فكرة العمل من خلال « المنظمات غير الحكومية » كأداة لتنمية الريف في دول العالم الثالثة في مناقشة للأشكالية والبديل الذى طرحه لتجاوزها ، لم يفعل المؤلف شيئاً أكثر من ترديد أفكار وإحكام انطباعية لا تستند إلى دليل موضوعى قاطع .

ومن الامثلة العديدة على قصور ومسطحية التحليل - ويمكن ان نقول سوء النية - مناقضة المؤلف لاقامة المد العالى فى مصر - ومشروعات مماثلة كثيرة اخرى فى دول مختلفة ، وما رآه فيه من سلبيات وفى آثاره من اخطاء منممة ، وتلخيصه للتجربة كلها بانها « مأساة للبيئة والانسان » . وهو مجرد حالة مما اورده المؤلف تحت عنوان دال هو « عشرون عاما من تنمية ضالة » .

وليس صحيحا اطلاقا ان العمل يقوم على « مسح » للمنظمات غير الحكومية أو نشاطها فى دول العالم الثالث. فهو مجرد رؤية انطباعية جزئية سريعة لبعض مشروعات التنمية فى بعض هذه الدول ، وليس هناك ما يشير الى انها تستند الى منهجية سليمة مقبولة ، سواء فى صدق تمثيل ما درس من حالات للواقع ، وصرامة خطة دراسته ، وكفاءة ادوات جمع المعلومات ، وصواب عمليات عرضها وتحليلها وتفسيرها واستخلاص الاحكام منها .

والواضح ان العمل كله ، وكل جزئ منه ، يصدر عن نظره عاجزة ، ويفتقر الى رؤية تأملية شاملة للامور ، ومناقشة متعمقة لمختلف النقاط الرئيسية .

ونحن لا نقدم جديدا اذا قلنا ان معظم الدراسات لتجارب التنمية فى دول العالم الثالث تتفق حول عدد من النقاط المهمة ، التى من أبرزها :

١ - ان التخلف هو ظاهرة تاريخية ، ترجع فى اهم جوانبها الى النهب الاستعماري الذى تعرضت له الدول المتخلفة فى مرحلة الاحتلال ، والتشوه فى البنية الاجتماعية الذى نتج عن تجربة الاستعمار ، ثم الوضع المتدننى للمستعمرات السابقة فى شبكة العلاقات الدولية . فالتخلف هو - بهذا المعنى - الوجه الآخر لتقزم الدول المتقدمة ، وهو ضمان استمراره .

٢ - ان استمرار التخلف ، وتعمش التنمية بالتالى ( وهما بعدان لظاهرة واحدة ) ، يجد اكثر تفسيراته اقناعا فى عوامل هيكلية ، اى فى البنية الاجتماعية للدول المتخلفة ، لا تساعد فى الخلاص منه . فالقوى الاجتماعية ( الطبقات والشرائح والصافات والجماعات ، وغيرها ) التى تسيطر وتحكم ( والمصالح التى تمثلها ) تقبل برضى واختيار طريقة للتنمية فى ظل التبعية للدول الاستعمارية السابقة والامبريالية الحالية ، تضمن الحفاظ على صيغة توزيع القوة فى

المجتمع ، وتفضلها على « التنمية المستقلة » ، التى قد يترتب عليها تهديد للمصالح الطفيلية فى المجتمع .

نحن نتفق مع شنيدر فى ان تجارب التنمية فى دول العالم الثالث لم تحقق - حتى الآن على الاقل وفى معظم الحالات - ما عقد من آمال وما وضع لها من اهداف . ولكن هذا لا ينفى انها قد حققت أو اقتربت من تحقيق منجزات عدة فى بعض الاحيان ، ثم حوصرت واجهضت بفعل القوى الداخلية الطفيلية والمؤامرات - او على الاقل الضغوط - الخارجية .

أى اننا نختلف مع المؤلف فى تفسير ما حدث . ففى حين يرد هو الفشل الى أن التنمية تجرى الآن وفق استراتيجية شاملة من خلال اجهزة حكومية ، فاننا نرده الى التجربة الاستعمارية والتبعية وتشوه التكوين الاجتماعى لدول العالم الثالث . ( ونضيف ان الجانب الاكبر من خطط التنمية ومشروعاتها فى عدد كبير من دول العالم الثالث يخطط له ويمول جانباً منه وينفذه جهات مختلفة فى الدول الرأسمالية المتقدمة ) .

ومن هنا فإن البديل الوحيد الذى نراه قادراً على تنمية الريف والمجتمع بعامه فى دول العالم الثالث هو استراتيجية كاملة للنهضة الحضارية الشاملة من خلال ثورة اجتماعية تقوم بها القوى الاجتماعية المنتجة حقيقة الاعتماد الجماعى على الذات . وهذا يقتضى الفكك من التبعية للنظام الرأسمالى ، والعمل من خلال صيغة جديدة لتوزيع القوة فى مجتمعات العالم الثالث .

وننتقل الى موضوع المنظمات غير الحكومية ، وهى البديل الذى يطرحه المؤلف كأداة للتنمية . ولابداء نتفق مع المؤلف ، وغيره ممن يأخذون على استراتيجيات وسياسات وخطط وبرايمج التنمية التقليدية أنها لا تستجيب للحاجات الاساسية لسكان الريف ، ولا تسمح لهم بدور ايجابى فيها ، بل على العكس من ذلك تتم فى غير صالحهم وبدون مشاركتهم .

ولكن الحل ليس هو العمل من خلال منظمات غير حكومية . ولذلك لاسباب

كثيرة منها :

١ - أن القضيتين الاساسيتين فى تعثر التنمية هما مشكلتنا التبعية للخارج وتحكم

العناصر الطفيلية فى الداخل ولا تستطيع المنظمات غير الحكومية أن تغير شيئاً فى مواجهة أى منهما . فكيف يمكن ان تدافع عن « المعمدين » ، وحقوق الانسان ، واغتصاب الاراضى ، واستغلال العمال ، وغيرها ، بدون أن تتعرض للنظام القائم وتعمل على تعديله . ( وذلك لان استمرار التخلف يرجع - بمعنى ما- الى ان النظام القائم يحرص على اعادة انتاج الاوضاع القائمة ) .

٢ - أن ما تستطيع المنظمات غير الحكومية أن تقوم به فى جهد صادق لتنمية الريف فى دول العالم الثالث لا يتجاوز أموراً صغيرة وأشياء بسيطة ، ولا يحل الاشكاليات الاساسية ، والتي منها : التنمية على المستوى القطرى أى تنمية التنسيق الاجتماعى كله ، والعلاقة بين الريف والحضر ، والعلاقات الاجتماعية وصراع المصالح فى القرية . فضلاً عن هذا ، الى أى شىء يمكن أن تؤدى جهود مبعثرة للتنمية - اذا جاز أن نعتها كذلك - بدون استراتيجية شاملة متكاملة .

٣ - وأكثر من ذلك تنطوى المنظمات غير الحكومية - كمنظمات شكلية على جوانب قصور خطيرة أشار المؤلف إليها ، وان كان لم يقف عندها ولم يعطها ما تستحق من وزن وأهمية . ولا تقف جوانب القصور عند أمور شكلية او اجرائية ، وانما تتعدى ذلك الى اهدافها الحقيقية ، وكفاءتها ، والاثار المدمرة - فى بعض الاحيان على الاقل - لبعض نشاطاتها . ( وكلها أمور موثقة فى الكتاب من واقع افوال السكان فى قرى عديدة ) .

ولكن الامر البالغ الخطورة ، الذى المح اليه المؤلف دون أن يناقشه ، هو علاقة المنظمات غير الحكومية بالمؤسسات المماثلة ومصادر التمويل الحكومية وغير الحكومية فى الدول المتقدمة . لقد أصبحت قصص « اختراق » الدول الاوربية الغربية المتقدمة لدول العالم الثالث حقائق موثقة لا يمكن انكارها او التهورين منها . بل أن الامر تجاوز مجرد الاختراق ، ووصل الى حد التفاعلية فى تشكيل بعض عناصر وملامح التكوين الاجتماعى المصرى ( من خلال البرامج المختلفة لما يسمى تنمية الريف ، مثلاً ) .

ان الحديث عن الدور المهم للمنظمات غير الحكومية فى تنمية القرية فى دول



العالم الثالث واهدافها النبيلة المعلنة ، يظل ناقصا حتى تشير الى اهدافها المدمرة غير المعلنة . واذا كان المؤلف قد كرر في اكثر من موضع على انها « حيادية » بين الايديولوجيات، فإن الأمر لا يصح أن يمر بدون مناقشة. فهل نراها حيادية وهي تدعو لان يكون تنمية الريف في العالم الثالث تنمية رأسمالية خالصة ، في اطار تبعية مطلقة للدول الاوربية الغربية ، وفي حدود رؤية البنك الدولي والاجهزة المماثلة . ( وهي مصادر تمويل تمارس النوانا كثيرة من الابتزاز للمسؤولين والحكومات في دول العالم الثالث ) .

بقى أن نقول اننا نختلف مع منتدى الفكر العربي في عمان ونادى روما حول جدوى تقييم هذا الكتاب أصلا، أو تقديمه بدون التنبيه الى خطورة الرسالة التي يبثها والاغراض التي يرمى اليها . مما يدعونا الى أن نسأل : لمصلحة من ثورة الحفاة ؟ .

★ ★ ★ .

# **NATIONAL REVIEW OF SOCIAL SCIENCE**

**Vol - 25**

**January 1988**

**No .1**

## **Table Of Contents**

***Page***

### **Contents**

**The Informal Activities : The Case of Egypt**

**Husain Taha Al Faquir ..... 3**

**The Ethical Significance of Scientists Competence in  
the Third World Countries .**

**Mustafa . I. Soucif .....45**

**Child Labor with Reference to his Basic Rights**

**Adal Azzar ..... 64**

**Some Non-Rational Factors Affecting the Level of  
Scholastic Achievement**

**Azza Saleh Al Alfy ..... 79**

**Conferences ..... 119**

**Dissertations .....**

**Book Reviws .....**

# **The National Review of Social Sciences**

**Issued by**  
**The National Center for Social and**  
**Criminological Research**

**Zamalek P. O., Cairo, Egypt**

**Editor in Chief**  
**Ahmed M . Khalifa**

**Assistant Editor**  
**Erzat Hegazy**

**Correspondence :**

**Assistant Editor, The National Review of Social Sciences,**  
**The National Center for Social & Criminological Research,**  
**Zamalek P.O., Cairo, EGYPT .**

**Price :**

**US \$ 5 per issue**

**US \$ 10 per volume**

# **The National Review of Social Sciences**

**Issued by**

**The National Center for Social and  
Criminological Research  
Cairo**

## **CONTENTS**

**The Informal Activities : The Case of Egypt**

**The Ethical Significance of Scientists Competence in the  
Third World Countries .**

**Child Labor with Reference to his Basic Rights**

**Some Non-Rational Factors Affecting the Level of  
Scholastic Achievement**

**Conferences  
Dissertations  
Book Reviews**



**Vol - 25**

**No .1**

**January 1988**